



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

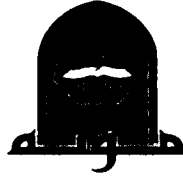
التوابع في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد الطالب
عمر محمد علي أبو نواس

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006



نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عمر محمد أبو نواس الموسومة بـ:

التوابع في ضوء علم اللغة المعاصر

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التوقيع	التاريخ	
	2006/3/27	مشرفاً ورئيساً
	2006/3/27	عضواً
	2006/3/27	عضواً
	2006/3/27	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين



فهرس الرموز المستخدمة في البحث

الرمز	المعنى
ن	نعت
ع	عطف
ع.ب	عطف بيان
ع.نف	عنصر نفي
مف	مفعول
ع. تو	عنصر توكيد
فا	فاعل
ت.ج	تلازم جر
ت.ض	تلازم إضافة
φ	عنصر حذف
خ	خبر
ع.ر	عنصر رابط
ف	فعل
ع.ف	عنصر فصل

الإهداء

إلى القلبين النابضين بالإيمان والعلم.
إلى النجمين اللذين يضيئان لي حياتي...
إلى والدي ربياني صغيراً وعلماني كبيراً برّاً بهما وإكراماً لكفاحهما
وصبرهما في هذه الحياة...
إلى سطور المحبة وعناوين المودة ورفقاء الدّرب في طلب العلم... (إخواني
وأخواتي).

عمر أبو نواس

شكر وتقدير

أقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر الخليل الذي عاملني معاملة الأب الحريص على مصلحة ابنه وقد بذل جهوداً د في قراءة هذه الدراسة وتعديلها حتى استوت على ما هي عليه.

كما أقدم بالشكر إلى الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة وهم:

الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد.

الأستاذ الدكتور: يحيى عباينة.

الأستاذ الدكتور: علي الهروط.

وأشكر كذلك أساتذتي في قسم اللغة العربية وأخص منهم الأستاذين الفاضلين: الأستاذ الدكتور سمير الدروبي وأستاذي الدكتور خليل الرفوع اللذين كان لهما الفضل الكبير في توجيهي ونصحي ومساعدتي ولجهودهما الخيرة التي يقف قلبي عاجزاً عن وصفها.

وأشكر كذلك الأخ الدكتور جمال الطراونة الذي مد لي يد العون والمساعدة وقدم لي جهوداً كثيرة.

عمر أبو نواس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
ز	جدول الرموز
ح	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول: النعت
1	1.1 المقدمة
3	1.2 النعت
3	1.2.1 مفهوم النعت
4	1.2.2 النعت عند المحدثين
5	1.2.3 تسميات النعت
6	1.2.4 أقسام النعت
6	1.2.4.1 النعت الحقيقي
6	1.2.4.2 النعت السببي
7	1.2.5 أغراض النعت
13	1.2.6 مطابقة النعت للمنعوت
14	1.2.7 نظرة المعاصرين للمطابقة بين النعت والمنعوت
16	1.2.8 التخالف بين النعت والمنعوت
17	1.2.9 وصف النكرة بالمعرفة
20	1.2.10 شرط النعت
32	1.2.11 الحالات التي لا تنعت ولا ينعت بها
35	1.2.12 نعت العلم

الصفحة	الموضوع
37	1. 2. 13 الجملة الواقعة نعتاً
42	1. 2. 14 عطف النعوت
45	1. 2. 15 ترتيب النعوت
46	1. 2. 16 قطع النعت عن المنعوت
49	1. 2. 17 حذف النعت
50	1. 2. 18 حذف المنعوت
52	الفصل الثاني: التوكيد
52	1. 2 مفهوم التوكيد
54	2. 2 التوكيد عند المحدثين
55	2. 3 وظيفة التوكيد
56	2. 4 أقسام التوكيد
56	2. 4. 1 التوكيد اللفظي
61	2. 4. 2 التوكيد المعنوي
66	2,5 توكيد النكرات
68	2,6 توكيد الضمير
73	2,7 تعاطف المؤكدات
	الفصل الثالث: عطف البيان
74	3. 1 مفهوم عطف البيان
75	3. 2 عطف البيان عند المحدثين
75	3. 3 سبب التسمية
76	3. 4 فوائد عطف البيان
77	3. 5 مطابقة عطف البيان المتبوعة
80	3. 6 بين البدل وعطف البيان
88	3. 7 بين عطف البيان والنعت
89	3. 8 الحالات التي يكون فيها عطف البيان

الفصل الرابع: البديل

91	1 .4 مفهوم البديل
91	2 .4 البديل عند المحدثين
94	3 .4 تسميات البديل
94	4 .4 أحكام البديل
95	5 .4 أنواع البديل
95	1 .5 .4 البديل المطابق
97	2 .5 .4 بديل البعض من كل
99	3 .5 .4 بديل الاشتمال
100	4 .5 .4 البديل المباين
102	5,5,4 بديل التفصيل
104	6 .4 مطابقة البديل للمبدل منه
112	7 .4 حالات البديل
114	8 .4 حذف المبدل منه
115	9 .4 الفرق بين البديل والنعت

الفصل الخامس: عطف النسق

116	1 .5 مفهوم عطف النسق
118	2 .5 عطف النسق عند المحدثين
121	3 .5 حروف العطف
121	1 .3 .5 عددها
122	2 .3 .5 أحرف العطف وأشهر معانيها
150	3 .3 .5 أحرف عطف مختلف عليها
152	4 .5 العطف على الضمائر
158	5 .5 حالات العطف

الصفحة	الموضوع
161	5.6 حذف المعطوف
161	5.7 حذف المعطوف عليه
162	5.8 حذف حرف العطف
163	الخاتمة
164	المراجع

فهرس الرموز المستخدمة في البحث

الرمز	المعنى
ن	نعت
ع	عطف
ع.ب	عطف بيان
ع.نف	عنصر نفي
مف	مفعول
ع. تو	عنصر توكيد
فا	فاعل
ت.ج	تلازم جر
ت. ض	تلازم إضافة
φ	عنصر نفي
خ	خبر
ع.ر	عنصر رابط
ف	فعل
ع. ف	عنصر فصل

المُلخَص

التوابع في ضوء علم اللغة المعاصر

عمر أبو نواس

جامعة مؤتة، 2006

تناولت الدراسة التوابع في ضوء علم اللغة المعاصر وابتدأت بمقدمة تناولت فيها الفكرة العامة للرسالة ومنهج البحث فيها:

وجاءت الرسالة في خمسة فصول أما الفصل الأول فقد تكفل بدراسة النعت من حيث مفهومه وأقسامه ووظيفته وشروطه ومعالجتها وفقاً لآراء علم اللغة المعاصر.

أما الفصل الثاني فقد عرض للتوكيد من حيث مفهومه وأقسامه وحالاته وشروطه ووظيفته وكذلك تناول قضية توكيد الضمائر بالبحث والدرس وعالجها معالجة تتماشى مع إطارها التركيبي والتداولي.

أما الفصل الثالث فقد تكفل بتناول عطف البيان بين القدامى والمعاصرين، وفرق بين عطف البيان والنعت من جهة وبين عطف البيان والبدل من جهة أخرى. وتصدى الفصل الرابع للبدل ودراسته من حيث مفهومه وتسمياته وأنواعه وشروطه والفرق بينه وبين غيره من التوابع.

أما الفصل الخامس فقد تناول عطف النسق من حيث تسمياته ومفهومه عند النحاة القدامى والمعاصرين وتكفل بعرض أحرف العطف منتقلاً بين آراء القدامى وآراء المناهج اللغوية المعاصرة.

وانتهت الدراسة بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج ومن أبرزها: أن العنصر التحويلي الأهم للتوابع " النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل " هو عنصر الزيادة التحويلي، أما عطف النسق فإن العنصر التحويلي فيه كان يتراوح بين الزيادة والحذف.

ABSTRACT

Successions in modern Arabic Language

Omar Abu-Nawas

Mu'ta University, 2006

This study is an investigation of successions in modern Arabic language. It consists of five chapters, an introduction, and a conclusion. In the introduction, a general idea about the study as well as the research methods have been tackled. The introduction introduces a general idea about the concepts of successions according to the old grammarians and modern linguists. It also deals with the divisions of successions and the factors that influence them.

Chapter one studies the adjective according to the methods of modern linguistics: it covers the divisions of the adjective, its functions, and its conditions.

Chapter two deals with the emphasis including its concepts, divisions, functions, cases and conditions. It also deals with the emphasis of the pronouns.

Chapter three is devoted to the study of the structural inflection in view of old grammarians and modern linguists. It also distinguishes between the structural inflection and the adjective on one hand and the structural inflection and the substitute on the other. Various analytical examples have been given according to the deep structure and the transformation method.

Chapter four investigates the substitute, its concepts, types, conditions, names, and the difference between the substitute and the other successions. It also tackles the modern language theories of studying the substitute.

The final chapter discusses the symmetrical inflection including its names and concepts according to the old grammarians and modern linguists. It also investigates the particles of inflection and analyzes the role of the inflection particles in the structural and semantic connectivity between words and sentences.

The study concludes with presentation of the results. One of the most important results is that the transformational element of successions (the adjective, the emphasis, the structural inflection and the substitute) is an element of increase whereas the transformational element of the symmetrical inflection is that of increase and omission. The study also emphasizes the difference between the structural inflection on one hand and the substitute on the other: it rejects the views of those old grammarians and modern linguists who argue that they can be conflated together under one topic.

الفصل الأول

النعته

1.1 المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.... وبعد
فإن الذي لا شك فيه أن مسيرة النحو العربي مستمرة من القديم إلى الحديث،
ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل جهود النحاة القدماء عن جهود النحاة
المحدثين في دراسة النحو العربي بشكل عام، أو في دراسة جزئياته وفروعه
الدقيقة بشكل خاص، من هنا كانت هذه الدراسة تدور في فلك حلقة الوصل بين
القدماء والمحدثين في دراستهم لموضوع التوابع ولعل عنوان هذه الدراسة يفصح
عن هذه الغاية.

ومن هنا جاء موضوع هذه الدراسة: التوابع في ضوء علم اللغة المعاصر
لدراسة التوابع ومعالجتها وفقاً لآراء المناهج اللغوية المعاصرة.
ولعل الدافع لهذه الدراسة يكمن في محاولة إعادة صياغة باب التوابع صياغة
معاصرة من جهة، ومن جهة أخرى عرض نماذج تحليلية لكيفية التعامل مع
التوابع في ضوء المنهج التحويلي بشكل خاص ولا سيما في ضوء فكرة البنى
العميقة والسطحية؛ لأنها أغفلت في أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
أما بالنسبة لأهمية الدراسة فإنها تحاول بيان آراء القدماء في التوابع تابعاً
تابعاً، وكيفية معالجتهم لها، كما أنها تسعى إلى تفسير بعض القضايا المتعلقة
بالتوابع وفقاً لآراء اللغويين المعاصرين في مناهجهم اللغوية المختلفة إضافة إلى
أنها تعرض نماذج تحليلية في بعض الأحيان على التوابع.
وتعد هذه الدراسة المنهج الوصفي التفسيري أساساً تركز عليه وتقع الدراسة
في خمسة فصول، أما الفصل الأول فقد تناول النعته من حيث مفهومه وتسمياته
ووظيفته وأقسامه وشروطه ومطابقته لمنوعته وقطعه عنه وحذفه.
وتكفل الفصل الثاني بدراسة التوكيد وأقسامه وألفاظه واهتم بدراسة قضية
توكيد الضمائر وحالاته المختلفة.

وجاء الفصل الثالث ليدرس عطف البيان ويؤكد استقلاليته عن غيره من التوابع ففرق بين عطف البيان والنعت من جهة وبين عطف البيان والبدل من جهة أخرى.

أما الفصل الرابع فقد درس البديل وأنواعه المختلفة وحالاته المتعددة، وأشار إلى أن البديل محول عن طريق عنصر الزيادة التحويلي حاله حال ما سبقه من التوابع.

وتناول الفصل الخامس عطف النسق وأكد دوره التركيبي والدلالي في الربط بين المفردات والجمل فدرس أحرف العطف حرفاً حرفاً وعالجها معالجة تتماشى مع طبيعة اللغة وبين أن عنصر الزيادة والحذف التحويليين يلعبان دوراً كبيراً في تشكيل جملته.

ولا يمكن الزعم أن هذه الدراسة هي أول دراسة للتوابع في النحو العربي، بل إنها تقدمها دراسة عدنان محمد سلمان: التوابع في كتاب سيبويه إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على آراء سيبويه في التوابع وجمعها في مبحث واحد ولم تتطرق إلى أية آراء أخرى على الأغلب.

ودراسة سميرة شحادة موسى: التوابع في اللغة العربية، إلا أن هذه الدراسة ظلت محصورة في عرض آراء القدماء ولم تتطرق إلى آراء المعاصرين ومناهجهم في دراسة التوابع.

ودراسة مشهور أحمد اسبتان: التوابع في المعلقات السبع، إلا أن هذه الدراسة اعتمدت على المنهج الإحصائي في دراسة نسبة وكيفية استخدام التوابع في هذه المعلقات وكانت على الأغلب عبارة عن أمثلة تطبيقية على هذا الموضوع.

من هنا تأتي هذه الدراسة؛ لتسد ما أصاب الدراسات السابقة من نقص أو تعميم أو بعض قصور في الاستقصاء الذي له أهمية كبيرة في إضفاء نوع من القبول للأحكام الصادرة.

وبعد فإنني لا أدعي الكمال، وإنما تعد هذه الدراسة محاولة في مجال البحث وخطوة أولى من خطاه فإن أصبت فقد حققت ما أسعى إليه بإذن الله وتوفيقه. وإن أخطأت فعذري أنني اجتهدت وفق قدراتي والحمد لله على كل حال.

1. 2 النعت

1. 2. 1 مفهوم النعت

جاء في لسان العرب: (النَّعْتُ وصفك الشيء تنعته بما فيه، وتبالغ في وصفه؛ والنَّعْتُ ما نعت به نعته ينعته نعتاً، وصفه)⁽¹⁾.

النَّعْتُ اصطلاحاً

تعددت تعريفات النحاة للنعت لعل أشهرها ما يأتي:

يقول ابن السراج في تعريفه: "الصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ"⁽²⁾.

أمّا ابن جني فيقول: "اعلم أن الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف؛ تحلية له أو تخصيصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف"⁽³⁾.

أمّا ابن الحاجب فإنه يطلق عليه لفظ النعت، ولكن تعريفه كان أكثر عموماً (النَّعْتُ يدلُّ على معنى في متبوعة مطلقاً)⁽⁴⁾.

أمّا ابن مالك فيعرفه ذاكراً بعض شروطه قائلاً: "النَّعْتُ: هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً، أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص، أو تعميم، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو إبهام، أو التوكيد، فالتابع يعمُّ بقية التوابع والمقصود بالاشتقاق مخرج لما سوى النَّعْتُ"⁽⁵⁾ من هنا نجد أن تعريفات النَّعْتُ قد تعدّدت عند النحاة وتنوّعت إلا أنّها في النهاية تصب في مفهوم واحد فالنَّعْتُ: هو ذلك التابع الذي يكمل معنى في متبوعه ويوضّح لنا معنى به، أو معنى متعلقاً به وهو إمّا مشتقاً، وإمّا مؤولاً بمشتق.

(1) لسان العرب، (نعت). تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي، ط3، 1988، 24/2.

(3) ابن جني، اللمع في العربيّة، تح: سميح أبو مغلي، د، ت65.

(4) ابن الحاجب، الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلميّة،

1985، 301/1.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط3، 1991، 3،

306/3.

"النَّعت هو تابعٌ مشتقٌّ، أو مؤوَّلٌ به يُفيد تخصيص متبوعة، أو توضيحه"⁽¹⁾.
 "النَّعت تابعٌ للمنعوت في رفعه ونصبه وجره وتعريفه"⁽²⁾.
 وهذا ابن عقيل لا يختلف عن سابقه من النُّحاة في تعريفه: (التابع المكمل متبوعه ببيان صفةٍ من صفاته، أو صفات تتعلَّق به وهو سببه)⁽³⁾.
 وهذا السيوطي يسوق لنا تعريفاً له أكثر تفصيلاً (تابعٌ مكملٌ لمتبوعه، لدلالته على معنى فيه، أو متعلق به مخرجٌ بالمكمل: البديل وبما بعده المشار بأوَّل قسميه إلى الجاري عليه، وبالتالي إلى المسند إلى سببه التوكيد والبيان)⁽⁴⁾.
 وبناءً على ما تقدّم فهو يصف المنعوت، ويكون مفرداً حقيقياً، وسببياً، وجملَةً وشبه جملة"⁽⁵⁾.

1. 2. 2 النعت عند المحدثين

إنَّ المحدثين ساروا على هدي القدماء في تعريفهم لمصطلح النَّعت فهذا تَمَّام حَسَّان يقول: "فأمَّا النَّعتُ المقصود بالاشتقاق بالوضع (كرجل كريم)، أو مقصود بالاشتقاق بالتأويل (كرجل ذي مال)⁽⁵⁾. وهذا ريمون طحان يقول: "النَّعت هو التابع الدالّ على صفة من صفات متبوعه، أو من صفات متعلق منعوته"⁽⁶⁾.

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، 1992، بيروت، 364.

(2) ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تح: علي محسن عيسى، مكتبة النهضة العربية، 1986، ط2، 111.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، 2003، ط2، 178.

(4) السيوطي، همع الهوامع، تح: عبدالعال سالم مكرم، 1979، 71/5.

(5) تمام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، 1979، ط2، 204.

(6) ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، 77.

وقد درس خليل عمايرة مصطلح النّعت انطلاقاً من فكرة التلازم: "إنّ هناك عدداً من الأبواب النّحوية تقوم على فكرة التلازم، وإنهما بمنزلة الكلمة الواحدة وهذه الأبواب هي: النّعت والمنعوت (التابع والمتبوع)⁽¹⁾.

إذن من خلال هذه اللمحة السريعة عن آراء بعض المحدثين نجد المحدثين سواء أكانوا وصفيين-كما رأينا عند تمام حسّان وعند ريمون طحّان أم كانوا تحويليين-كما رأينا عند خليل عمايرة لا يختلفون مع القدماء في تناولهم لمصطلح النّعت بالدّرس.

1. 2. 3 تسميات النّعت

تعدّدت تسميات النّحاة للنّعت، فمن النّحاة من أطلق عليه الصفة كما نجد عند سيبويه⁽²⁾ في مواضع كثيرة من كتابه، وعند ابن الحاجب⁽³⁾، وعند ابن يعيش⁽⁴⁾. ونجد فريقاً آخر أطلق عليه الوصف مثل: ابن جني⁽⁵⁾، وابن الأنباري⁽⁶⁾. أمّا التسمية الأخرى التي أصطلحها النّحاة على هذا المصطلح فهي النّعت وتكاد تكون هذه التسمية هي الأكثر تداولاً بين النّحاة فقد استخدمها سيبويه⁽⁷⁾.

-
- (1) خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ط2، 1984، عالم المعرفة، 201.
- (2) سيبويه، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ط1991، 1، دار الجيل، انظر: 7/2، 11، 12، 13، 14.
- (3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تح: موسى العليّلي، مطبعة العاني بغداد، 441.
- (4) ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، ج6/1.
- (5) اللع في العربية، 65.
- (6) ابن الأنباري، أسرار العربيّة، تح: فخر صالح قدّاره، دار الجيل، 260.
- (7) الكتاب، ج1، 421، 422، 423، 424، 425، 429، 430، 433، 434، 440.

في أكثر من موضع. وكذلك استخدمها كلُّ من: ابن السراج⁽¹⁾، والسهيلي⁽²⁾،
والعكبري⁽³⁾، وابن مالك⁽⁴⁾، والصنعاني⁽⁵⁾، وابن هشام⁽⁶⁾، والسيوطي⁽⁷⁾.

1. 2. 4 أقسام النعت

يقسم النعت عند النحاة إلى قسمين:

أ- النعت الحقيقي.

ب- النعت السببي.

1. 2. 4. 1 النعت الحقيقي

هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو: "مررت برجلٍ كريمٍ"
ويكون مفرداً أو جملةً أو شبه جملة⁽⁸⁾، وسيأتي تفصيله في هذا الفصل إن شاء الله.

1. 2. 4. 2 النعت السببي

أشار سيبويه إلى هذا النعت إشارات سريعة في كتابه⁽⁹⁾، لكنه أصبح عند من
تبعه من النحاة أكثر وضوحاً حتى عرّفوه بأنه وصف المنعوت بشيءٍ من سببه وهو

-
- (1) ابن السراج، الأصول في النحو، 23/2.
 - (2) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: محمد علي البنا، 203.
 - (3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، 404/1.
 - (4) ابن مالك، شرح التسهيل، 306/3.
 - (5) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، 123.
 - (6) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 403.
 - (7) السيوطي، همع الهوامع، 5/ 171.
 - (8) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 178/2.
 - (9) سيبويه، الكتاب 36/2، 43/2.

جارٍ مجرى الأول في الغالب نحو: "مررت برجلٍ طويلٍ عمه" أو بالرجل التاجر أخوه⁽¹⁾.

وعرفه آخرون بأنه "النعته الرافع للاسم الظاهر، المتصل بضمير المنعوت"⁽²⁾.

وقيل "هو التابع المكمل متبوعة ببيان صفة من صفات ما تعلق به"⁽³⁾.

ومن أمثلة النعت السببي:

قال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾⁽⁴⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾⁽⁵⁾.

وقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾⁽⁶⁾.

1. 2. 5 أغراض النعت

ذكر النحاة أغراض النعت، وأشاروا إليها "والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين في الاسم، أو المدح، أو الذم، أو التعظيم فقطع الاشتراك"⁽⁷⁾.
"ويفيد النعت تخصيص متبوعه، أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمه، أو تأكيده، أو الترحم عليه"⁽⁸⁾.

ويمكن إجمال أغراض النعت بما يأتي:

- (1) الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، تح: هادي عطية نهر، ط1، 1984، وزارة الأوقاف العراقية، 611.
- (2) الكواكب الدرّية، على متممة الأجرومية، شرح: محمد بن أحمد بن عبدالباري الأجدل، محمد بن محمد الرعيني، ط1، 1990، مج 1-2/526.
- (3) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، 1990، جامعة بغداد، 176/3.
- (4) سورة النساء، آية 75.
- (5) سورة فاطر، آية 27.
- (6) سورة النحل، آية 69.
- (7) العكبري، اللباب، 404/1.
- (8) ابن هشام، شرح شنور الذهب، 403.

المدح

ومن أمثلته:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾.

أصل الجملة التوليدية.

الْحَمْدُ لِلَّهِ

تحولت الجملة بزيادة النعت رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فأصبحت:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

ن ت ض

وقد أفادت الزيادة هنا مدح المنعوت وهو لفظ الجلالة.

مثال: مررتُ بزيدٍ

أصل الجملة التوليدية: مررتُ بزيدٍ

تحولت الجملة بزيادة النعت (الكريم) فأصبحت.

"مررتُ بزيدِ الكَرِيمِ"

ن

وقد أفادت الزيادة هنا مدح المنعوت وهو زيد.

الذَّمُّ

ومن أمثلته:

"أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"

أصل الجملة التوليدية:

أعوذ ﷻ بالله من الشيطان.

تحولت الجملة بزيادة النعت (الرجيم).

فأصبحت:

أعوذ ﷻ بالله من الشيطان الرجيم.

ن

(1) سورة الفاتحة، آية (1).

الترحم

لطف الله بعباده الضعفاء

أصلها التوليدي:

لطف الله بعباده

فا ت ج

ثم قمنا بزيادة النعت (الضعفاء) فأصبحت:

لطف الله بعباده الضعفاء

ن

وقد أفادت الزيادة هنا الترحم على المنعوت.

التوكيد

ومن أمثله:

﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (1).

﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (2).

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (3).

﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ أصلها التوليدي:

﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ﴾ تحولت الجملة بزيادة النعت (اثنين).

فأصبحت:

﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾

مف ن

وقد أفادت الزيادة هنا التوكيد للمنعوت إلهين.

﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾

أصلها التوليدي:

(1) سورة النحل، آية (51).

(2) سورة البقرة، آية (196).

(3) سورة الحاقة، آية (13).

﴿ تَلْكَ عَشْرَةٌ ﴾

تحولتُ الجملةُ بزيادةِ النعتِ (كاملة) وأصبحت:

﴿ تَلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾

ن

وقد أفادتُ الزيادةُ هنا التوكيدَ للمنعوتِ (عشرة).

التخصيص

وقد اختلفت نظرة العلماء إلى هذا المعنى، ففي حين رأى جمهور النحاة أن

هذا المعنى يأتي؛ لتقليل الاشتراك الحاصل في النكرات⁽¹⁾.

واستشهدوا على هذا بقوله تعالى:

﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾⁽²⁾.

ذهب ابن الأنباري إلى أن هذا المعنى يقع في المعرفة: (إن قال قائل ما الغرض في الوصف؟ قيل: التخصيص، والتفضيل، فإن كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لأن الاشتراك يقع فيهما ألا ترى أن المسميين بزید ونحوه كثير؟ فإذا قال قائل: جاءني زيدٌ لم يعلم أيهم بزید، فإذا قال: زيدٌ العاقل، أو العالم، أو الأديب فقد خصَّصه من غيره، وإن كان الوصف نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل)⁽³⁾.

القضيةُ إذن خلافية بين النحاة، والذي أذهبُ إليه هو ترجيح الرأي الأول وهو أن معنى التخصيص مختصٌّ بإزالة الاشتراك الحاصل في النكرة، ومن المعلوم أن النعت والمنعوت يعتبران من باب المتلازمات في النحو كالمضاف والمضاف إليه، فإذا جئنا إلى هذه القضية وقسناها على باب الإضافة وجدنا النحاة اجمعوا على أن إضافة النكرة إلى النكرة تؤدي معنى التخصيص، وما يُقال في باب الإضافة نستطيع أن نقول به في باب النعت، ففائدة التخصيص متعلقة بالنكرات، وليس أدل على ذلك

(1) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 1/303.

(2) سورة النساء، آية (92).

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، 206.

مما ذكرنا أيضاً من قول ابن الحاجب، وما ذهب إليه جماعة النحاة في تأكيد هذا المعنى.

ثم إننا لو نظرنا في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾، لأدركنا أن المراد والفائدة التي أداها التقييد بالنعته في هذه الآية هو التخصيص لهذه الرقبة بأن تكون مؤمنة، مثال:

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

أصلها التوليدي:

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

تحولت الجملة بزيادة النعت (مؤمنة) فأصبحت:

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

ن

وقد أفادت الزيادة هنا تخصيص المنعوت (رقبة).

التوضيح

وهو عند النحاة لرفع الاشتراك الحاصل في المعارف⁽¹⁾.

ومن أمثله مررتُ بزیدِ الكاتبِ

أصل الجملة التوليدي:

مررتُ بزیدِ

زيدَ العنصرِ التحويلي وهو (النعته) الكاتبِ فأصبحت:

مررتُ بزیدِ الكاتبِ

ن

وقد أفادت الزيادة هنا توضيح المنعوت (زيد).

التعميم

ومن أمثله:

إن الله يحشر الناس الأولين والآخرين.

(1) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 303/1.

مثال:

إنّ الله يحشرُ النَّاسَ الأوّلين والآخريين.

أصلها التوليدي:

إنّ الله يحشرُ ϕ النَّاسِ.

تحوّلت الجملة بزيادة (النعْت).

إنّ الله يحشرُ ϕ النَّاسَ الأوّلين.

ثم تحوّلت الجملة بزيادة (الواو) والجملة معطوفة:

إنّ الله يحشرُ ϕ النَّاسَ الأوّلين، ويحشرُ ϕ النَّاسَ الآخريين.

ثم تحوّلت الجملة بحذف العنصر المكرّر (يحشرُ النَّاسِ).

فأصبحت:

إنّ الله يحشرُ النَّاسَ الأوّلين والآخريين.

ن ع

وقد أفادتُ الزيادة تعميم المنعوت (النَّاسِ).

التفصيل

ومن أمثلته: مررت برجلين عربيّ وعجميّ.

أصلها التوليدي:

مررت برجلين

ثم تحوّلت الجملة بزيادة النّعت (عربي).

مررتُ برجلين عربيّ

ن

ثم تحوّلت الجملة بزيادة (واو) عطف، واسم معطوف.

مررتُ برجلين عربيّ وعجميّ

ن ع

وقد أفادتُ الزيادة هنا تفصيل المنعوت وهو كلمة (الرجلين).

1. 2. 6 مطابقة النعت للمنعوت

مطابقة النعت للمنعوت في التعريف والتكثير

هناك أمور ذكرها النحاة وأوجبوا من خلالها مطابقة النعت للمنعوت فهذا إمام النحاة سيبويه يؤكد وجوب إتباع النعت، ومطابقته لمنعوته في تعريفه وتكثيره (واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أنّ النكرة لا توصف إلا بالنكرة)⁽¹⁾. وقال أيضاً: "واعلم أنّه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما أنّه لا يجوز وصف المختلفين وذلك قولك هذه ناقة وفصيلها الراتعان فهذا محال، لأن الراتعين لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقه ولا تستطيع أن تجعل نكرة وبعضها معرفة"⁽²⁾. وقد نصّ المبرّد على وجوب المطابقة: "واعلم أنّ المعارف توصف بالمعارف"⁽³⁾.

وقال: "فإن قلت: هذا درهم ضرب الأمير، لم يجز أن يكون نعتاً؛ لأنّ النكرة لا تنعت بالمعرفة"⁽⁴⁾.

ويشير ابن السراج إلى مطابقة النعت للمنعوت في التعريف والتكثير "فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة نكرة. والنعت يتبع منعوته في رفعه، ونصبه، وجره"⁽⁵⁾.

فلم يكتف ابن السراج بالحديث عن المطابقة في التعريف والتكثير، بل أشار أيضاً إلى المطابقة في الحركات الإعرابية.

العلة من وجوب المطابقة

بيّن النحاة العلة من وجوب المطابقة، وعدم جواز الاختلاف بينها "وإنما كانت الصفة كالموصوف في التعريف، والتكثير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير

(1) سيبويه، الكتاب، 6/2.

(2) السابق، 422/1.

(3) المبرّد، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية، 1979، 4/298.

(4) السابق، 304/4.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 23/2.

والتأنيث، والإعراب؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى. ومحال أن يكون الشيء الواحد، معرفة، ونكرة، ومفرداً، وأكثر في حال واحد⁽¹⁾. فالعلة إذن هي أن النعت والمنعوت شيء واحد ومحال أن يجتمع النقيضان في الشيء الواحد؛ لذلك وجبت المطابقة.

1. 2. 7 نظرة المعاصرين للمطابقة بين النعت والمنعوت

لقد درس المعاصرون المطابقة بين النعت والمنعوت وفقاً لمناهجهم اللغوية، فالوصفيون قالوا بهذه المطابقة، بل اعتبروها قرينة من القرائن اللفظية التي تكمل القرائن المعنوية، وقد درسوا تبعاً لذلك المطابقة في النعت سواء أكانت في الحركة الإعرابية أم في الرتبة.

"هذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية كما أن هناك قرينة أخرى توجد فيها هي الرتبة"⁽²⁾.

"ويظهر التطابق أو التوافق في معظم القواعد قواعد الإتيان التي تبرز من معاملة الجنس (التذكير والتأنيث) العدد (الأفراد، التثنية، الجمع)، والتعريف والتذكير والحالة (الرفع، النصب، الجر)⁽³⁾.

أما خليل عمايرة فقد ذهب أيضاً للحديث عن المطابقة بين النعت والمنعوت وفقاً لمنهجه التحويلي واعتبرهما في حكم واحد.

"التلازم بين النعت والمنعوت لا نرمي من هذا العنوان أن نناقش قضية الفصل بين التابع والمتبوع ولا إحلال أحدهما محل الآخر، ولكننا نقصد إن وجدا في الجملة فوجب أن يكونا في الحكم كلمة واحدة لا يتم معناها في سياق إلا بذكر شقها الثاني"⁽⁴⁾.

(1) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 405/1.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 204.

(3) ريمون طحان، الأسنينة العربية، 39.

(4) خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، 201.

مثال: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ (1).

أصلها التوليدي:

الْحَجُّ أَشْهُرٌ

تحوّلت الجملة بزيادة النّعت (معلومات)، وقد جاء النّعت مطابقاً لمنعوته في

التنكير، والرفع، والجمع فأصبحت:

الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ

ن

ومن أمثلته أيضاً قوله تعالى:

﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ (2).

أصلها التوليدي:

لَكُمْ عَدُوٌّ

خ م

تمّ التحويل عن طريق إدخال عنصر "إنه" للتوكيد

إنه لكم عدوٌّ

تمّ التحويل عن طريق زيادة النعت "مبين"

انه لكم عدوٌّ مبين

ن

شرط المطابقة

يشترط في المطابقة ألا يكون النعت أكثر تعريفاً من المنعوت، بل دونه أو

مساوياً له، أو أخص منه نحو: رأيت زيدا الفاضل ويجوز أن يكون أخص منه نحو:

رجلٌ فصيحٌ وغلّامٌ يافعٌ (3).

هل يجوز وصف العام بالخاص؟

" وقال الفرّاء: يوصف الأعم بالأخص نحو: مررتُ بالرجلِ أخيك (1).

(1) سورة البقرة، آية (197).

(2) سورة البقرة آية (168).

(3) السيوطي، همع الهوامع، 172/5.

1. 2. 8 التخالف بين النعت والمنعوت

بالرغم من القول بالمطابقة بين النعت والمنعوت، فإن من النحاة من أجاز التخالف بين النعت والمنعوت في المدح والذم.
"وجوز الكوفيون التخالف (بين النعت والمنعوت) في المدح والذم ومثلوا بقوله:

﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾⁽²⁾، فجعلوا (الذي) صفة لهزمة⁽³⁾.

مثال:

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ

أصلها:

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ

تم التحويل بزيادة النعت (لمزة) فأصبحت:

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ

وقد طابق النعت هنا المنعوت في التثنية، والتأنيث، والإفراد.

ثم تمَّ التحويل بزيادة النعت (الذي) فأصبحت:

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي

ن

وقد خالف النعت المنعوت في التعريف.

وهناك رأي آخر يرفض التخالف في هذه الآية، ويعرب (الذي) بدلا⁽⁴⁾.

وبناءً على هذا يكون أصلها التوليدي:

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ

تمَّ التحويل عن طريق زيادة "البدل" الذي، فأصبحت:

-
- (1) السابق، 172/5.
(2) سورة الهمزة، آية (1، 2).
(3) السيوطي، همع الهوامع، 172/5.
(4) العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، دار الفكر، 1993، 590.

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي
ن بدل

وعند من يرى أنها منصوبة على إضمار فعل محذوف⁽¹⁾، يكون أصلها

التوليدي:

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ أَعْنِي الَّذِي

تمّ التحويل بحذف (أعني) فأصبحت:

وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي
مف

1. 2. 9 وصف النكرة بالمعرفة

"جَوَزَ الْأَخْفَشُ وَصَفَ النَّكَرَةَ بِالْمَعْرِفَةِ إِذَا خَصَّصَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بِالْوَصْفِ وَجَعَلَ مِنْهُ ﴿فَأَخْرَانَ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾⁽²⁾ قال: الأوليان صفة لـ "أخران" لأنه لما وُصِفَ تَخَصَّصَ"⁽³⁾.

وبالرغم من إجماع النحاة على وجوب المطابقة بين النعت والمنعوت، إلا أنه ظهر من النحاة من أجاز التخالف بين النعت والمنعوت. وقد رأينا في الرأي السابق أنّ الأخفش أجاز وصف النكرة بالمعرفة بشرط أن تخصص.

"وَجَوَزَ قَوْمٌ وَصَفَ الْمَعْرِفَةَ بِالنَّكَرَةِ مُطْلَقًا"⁽⁴⁾، وقد استشهدوا على ذلك بقول

الشاعر:

وَالْمُغْنِيَّ رَسُولَ الزُّورِ قَوَّادِي⁽⁵⁾

فقالوا: إِنَّ (قَوَّاد) صِفَةٌ (الْمُغْنِيَّ).

(1) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، 590.

(2) سورة المائدة، آية (107).

(3) السيوطي، همع الهوامع، 172/5.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 172/5.

(5) الأحوص الأنصاري ديوانه، تح: محمد نبيل طريفي، ط1، 2001، عالم الكتب، 108.

"جوز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً
بالموصوف لا يوصف به غيره"⁽¹⁾.

وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ من الرِّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ⁽²⁾

قال: ناقع صفة للسّم وأجيب بالمنع بإعرابها إبدالاً⁽³⁾.

مثال: في أنيابها السّم ناععُ

أصلها التوليدي:

في أنيابها السّم

خ

تمّ التحويل بزيادة النّعت ناععُ فأصبحت:

في أنيابها السّم ناععُ

خ ن

وقد خالف النّعت المنعوت في التعريف والتكثير، وهذا جائز عند ابن

الطراوة؛ لأنّ النّعت خاصٌّ بالمنعوت.

قلنا فيما سبق إنّ من رفض هذا الرأي أعربها بدلاً، وسنحلل هذا أيضاً:

في أنيابها السّم ناععُ

أصلها التوليدي:

في أنيابها السّم

تمّ التحويل بزيادة البدل "ناعع"، فأصبحت:

في أنيابها السّم ناععُ

بدل

(1) السابق، 172/5.

(2) النابغة الذبياني ديوانه، تح: محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية 1976،

ص 164.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 172/5.

من خلال ما تقدّم نرى أنّ النّعت لا بدّ أن يطابق منعوتة من حيث التعريف أو التنكير، والتذكير، أو التأنيث، و الأفراد، أو التثنية، أو الجمع، والإعراب رفعاً، أو نصباً أو جرّاً.

أمّا بالنسبة للمطابقة في التعريف والتنكير، فإنّها شغلت مساحة كبيرة من الدّراسات النّحويّة القديمة، ويمكن تلخيص الآراء التي قيلت فيها بما يأتي:

1. أجمع جمهور النّحاة من سيبويه، والمبرد، وابن السّراج، وابن الأنباري، والعكبري، وابن هشام، وابن عقيل، وغيرهم على أنّ النّعت يجب أن يطابق منعوتة في التعريف والتنكير، وأنّ المخالفة لا تجوز.
2. أجاز الفرّاء وصف العام بالخاص، والخاص بالعام.
3. جوّز الكوفيون التخالف بينهما في المدح والذم.
4. أجاز قومٌ من النّحاة وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً.
5. قال ابن الطراوة بوصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً.
6. الدراسات اللغوية الحديثة قالت بهذه المطابقة.

فالآراء كما نرى متنوّعة ومتعدّدة، لكنني أزعّم أن رأي جمهور النّحاة هو الأقرب إلى الصواب في هذه المسألة وذلك، لأنّ النّعت ما كان يتبع هذا المنعوت لولا هذه المطابقة في جميع حالاته، ولاستحالة الجمع بين النكرة والمعرفة، وبين الشيء وضده في الكلمة الواحدة كما ذكر أكثر النّحاة.

"فإن قيل لمّ لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة، وكذلك سائرهما؟ فقيل: لأنّ المعرفة ما خص الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين، ووصف الاثنين بالجمع أشدّ استحالة"⁽¹⁾.

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، 260-261.

1. 2. 10 شرط النعت

اشترط النحاة في النعت أن يكون مشتقاً، أو مؤولاً بالمشتق⁽¹⁾.

قال ابن عقيل: (ولا ينعت إلا بمشتق لفظاً أو تأويلاً)⁽²⁾.

وقد أجملت كتب النحاة الأمور التي تقع نعتاً وهي:

النعت المشتق

"وإنما لزم أن تكون الصفة بالمشتق، أو الجاري مجراها؛ لأنّ الفرق إنما يحصل بأمرٍ عارضٍ يوجد في أحد الشئيين، أو في الأشياء دون باقيها"⁽³⁾.

المقصود بالمشتق عند النحاة

أكد النحاة أنه لا يقصد بالمشتق عامة، بل يقصد نوع محدّد منه (والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعال التفضيل)⁽⁴⁾.

فالمقصود بالمشتق الذي يقع نعتاً: الوصف الدال على الحدث، وصاحبه

ويكون ذلك في:

1. اسم الفاعل:

الغنيُّ الشاكرُ خيرٌ عند الله من الفقير الصابرِ

2. اسم المفعول:

لما حلَّ الأجلُ المضروبُ واستتجز الوعدُ المكذوبُ

3. صيغ المبالغة:

لعن الله العدوَّ القتالَ

4. الصفة المشبهة:

رحمَ الله المقاتلَ الشجاعَ

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 306/3.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 181/2.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 404/1.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 181/2.

5. أفعال التفضيل:

﴿ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ (1).

النَّعْتُ الْمُؤَوَّلُ بِالمَشْتَقِّ

إذا لم يأتِ النَّعْتُ مَشْتَقًّا، فَإِنَّ النَّحَاةَ قَالُوا: إِنَّهُ قَدْ يَأْتِي مُؤَوَّلًا بِالمَشْتَقِّ.
"هو التابع المقصود وضعاً أو تأويلاً" (2).

وقد حصر النَّحَاةُ أموراً كثيرةً تدرج تحت هذا الباب يمكن إجمالها بما يأتي:

1. اسم الإشارة:

ذهب إلى هذا ابن مالك كغيره من النَّحَاةِ فقال: "من الأسماء ما ينعى به وينعت كاسم الإشارة ... ولا ينعى إلا بمصحوب "أل" وإن كان مصحوب "أل" جامداً محضاً كمررتُ بذلك الرجل فهو عطف بيان لا نعى؛ لأنه غير مشتق ولا مؤوَّل بمشتق" (3).

وقد ذكر لنا السيوطي أنّ هناك مَنْ منع النَّعْتُ بالإشارة "قال الكوفيون والزجاج والسهيلي، لا يُنعت ولا يُنعت به (الإشارة) أمّا الثاني فلأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار، وأمّا الأوّل فلأنّ ما يقع بعده جامد" (4).

فالكوفيون والزجاج والسهيلي منعوا النَّعْتُ بالإشارة أو نعتهَا، أمّا البصريون فقد أجازوا ذلك بشرط أن يكون متبوعاً بأل.

مثال:

﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ (5).

أصلها التوليدي:

بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ

(1) سورة الأعلى، آية (1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 306/3.

(3) السابق، 306/3.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 177/5.

(5) سورة الأنبياء، آية (63).

تمَّ التَّحْوِيلُ بِزِيَادَةِ النَّعْتِ (هَذَا) فَأَصْبَحَتْ:

بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا

ن

وَالنَّعْتُ هُنَا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَهُوَ لَيْسَ مَشْتَقًا وَإِنَّمَا مُؤَوَّلٌ بِالمَشْتَقِ.

مثال:

﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾⁽¹⁾.

أصلها التوليدي:

إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ

تمَّ التَّحْوِيلُ بِزِيَادَةِ النَّعْتِ (هَاتَيْنِ) وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ لَيْسَ بِمَشْتَقٍ، بَلْ هُوَ مُؤَوَّلٌ

بِالمَشْتَقِ فَأَصْبَحَتْ:

إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ

ن

ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يَنْعَتُ إِلَّا بِذِي أَلٍ:

﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾⁽²⁾.

أصلها التوليدي:

أَرَأَيْتَكَ هَذَا كَرَّمْتَ عَلَيَّ

تمَّ التَّحْوِيلُ بِزِيَادَةِ النَّعْتِ (الَّذِي) لِاسْمِ الْإِشَارَةِ (هَذَا) حَيْثُ إِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا

يَنْعَتُ إِلَّا بِاسْمِ مَعْرَفٍ بِأَلٍ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالمَشْتَقِ:

أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ

ن

2. الذي والتي

"ومثل اسم الإشارة في أنه ينعى وينعت به الذي والتي ومثاهما وجمعهما"⁽³⁾.

والأصحُّ بالنسبة للموصول، أنَّ المقرون بألٍ منه يوصف كما يوصف به، ويصغر

(1) سورة القصص، آية (27).

(2) سورة الإسراء، آية (62).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 306/3.

ويثنى ويجمع وكذا (ما) و(من) تقول: جاعني من في الدار العاقل، ونظرتُ إلى ما اشتريتَ الحسن⁽¹⁾.

ذكر ابن هشام أنهم اشترطوا في وصفه أن يكتمل بصلته (وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام صلته، ويوصف بعد تمامها)⁽²⁾.
قال تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾⁽³⁾.
أصلها التوليدي:

رَبَّنَا اغْفِرْ ϕ لَنَا وَإِخْوَانِنَا

تمّ التحويل بزيادة النعت (الذين) وهو ليس مشتقاً، وإنما مؤول بالمشتق فأصبحت الجملة:

رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ
ن

وكذلك مثاله قوله تعالى:

﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ اللَّاتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾⁽⁴⁾.

أصلها التوليدي:

ارْجِعْ ϕ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ

تمّ التحويل بزيادة النعت (اللاتي) وهذا النعت ليس مشتقاً، وإنما هو مؤول بالمشتق فأصبحت:

ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ اللَّاتِي
ن

(1) السيوطي، همع الهوامع، 5/178.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، 1999، المكتبة العصرية، 2/674.

(3) سورة الحشر، آية (10).

(4) سورة يوسف، آية (50).

3. الاسم المنسوب

من الأشياء التي ينعى بها الاسم المنسوب، وهو ليس مشتقاً، وإنما هو مؤولٌ بالمشتق "وإذا نسبت إلى أبٍ أو بلدةٍ أو صناعةٍ أو ضربٍ من الضروب جرى مجرى النعت وذلك قولك مررت برجلٍ هاشميٍّ ورجلٍ عربيٍّ منسوب إلى الجنس"⁽¹⁾.

ويلحق بهذا (أب، وابن، وأخ) وقد سمى المبرد هذه الألفاظ بنسب القرابة، "وأما النسبُ فقولك: مررتُ برجلٍ تميميٍّ وقيسيٍّ، وكذلك نسب القرابة نحو: مررتُ بزیدٍ أخيك، وبزیدِ بنِ عبدالله"⁽²⁾.
مثال: مررتُ بتاجرٍ مقدسيٍّ.
أصلها التوليدي:

مررت بتاجرٍ

تمَّ التحويل بزيادة النعت (مقدسيٍّ) وهو ليس مشتق، وإنما مؤولٌ بالمشتق؛ لأنه اسم منسوب فأصبحت:

مررتُ بتاجرٍ مقدسيٍّ

ن

وكذلك مثاله:

رحم الله عمرَ بنَ الخطابِ

أصلها التوليدي:

رحم الله عمرَ

تمَّ التحويل بزيادة النعت (بن) والمضاف إليه (الخطاب)، وهو نعت ليس بمشتق، وإنما هو مؤولٌ بالمشتق.

رحم الله عمرَ بنَ الخطابِ

ف ا ل ن ت. ض

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 26/2.

(2) المبرد، المقتضب، 285/4.

4. لفظة (ذو) التي بمعنى صاحب وما يأتي في بابها:

مما يأتي نعتاً (ذو) التي بمعنى صاحب وذلك نحو مررتُ برجلٍ ذي إبلٍ وذي أدبٍ وذي عقلٍ وذي مروءة وما أشبه ذلك بأنّ معناه صاحب ولا يكون إلاّ مضافاً ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمّر، وإذا وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة وإذا وصفت به معرفة أضفته إلى الألف واللام ولا يجوز أن تضيفه إلى زيدٍ وما أشبهه وتقول للمؤنث ذات و إذا ثني قلت: (ذوي/ ذوا/ ذواتا) وإذا جمعت (ذوو/ ذوات) (1).

لقد تحدّث ابن السّراج في النّص السابق عن النّعت بذوي واشترط بها شروطاً

هي:

1. أن تكون بمعنى صاحب.
2. أن تكون مضافة.
3. ألا تضاف إلى مضمّر.
4. أن تضاف إلى نكرة إذا وصفت بها نكرة.
5. أن تضاف إلى معرفة إذا وصفت بها معرفة.
6. تحدّث عن صورها فتكون (ذات) في المؤنث (ذوا/ ذوي/ ذواتا) في المثنى (ذوو/ ذوات) في الجمع.

مثال:

قال تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (2).

أصلها التوليدي:

إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ

تم التحويل بزيادة النّعت (ذوا) وهو ليس بمشتق.

إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ

ن ت ض

أمّا بالنسبة للفظة "ذو" الموصولة فقد أجاز النحاة في النعت بها أن يكون

للمعارف.

(1) ابن السّراج، الأصول في النّحو، 27/2.

(2) سورة المائدة، آية (106).

فأما ذو التي بمعنى الذي فهي لغة طيء فحقها أن يوصف بها المعارف⁽¹⁾.
ومن أمثلتها:

قولاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلمَّ فإنَّ المشرفي الفرائض⁽²⁾

مثال في البيت السابق:

قولاً لهذا المرء جاء ساعياً

أصلها قولاً: لهذا المرء

تمَّ التحويل بزيادة النعت ذو وهي بمعنى (الذي) وقد نعتت معرفة (المرء)

فأصبحت

قولاً: لهذا المرء ذو جاء

ل
ن

5. لفظة (أي):

ومن الألفاظ التي تحدث النحاة عنها في النعت لفظة (أي) وقد اشترطوا فيها أن تضاف إلى نكرة "ومن المنعوت به حال دون حال (أي) فإنه ينعت به، تبييناً لكمال المنعوت، ولا يكون إلا نكرة ولا بد حينئذٍ من إضافتها إلى نكرة تماثل المنعوت لفظاً ومعنى..."⁽³⁾.

"وقد تكون "أي" دالة على معنى الكمال فتقع للنكرة نحو: زيدٌ رجلٌ أي رجلٍ

أي: كامل في صفات الرجولة"⁽⁴⁾.

مثال: هذا رجلٌ أيُّ رجلٍ

أصلها التوليدي:

هذا رجلٌ

تمَّ التحويل بزيادة النعت (أي) والمضاف إليه (رجلٍ)

(1) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 313/1.

(2) الشاهد في الكافية، 313/1. والانصاف 383/1

(3) ابن مالك، شرح التسهيل 314/3.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 92/1.

هذا رجلٌ أيُّ رجلٍ
ن ت.ض

والنعت هنا ليس بمشتق، وإنما هو مؤول بالمشتق.

6. كل وجد وحق:

ومن الألفاظ التي تحدّث عنها النحاة بالنعت أيضاً لفظة كل وجد وحق. قال سيبويه "ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل ومثل ذلك قولك: هذا العالم حقُّ العالم، وهذا العالم كلُّ العالم، وإنما أراد أنه مستحق للمبالغة والكمال في العلم فإذا قال: هذا العالم جدُّ العالم، فإنما يريد معنى هذا عالمٌ جداً؛ أي هذا قد بلغ الغاية في العلم فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة هذا رجل كل رجلٍ وهذا عالمٌ حقُّ عالمٍ وهذا عالمٌ جدُّ عالمٍ"⁽¹⁾.

قال ابن هشام: تكون (كل) نعتاً لنكرة أو معرفة فتدل على كمال، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى نحو: أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ"⁽²⁾.
وقوله:

وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم هم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ⁽³⁾

مثال: هم القومُ كلُّ القومِ

أصلها: هم القومُ

تمّ التحويل بزيادة النعت (كلُّ) وما بعده من المضاف إليه فأصبحت

هم القومُ كلُّ القومِ
خ ن ت.ض

والنعت هنا (كل) ليس بمشتق وإنما هو مؤول بالمشتق.

(1) سيبويه، الكتاب 12/2.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 218/1.

(3) البغدادي، الشاهد في خزانة الأدب، تح: عبدالسلام هارون، ط2، 1989، مكتبة

الخانجي، 210/8، وفي مغني اللبيب، 218/1.

7. العدد:

ومن النعت العدد قول بعض العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة⁽¹⁾.
ومن أمثله: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾⁽²⁾.

أصلها: وكنتم أزواجاً.

تم التحويل بزيادة النعت وهو هنا العدد (ثلاثة) فأصبحت:

أزواجاً ثلاثة

ن

8. المصدر:

وأشار العلماء إلى كثرة استعمال المصدر نعتاً، واشتراطوا فيه أن يلزم حالة الإفراد والتذكير.

وقد كانت قضية الوصف به قضية خلافية عند النحاة، قال ابن عقيل (يكثُر استعمال المصدر نعتاً نحو: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير والنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول إما على وضع عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والأصل مررت برجل ذي عدل، ثم حذف (ذي) وأقيم عدل مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو ادعاء⁽³⁾.

يقول الأشموني: "ونعتوا بمصدر كثيراً وكان حقه ألا ينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف فالتزموا الإفراد والتذكير تنبيهاً على ذلك، فقالوا: رجل عدل، ورضاً، وزور، وكذا في الجمع أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشقق أي: عادل أو مرضي، أو زائر"⁽⁴⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل 3/315.

(2) سورة الواقعة، آية (7).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2/186.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له حسن حمد، إشراف إميل بديع

يعقوب، ط1، 1998، دار الكتب العلمية، 2/323.

جاء رجلٌ عدلٌ

أصلها جاء رجلٌ

تمّ التحويل بزيادة النعت (عدلٌ) فأصبحت

جاء رجلٌ عدلٌ

ل
ن

قيل إنه مؤول على موضع عادل

أصلها:

جاء رجلٌ

تمّ التحويل بزيادة النعت (عادلٌ)

رجلٌ عادلٌ

ن

تمّ التحويل بإحلال المصدر محل اسم الفاعل

جاء رجلٌ عدلٌ

ن

وقيل إنه مؤول على حذف المضاف

جاء رجل عدل

أصلها التوليدي:

جاء رجلٌ ذو عدلٍ

تمّ التحويل بحذف النعت (ذو) وإحلال عدل محل (ذو) وبالتالي عن طريق

عنصر التبعية التحويلية تأخذ حركته الإعرابية.

جاء رجلٌ عدلٌ

ل
ن

وقد ناقش قضية الوصف بالمصدر في الدراسات المعاصرة أحمد عبدالستار

الجواري في مقالة له نشرها في مجلة المجمع العلمي العراقي بعنوان (الوصف

بالمصدر)، وتحدث فيها عن أصالة قضية الوصف بالمصدر قائلاً: "ومهما يكن من

شيء فإن الوصف بالمصدر حقيقة من حقائق التركيب في اللسان العربي أقر بها علماء العربية إقرار الذي لا يملك تجاه حقائق الواقع إنكاراً ولا هرباً ولا مكابرة⁽¹⁾. وذكر رأي محمد محيي الدين عبدالحميد في حاشيته في شرح الألفية عن قضية الوصف في المصدر الذي يقول فيه: (إن أكثرهم (شراح الألفية) قالوا: إن الوصف بالمصدر على خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق)⁽²⁾.

ورد على هذا القول مثبتاً أن قضية الوصف بالمصدر ليست على خلاف الأصل وإنما هي الأصل قائلاً: "إن جوهر معنى الوصف أو مادته الأولى كما يقول في هذا العصر موجود في المصدر فإن معنى الحدث بسيط غير مركب مع معنى الزمن المعين أو معنى الذات هو معنى المصدر وهو الذي يصح أن يخلع على أسماء الذوات كما يخلع الثوب على لابسه فيحدد معالم جسمه ويوضح جوانب صورته وهو في هذه الحالة ثوب فضفاض قابل لكل ما يصح التوليد منه والحمل عليه إذن الوصف بالمصدر ليس على خلاف الأصل؛ لأن المصدر هو الأصل"⁽³⁾.

واستشهد باثنتي عشرة آية من القرآن الكريم جاء فيها المصدر نعتاً، واستشهد بشواهد مختلفة وخلص من هذه المسألة قائلاً: "فهو حين يأتي به وصفاً نعتاً أو حالاً أو خبراً إنما يفهم منه ما يراد بكل تلك الأوصاف التي يمكن أن يتقبلها أو يحتملها في سياق الكلام فإذا قيل: زيد عدلٌ فإن ذلك يحتمل وصفه بأنه عدلٌ ومعدّلٌ وذو عدلٌ أي محكوم له بالعدالة"⁽⁴⁾.

وبعيداً عن خلاف القدماء فإننا رأينا أن أحمد عبدالستار جوارى استطاع أن يثبت أصالة الوصف بالمصدر، وأن يرد على كل من قال بخلافيتها إلا أنني أود القول بأن المصادر التي بمعنى الأمر والدعاء يكاد يجمع النحاة أنها لا تتعت ولا

(1) أحمد عبدالستار الجوارى، الوصف بالمصدر، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج35،

1984، ج م (1)، ص6.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 186/2 (حاشية محمد محيي الدين عبدالحميد).

(3) أحمد عبدالستار الجوارى، الوصف بالمصدر، 6-7.

(4) المرجع السابق، 14.

ينعت بها (ومما لا ينعت ولا ينعت به المصدر الذي بمعنى الأمر والدعاء مثل
(سقياً) لا ينعت؛ لأنه من اللفظ بالفعل ولا ينعت به؛ لأنه طلب⁽¹⁾).
من هنا نخلص بما يلي:

1. أصالة قضية الوصف بالمصدر.
2. المصدر الواقع نعتاً يلزم حالة الإفراد والتنكير.
3. يؤول المصدر الواقع نعتاً بثلاثة أوجه:
 - أ. على تأويل المشتق.
 - ب. أو على تقدير مضاف محذوف.
 - ج. أو على سبيل المبالغة.
4. لا ينعت المصدر الذي بمعنى الطلب والدعاء، ولا ينعت به على الإطلاق.
9. ما النكرة التي يراد بها الإبهام

نحو: مررت برجلٍ ما

أصلها مررتُ برجلٍ

تم التحويل بزيادة "ما"، فأصبحت:

مررتُ برجلٍ ما

ن

1. 2. 11 الحالات التي لا تنعت ولا ينعت بها

ذكرنا فيما سبق أشهر الحالات التي ذكرها النحاة على أنها ينعت بها سواء
أكانت مشتقة أم مؤولة بمشتق، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هناك حالات ذكرها
النحاة على أنها لا تنعت ولا ينعت بها ويمكن إجمالها بما يأتي:

1. المضمَر

قال سيبويه: "واعلم أن المضمَر لا يكون موصوفاً"⁽²⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع 177/5.

(2) سيبويه، الكتاب 11/2.

وقال المبرد: "والمضمرة لا تتعت لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس"⁽¹⁾.
 "اعلم أن المضمرة لا يوصف ولا يوصف به أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم
 والمخاطب من أعرف المعارف والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح
 وتوضيح الواضح تحصيل حاصل وأما الوصف المقيد بالمدح والذم فلم يستعمل فيه
 لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب إما لأن مفسره
 في الأغلب لفظي فصار بسببه واضحاً غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في
 وصف المعارف في الأغلب وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف في
 المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساوياً ولا أخص من المضمرة ولا مساوٍ له حتى
 يقع صفة له"⁽²⁾

جواز وصف المضمرة

جَوَزَ الكسائي نعت (الضمير) إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو (قل
 إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب)⁽³⁾، ونحو: لا إله إلا هو الرحمن الرحيم.
 فقدّر علام نعتاً للضمير المستتر في (يقذف) والرحمن الرحيم نعتين لـ
 (هو)⁽⁴⁾.

وذكر السيوطي أن الكسائي حصر هذا الوصف في المدح أو الذم أو الترحم.
 "وجوز الكسائي نعت مضمرة الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم كذا نقله
 عنه الناس. نحو قولهم مررت به المسكين وقولهم صل عليه الرؤوف الرحيم"⁽⁵⁾.
 من خلال ما تقدّم نرى النحاة أجمعوا على عدم الوصف بالمضمرة أو وصفه
 وقد شدّد عنهم الكسائي في تجويزه لذلك.

وإني لأذهب إلى ما ذهب إليه الكسائي في المسألة، وإن الأمر لا يحتاج
 إلى هذه الضجة الواسعة التي حملها عليه النحاة وإنما نقول بهذا.

(1) المبرد، المقتضب 281/4.

(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو 311/1.

(3) سورة سبأ، آية (48).

(4) ابن هشام، مغني اللبيب 674/2.

(5) السيوطي، همع الهوامع 176 /5.

ونقيد هذا الوصف كما ذكر (للمدح/ أو للذم/ أو للترحم) وبما أن الأمر سمع عن العرب وورد فإننا نتعامل معه كأداء لغوي مستعمل وشائع، وإني لأتساءل هنا لماذا أجازوا البديل من الضمير ولم يجيزوا نعته؟ على الرغم من أنهما يصبان في باب واحد وهو باب التوابع.

من هنا نقول إن قضية وصف المضمير تتماشى مع طبيعة اللغة وأمر القول بها أيسر لنا من قضية القول بقطعه عن المنعوت والعمل على اختلاق التأويلات النحوية التي لا داعي لها من أجل تخريج هذه الشواهد بما ينسجم مع معيارية القاعدة التي تقول بأن المضمير لا يوصف ولا يوصف به فأيهما أكثر تماشياً مع طبيعة لغتنا أن نقول في دراستنا المعاصرة أن (علام) صفة للمستتر، أو أن نردّد قول العكبري في إعرابه لها والذي ينسجم مع آراء النحاة القدماء؟

(علام الغيوب) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبر ثانٍ، أو بديل من الضمير، في يقذف، أو صفة على الموضع، وبالنصب صفة لاسم إن، أو على إضمار أعني⁽¹⁾.

إنها تأويلات لا داعي لها، وإنه ينبغي لنا أن نخلص من هذه القضايا الخارجة عن طبيعة اللغة، ومن ثم لو تدبرنا رأي العكبري السابق لوجدنا أن النحاة أجازوا في قوله تعالى "علام الغيوب" أن تكون "علام" بدلاً من الضمير المستتر في يقذف وفي هذا تعسف وتأويل.

ثمّ إننا إذا جئنا وحللنا هذه الجمل نجدها في بنيتها العميقة مطابقة لقضية النعت، وإنما تحولت هذه الجمل بالحذف أو بالإحلال:

"قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب"⁽²⁾.

أصلها التوليدي:

يقذف الله بالحق علام الغيوب
ف ن ت.ض

(1) العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، 494.

(2) سورة سبأ، آية (48).

تحولت الجملة بحذف المنعوت (الله)

يقذف بالحقّ علامُ الغيوبِ
ن

فبقيت (علام) نعت للمضمر
وكذلك مثاله:

مررت به المسكين

أصلها التوليدي:

مررت بالرجلِ المسكينِ

ن

تمّ التحويل بإحلال الضمير المتّصل محل الاسم الظاهر فأصبحت الجملة:

مررت به المسكينِ
ن

وبذلك تكون المسكين (صفة) للرجل، أو ما حل محلها من الضمير المتّصل.

2. المصدر الذي بمعنى الدعاء

وممّا لا ينعى به المصدر الذي بمعنى الأمر أو الدعاء كسقياً له (لا ينعى

لأنه بدل من اللفظ بالفعل ولا ينعى به لأنه طلب)⁽¹⁾.

3. كل وبعض في قولهم: مررت بكل قائماً ومررت ببعض قائماً:

قال سيبويه: "هذا باب ما ينصب كخبر لأنه معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً

وذلك قولك: مررت بكل قائماً ومررتُ ببعض قائماً وبعض جالساً⁽²⁾.

4. كل متوغل (3) في البناء لا ينعى ولا ينعى به ومنها:

1. أسماء الشرط.

2. أسماء الاستفهام.

3. كم الخبرية.

(1) السيوطي، همع الهوامع 176/5.

(2) سيبويه، الكتاب 115/2.

(3) السيوطي، همع الهوامع 176/5.

4. ما التعجبية.

5. الآن.

6. قبل وبعد.

1. 2. 12 نعت العلم

ينعت العلم ولا ينعت به قال سيبويه: (واعلم أنّ العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة؛ لأنه ليس بحلية، ولا قرابة، ولا مبهم)⁽¹⁾.
وينعت العلم بثلاثة أشياء⁽²⁾:

1. ينعت بما فيه الألف واللام: مررت بزید العاقل.

2. ينعت بما كان مضافاً إلى مثله: مررت بزید أخيك.

3. ينعت بالأسماء المبهمة: رأيتُ زیداً هذا.

ونظر شعبان صلاح إلى قضية نعت العلم نظرة معاصرة حسب رأي المنهج الوصفي المعاصر فقال: (ينعت الاسم ولكن لا يقع نعتاً إلا إذا استخدم استخدام الصفات عن طريق معناه الوظيفي في مثل: رأيتُ زیداً الأسدَ وإياك والرجل الثعلب فقد استخدم كلمة (الأسد) و(الثعلب) نعتين وهما اسمان جامدان؛ لأنهما أديا وظيفة الصفة فالأول بمعنى الشجاع والثاني بمعنى الماكر)⁽³⁾.

مررت بزید العاقل

أصلها التوليدي:

مررت بزید

تمّ التحويل بزيادة النعت (العاقل) وقد قمنا بنعت العلم (زید) عن طريق

المعرّف بأل:

مررت بزید العاقل

ن

(1) سيبويه، الكتاب 12/2.

(2) سيبويه، الكتاب 6/2، 7، المبرد، المقتضب 282/4.

(3) شعبان صلاح، الجملة الوصفية في النحو العربي، ط1، 2004، دار غريب، 90.

مررت بزید أخیک

أصلها: مررت بزید

تم التحویل بزيادة النعت (أخیک) وقد قمنا بنعت العلم (زید) عن طریق

المضاف إلى مثله:

مررت بزید أخیک
ل
ن

رأيت زیداً هذا

أصلها: رأيت زیداً

تمّ التحویل بزيادة النعت (هذا)

زیداً هذا
ل
ن

فقد قمنا بنعت العلم (زید) عن طریق اسم الإشارة هذا.

1. 2. 13 الجملة الواقعة نعتاً

ونعتوا بجملة منكرة فأعطيت ما أعطيته خيراً⁽¹⁾

شروط الجملة الواقعة نعتاً

1. ذكر النحاة أنه ينعت بالجملة، وقد اشترطوا أن يكون المنعوت نكرة وأن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير⁽²⁾، وقال ابن عقيل: "تقع الجملة نعتاً كما تقع خيراً وحالاً وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة نحو (مررت برجل قام أبوه) و(أبوه قائم) ولا تتعت بها المعرفة فلا تقول: "مررت بزید قام أبوه وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالالف واللام الجنسية"⁽³⁾.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2/182.

(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو 1/307.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2/82.

إن النحاة أجازوا النعت بالجملة، وجعلوها في موضع رفع، أو نصب، أو جر
"الجملة التابعة لمفرد وهي المنعوت بها فهي في موضع رفع نحو ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ
لَا يَبْعُ فِيهِ﴾⁽¹⁾، ونصب نحو⁽²⁾: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾⁽³⁾."

نعت المعرفة بالألف واللام

صحيح أن النحاة أوجبوا أن يكون المنعوت نكرة إلا أنهم أجازوا أن يكون
معرفاً بالألف واللام الجنسية واستشهدوا على ذلك:
قال تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾⁽⁴⁾.
أصلها التوليدي:

وَآيَةٌ لَهُمُ لَيْلٌ نَسْلَخُ

ن

تم التحويل بزيادة (أل) الجنسية:

"وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ.."

ن

وقول الشاعر:

ولقد أمرُ على اللئيمِ يسبني
فمضيتُ نمتُ قلتُ لا يعنيني⁽⁵⁾

أصلها:

ولقد أمرُ على لئيمِ يسبني

تم التحويل بزيادة أل الجنسية فأصبحت:

ولقد أمرُ على اللئيمِ يسبني

(1) سورة البقرة، آية (254).

(2) سورة البقرة، آية (281).

(3) ابن هشام، مغني اللبيب 487/2.

(4) سورة يس، آية (37).

(5) قيل في خزنة الأدب إن هذا البيت لرجل من بني سلول 350/1. وفي مغني اللبيب

119/1، وفي شرح ابن عقيل 182/1

فأصبحت (يسبني) نعت للمفرد (الثَّيم) على الرغم من زيادة أل الجنسية.

2. الضمير:

إن الشرط الثاني الذي اشترطه النحاة في جملة النعت أن يكون للجملة ضمير يربطها بالمنعوت (وإنما اشترط الضمير في الصفة والصلة، ليحصل به ربط الموصول، وصلته، والموصوف، وصفته فيحصل بذلك رابط بين اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة، فيحصل بهذا الاتصاف تخصص...⁽¹⁾.

حذف الضمير:

قد يحذف الضمير في جملة النعت إذا دل عليه دليل⁽²⁾، ومن امثلة على ذلك:
وما أدري أغيرهم ثناءً وطول الدهر أم مال أصابوا⁽³⁾

والتقدير (أم مال أصابوه) فحذفت الهاء.

مثال: أم مال أصابوا

أصلها التوليدي

أم مال أصابوه

ن

تم التحويل بحذف الضمير (الهاء)

أم مال أصابوا

ن

وبذلك تبقى الجملة (أصابوا) نعتاً للمفرد (مال).

(1) ابن الحاجب، الكافية في النحو 308/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 83/2.

(3) الشاهد في شرح التسهيل 313/3، وفي شرح ابن عقيل 183/2 ونُسب في كتب النحو إلى

جرير ولم أجده في ديوان جرير.

هل تسد الألف واللام مسد الضمير؟

أجاز النحاة أن تسد الألف واللام مسد الضمير في جملة النعت⁽¹⁾.

واستشهد النحاة على ذلك بقول الشاعر:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَأَ الْغَارَ مَطْنَفٍ⁽²⁾

أي أخطأ غارها فحذف الضمير فجعلوا الألف واللام عوضاً عنه.

مثال: عوازبُ أخطأ الغار مطنف

أصلها التوليدي:

عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَأَ غَارَهَا

ن

تمَّ التحويل بحذف الضمير: عوازب نحل أخطأ غار

تم التحويل بزيادة الألف واللام

عوازب نحل أخطأ الغار

ن

اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو

أجاز الزمخشري اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو وقد ردَّ عليه ابن مالك

ورفض ما ذهب إليه وذكر أن هذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشبية؛ لأن النعت

مكمل للمنعوت ومجعول منه كشيء واحد فدخل الواو عليه يوهم كونه ثانياً مغايراً

له لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه وهذا منافٍ لما زعم من توكيد

الارتباط⁽³⁾.

مثال لرأي الزمخشري:

رَأَيْتُ رِجَالًا وَقَائِمًا أَبُوهَ

أصلها التوليدي:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل 310/3.

(2) السابق، 310/3.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل 310/3.

رأيت رجلاً قائم أبوه

ن

تمّ التحويل بزيادة الواو على الجملة الواقعة نعتاً (قائم أبوه)

رأيت رجلاً وقائم أبوه

ن

حسب رأي الزمخشري

الجملة الطلبية

ذهب جمهور النحاة إلى أن الجملة الطلبية لا تقع نعتاً، وإن وقعت فإنها تكون مؤولة بإضمار القول قال ابن عقيل: "لا تقع الجملة الطلبية صفة وإن كان لا يمتنع في باب الخبر وإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول، ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر" (1).

واستشهد النحاة على ذلك بقول العجاج:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط (2)

مثال:

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط

أصلها التوليدي:

جاءوا بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط

ن

تمّ التحويل بحذف المقول:

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب

ن

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2/184.

(2) هكذا استشهد به النحويون وقد ورد في ديوان العجاج برواية أخرى:

حتى إذا كاد الظلام يختلط جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط

تح: سعيد ضناوي، ط1، 1997، دار صادر بيروت.

وقد أكد المعاصرون ما جاء به القدماء في قضية الجملة التي تقع نعتاً ولم يختلفوا معهم "ومن الجمل التي لها محل من الإعراب التابعة لمفرد وهي في الغالب صالحة للتأويل بمفرد، وهي التي تقع وصفاً بالمعنى الواسع"⁽¹⁾.
من خلال ما تقدم نستطيع أن نخلص بما يأتي:

1. تقع الجملة نعتاً للنكرة.
2. يجوز أن تقع الجملة نعتاً للمعرف بأل الجنسية.
3. يجب في الجملة الواقعة نعتاً أن تكون مقترنة بضمير يعود على المنعوت.
4. أجاز النحاة أن تسدّ الألف واللام مسد الضمير.
5. الجملة الطلبية لا تقع نعتاً إلا إذا أولت على إضمار القول.

1. 2. 14 عطف النعوت

تعطف النعوت على بعضها البعض سواء أكانت تابعة أم كانت مقطوعة.
"ويجوز عطف بعض الصفات على بعض؛ تنبيهاً على زيادة المدح والذم نحو
مررت بزيد الكريم والعاقل" بـ(الواو)⁽²⁾.
"ويجوز تعاطفهما (أي النعوت) أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو
مقطوعة"⁽³⁾.

مررت بزيد الكريم والعاقل

أصلها التوليدي:

مررت بزيد الكريم

تمّ التحويل بزيادة واو عطف وجملة معطوفة فأصبحت:

مررت بزيد الكريم ومررت بزيد العاقل

تمّ حذف العنصر المكرّر (مررت بزيد)

(1) أحمد عبدالستار جوارى، الوصف بالجملة، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج35، ج4،

1984، ص3).

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 408/1.

(3) السيوطي، همع الهوامع 183/5.

مررت بزید الکریم والعاقِلِ

ن ع

أحرف العطف المستخدمة في عطف النعوت

العطف بالواو

اختلف النحاة في الحرف المستخدم في عطف النعوت فذهب أبو حيان إلى أنه

الواو.

"وتختص بالواو نحو: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى *

وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾⁽¹⁾.

أصلها التوليدي:

سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * الَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى

تم التحويل بفصل النعوت بحرف العطف الواو:

سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى

ن ع ع ع ع

العطف بالفاء

"وأجازوا العطف بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض

نحو مررتُ برجلٍ قائمٍ إلى زيدٍ فصاربه فقاتله"⁽³⁾.

واستشهد النحاة على ذلك بقول الشاعر:

يا ويحَ زِيَابَةَ للحارث الصابحِ فالغانمِ، فالآئِبِ⁽⁴⁾

مثال:

للحارث الصابحِ فالغانمِ فالآئِبِ.

أصلها التوليدي:

(1) سورة الأعلى، آية (2-4).

(2) السيوطي، همع الهوامع، 183/5.

(3) السابق، 183/5.

(4) الشاهد في مغني اللبيب 185/1 وفي خزنة الأدب 107/5. همع الهوامع 184/5،

للحارثِ الصابِحِ الغانِمِ الأثبِ
تمَّ التحوِيلُ بزيادةِ حرفِ العطفِ الفاءِ بينِ النُّعوتِ:

للحارثِ الصابِحِ فالغانِمِ فالأثبِ

ن ع ع

العطفُ بـ (ثمَّ)

أمَّا بالنسبةِ للعطفِ بـ (ثمَّ) فإنَّ النُّحاةَ اختلفوا في ذلك فقد ذهب السهيلي إلى أنه لا يجوز على الإطلاق قال السهيلي: "والعطفُ بـ ثمَّ في مثل هذا بعيدٌ جوازُه"⁽¹⁾.
وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز بجميع حروف العطفِ إلَّا حتى وأم فقال:
إذا كانت مجتمعة في حالة واحدة لم يكن العطفُ إلَّا بالواو والإجاز بجميع حروف العطفِ إلَّا حتى وأم"⁽²⁾.

الشرطُ في عطفِ النُّعوتِ

اشترط السيوطي في العطفِ أن تكون المعاني مختلفة (وإنما يجوز العطفُ لاختلاف المعاني لأنَّه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصحَّ العطفُ فإن اتفقت فلا؛ لأنَّه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه)⁽³⁾.

جاء زيدٌ الكريمُ ثمَّ العاقلُ ثمَّ المجتهدُ

على رأي ابن خروف، أصلها:

جاء زيدٌ الكريمُ العاقلُ المجتهدُ

تمَّ التحوِيلُ بزيادةِ حرفِ العطفِ (ثمَّ):

جاء زيدٌ الكريمُ ثمَّ العاقلُ ثمَّ المجتهدُ

ن ع ع

(1) السيوطي، همع الهوامع، 186/5.

(2) السابق، 186/5.

(3) السابق، 186/5.

الأمور التي تلي النعت

يتبع النعت بـ (لا) و (إما) و (أو) وقد اشترطوا في هذه الحالة أن يكون تكريرهم مقترن بالواو، "وقد يلي النعت (لا) و (إما) فيجب تكريرهما مقرونين بالواو" (1).

واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى:

﴿ وَظِلٌّ مِّنْ يَّحْمُومٍ * لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ (2).

أصلها التوليدي:

وَظِلٌّ مِّنْ يَّحْمُومٍ * لَا بَارِدٍ لَا كَرِيمٍ

تمّ التحويل بزيادة الواو بعد تكرار (لا) فأصبحت

وَظِلٌّ مِّنْ يَّحْمُومٍ * لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ

1. 2. 15 ترتيب النعوت

ينعت المنعوت بمفرد وبشبه جملة وجملة وقد ذكر جمهور النحاة أن الأولى في التقديم في هذه الحالة هو المفرد "وإذا وصفت النكرة بمفرد وظرف أو جملة قدم المفرد وآخر أحد الباقيين" (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) (3) (4).

وقال ابن مالك: "وإذا نعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه تؤخر الجملة" قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه" (5).

وقد تقدم جملة النعت: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (6).

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 319/3.

(2) سورة الواقعة، آية (44).

(3) سورة الأنبياء، آية (50).

(4) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 319/1.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 320/3.

(6) سورة المائدة، آية (54).

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾⁽¹⁾.

أصلها التوليدي:

قال رجلٌ

تمّ التحويل بزيادة النعت المفرد مؤمن.

قال رجلٌ مؤمنٌ

تمّ التحويل بزيادة النعت شبه الجملة (من آل فرعون).

قال رجلٌ مؤمنٌ من آل فرعون

تمّ التحويل بزيادة النعت الجملة (يكتُمُ إيمانه) فأصبحت:

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ

الرجل مؤمن من آل فرعون يكتُمُ إيمانه

فقدّم المفرد عن طريق عنصر التقديم والتأخير التحويلي وأخرت شبه الجملة والجملة.

1. 2. 16 قطع النعت عن المنعوت

الأصل في النعت أن يتبع المنعوت ولكن قد يقطع النعت عن منعوته إذا كان المنعوت معلوماً "تقطع الصلة بين النعت والمنعوت إذا كان المنعوت معلوماً ونعته بذلك النعت دون ذكره"⁽²⁾.

متى يقطع النعت عن المنعوت؟

يقطع النعت عن المنعوت إذا عدم اتحاد العامل وفي هذه الحالة إما أن يرفع المقطوع على إضمار المبتدأ، أو أن ينصب على إضمار الفعل⁽³⁾. ويرجع السبب في القطع إلى غرض بلاغي محض هو التشويق وتوجيه الأذهان بدافع قوي إلى النعت المقطوع لأهمية تستدعي مزيداً من الانتباه إليه وتعلق الفكرية

(1) سورة غافر، آية (28).

(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 316/1.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 318/3.

لأنه يستحق التنويه وإبراز مكانته⁽¹⁾.

شروط القطع

من شروط القطع ألا يكون النعت للتأكيد.

"اعلم أن جواز القطع مشروطاً بألا يكون النعت للتأكيد نحو (نفخة واحدة)، لأنه لا يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى، والشرط الآخر أن يعلم السامع من أوصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لأنه إذا لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت؛ لبيينه ويجيزه ولا قطع مع الحاجة"⁽²⁾.

إذن شروط القطع:

1. ألا يكون النعت للتأكيد.
2. أن يكون المنعوت معلوماً نعتاً.

منع القطع

منع النحاة القطع في النعت الملتزم والنعت المبهم نحو: مررت بهذا العالم، أو النعت الملتزم نظرت إلى الشعري العبور، أو المؤكّد فلا يجوز فيهما القطع"⁽³⁾.

إعراب النعت المقطوع

إذا قطع النعت عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ أو نصب على إضمار فعل نحو: مررت بزيدٍ الكريمِ أو الكريم⁽⁴⁾.

مثال: مررت بزيدٍ الكريمِ

أصلها التوليدي:

مررت بزيدٍ أخصُّ الكريمِ.

تمَّ التحويل بحذف الفعل (أخص) ،، ثم أصبحت:

مررت بزيدٍ الكريمِ

(1) عثمان محمد أبو صيني، النعت في الشعر الجاهلي، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك،

2003، 65.

(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 1/316.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 5/182.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/189.

وعلى إضمار المبتدأ تكون بنية الجملة العميقة:

مررتُ بزيدِ الكريمِ

أصلها التوليدي:

مررتُ بزيدِ هو الكريمِ.

تمَّ التحويل بحذف المبتدأ (هو)

مررتُ بزيدِ الكريمِ

وبذلك تكون كلمة (الكريم) نعتاً مقطوعاً

لزوم الإتيان

"إذا كثرت النعوت والمنعوت لا يتعين إلا بجميعها لزم إتيانها كقولك: (إتيني
برجلٍ مسلمٍ عربيٍّ النسب فقيهٍ نحويٍّ كاتبٍ حاسبٍ فهذه النعوت المتوالية بمنزلة
نعت واحد ولا يستغني عنه فلا تقطع"⁽¹⁾.

جواز القطع والإتيان

إن حصل التعيين بدونها جاز للمتكم أن يتبعها، وأن يقطعها، وأن يتبع بعضاً
بشرط تقديم المتبع وتأخير المقطوع، والإتيان أجود وكذلك يجوز القطع والإتيان فيما
لا يحصل التعيين بدونه إذا قصد المتكلم تنزيلاً بمنزلة ما يحصله بدونه لتعظيم أو
لغيره.

واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفْةُ الْجَزْرِ
النازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبِينَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ⁽²⁾

ويروى الطيبون والنازلون والنازلين والطيبون

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 319/3.

(2) الخرنق بنت بدر، ديوانها، تح: يسرى عبدالغني عبدالله، ط1، 1990، دار الكتب

العلمية، 43.

وإذا ذهبنا إلى تطبيق هذا المثال لوجدنا بنيته العميقة أصلها:
أمدح النازلين
امدح الطيبين

تمّ التحويل بحذف (أمدح):

النازلين الطيبين
قطع النعت

أما إذا تعاملنا معه على الإتيان لوجدنا البنية العميقة تختلف فأصلها:

قومي النازلون ... والطيبون
ن ن
على الإتيان

ويرى تمام حسّان ما رآه من سبقه من النحاة في قضية القطع "العرب تقطع النّعت فتختلف حركته الإعرابية عن حركة متبوعه ويستبدل السياق بالمطابقة في الحركة قرينة التبعية"⁽¹⁾.

1. 2. 17 حذف النّعت

يحذف النعت للعلم به⁽²⁾، ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾⁽³⁾.

وقوله تعالى:

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾⁽⁴⁾.

(1) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، 234.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 324/3.

(3) سورة الأنعام، آية (66).

(4) سورة الكهف، آية (79).

و قوله تعالى:

﴿تدمر كل شيءٍ بأمرٍ بها﴾⁽¹⁾.

1. 2. 18 حذف المنعوت

أمّا بالنسبة لحذف المنعوت فقد ذكره النُّحاة "واعلم أنّ الموصوف يحذف كثيراً إن علم ولم يوصف نظرف أو جملة"⁽²⁾.

"ويجوز حذف المنعوت وإقامة النّعت مقامه إن دلّ عليه دليل"⁽³⁾.

"وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يُستغنى معه

عند ذكره فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه"⁽⁴⁾.

وقد حدّد لنا السيوطي⁽⁵⁾ الحالات التي يحذف بها المنعوت:

1. يحذف المنعوت لقريته (ألا ماءً ألا بارداً).

2. اختصاص النّعت به: نحو: مررتُ بكاتبٍ وراكبٍ

3. مصاحبة ما يعنيه:

﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ • أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ﴾⁽⁶⁾

4. قصد العموم:

﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾⁽⁷⁾

6. إجراؤه مجرى الأسماء:

"كمررتُ بالفقيه أو القاضي".

6. وكونه لمكان أو زمان

جلستُ قريباً منك

(1) سورة الأحقاف، آية (25).

(2) سورة الأحقاف، آية (25).

(3) ابن الحاجب، الكافية في النّحو، 317/1.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 190/2

(5) السيوطي، همع الهوامع، 186/5.

(6) سورة سبأ، آية (10-11).

(7) سورة الأنعام، آية (59).

الفصل الثاني

التوكيد

2. 1 مفهوم التوكيد

التوكيد لغة:

قال الزبيدي: (التوكيد) بالواو) أفصح من التأكيد بالهمز ويقال: وكدت اليمين والهمز في العقد أجود، تقول إذا عقدت فأكد، وإذا حلفت فوكد وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام؛ لإخراج الشك وفي الأعداد؛ لإحاطة الأجزاء، وقال الصاغاني: التوكيد في الكلام على وجهين: تكرير صريح وغير صريح⁽¹⁾.

وقال ابن فارس: (وكد) كلمة تدل على شد وإحكام؛ وأوكد عقدك، أي شده والوكاد: حبل تشد به البقرة عند الحلب، ويقولون: وكد وكده إذا أمه وعنى به⁽²⁾. وجاء في لسان العرب: (أكد) أكد القصد والعقد لغة في وكده، والتأكيد لغة في التوكيد، وقد أكدت الشيء ووكدته⁽³⁾.

وجاء في المعجم الوسيط: (وكد) بالمكان يكد وكوداً أقام به والعقد أوثقه وأحكمه وتوكد: اشتد وتوثق والمتوكد: القائم المستعد للأمر⁽⁴⁾.

ومن خلال ما تقدم نرى أن للتوكيد لغتين: بالواو والهمز، ولكن لغة الواو هي

الأصل قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾⁽⁵⁾.

ويشير المعنى اللغوي للفظة التوكيد إلى الشد والإحكام، وتثبيت الشيء،

وتوثيقه.

(1) الزبيدي، تاج العروس: فصل الواو من باب الدال.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: باب الواو والكاف وما يثلاثهما.

(3) ابن منظور، لسان العرب: (أكد).

(4) المعجم الوسيط، (وكد).

(5) سورة النحل، آية 92

التوكيد اصطلاحاً

من المعلوم بداية أن أساليب التوكيد كثيرة وعديدة في كتب النحاة فهناك أسلوب التوكيد باللفظ، وبالمعنى، وبالقسم، وبالأدوات المختلفة (إن/ إنما/ لكن/ بل اللام/ قد/ ونون التوكيد) وبالزيادة، وبالترتيب، وبالاشتغال وبالمصدر⁽¹⁾... الخ.

إلا أن هذه الدراسة تعنى بدراسة التوكيد التابع بقسميه اللفظي والمعنوي ولا تعنى بدراسة ما تبقى من هذه الأساليب؛ لأنها خارجة عن موضوع التوابع.

وقد ذكر النحاة أن التوكيد باب من أبواب التوابع، وتعددت مصطلحاته عندهم فأطلقوا عليه: التوكيد، والصفة، والنعت إلا أن مصطلح التوكيد من أشهر المصطلحات ومن أقدمها⁽²⁾.

ولو جئنا للتعرف على مفهوم مصطلح التوكيد عند النحاة لوجدناهم أوردوا له تعريفات كثيرة لعل أشهرها:

التوكيد: "لفظ يتبع الاسم المؤكد في إعرابه؛ لرفع اللبس، وإزالة الاتساع"⁽³⁾.

وقيل: "التوكيد: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول"⁽⁴⁾.

أما العكبري فقد ركز على الجانب اللغوي في تعريفه فقال: "التوكيد: تمكين المعنى في النفس"⁽⁵⁾.

وقد جمع ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي بين معنى التوكيد، والغرض منه فقال: "التوكيد: لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس، وإزالة اللبس عن الحديث، أو المتحدث عنه"⁽⁶⁾.

(1) انظر في التحليل اللغوي، 210-217، و هدى البكري: أساليب التوكيد في شعر

المفضليات (رسالة ماجستير)، جامعة حلب، 2004، 31-35.

(2) يحيى القاسم، المصطلح النحوي البصري: (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، 1984، 148-149.

(3) ابن جني، اللمع في العربية، 66.

(4) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 1/328.

(5) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/394.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 1/262.

وعلى الجملة فإننا نرى أن النحاة اتفقوا على أن التوكيد: تابع يتبع اسماً سابقاً له لرفع اللبس، وإرادة الشمول.

2. 2 التوكيد عند المحدثين

لم يختلف المحدثون كثيراً عن القدماء في تعريفهم للتوكيد فهذا محمد عيد عرفه: بأنه: " استخدام طرق خاصة؛ لتقوية الكلام السابق، وتثبيتته سواء بإعادة اللفظ نفسه أم استعمال كلمات خاصة؛ لتثبيت المعنى مع إزالة الشبه عنه"⁽¹⁾.
وقيل في تعريفه: " هو تابع يأتي بعد متبوعه ليؤكد، ويدفع الشك، أو الاشتباه عنه بلفظه أو معناه"⁽²⁾.

وعلى الرغم من هذا إلا أنه ظهر من المحدثين من خالف جمهور النحاة في اعتبار التوكيد باباً مستقلاً من التوابع، ودعا إلى دراسته على أنه نوع من أنواع البديل فقال إبراهيم مصطفى: "وليس بوجيه أن يفرق بين التوكيد والبديل فإنه أسلوب واحد أن تقول: جاء القوم بعضهم، أو جاء القوم كلهم، والأول عندهم بدل والثاني توكيد وكل ما يمكن أن يبرر به عد التأكيد تابعاً خاصاً، وأن يفرد باب لدرسه هو أنه نوع من أنواع البديل جاء بكلمات خاصة لزم أن تعدد وتحدد فكان تفصيلاً لأنواع البديل وتفسيراً لجزء منه، لا تمييزاً لتابع جديد له أحكام خاصة"⁽³⁾.

وإني أرى أن هذا الكلام جانب الصواب؛ لأن القدماء كانوا واضحين في تعاملهم مع البديل والتوكيد على أنهما بابان مستقلان جاء كل منهما؛ ليؤدي غرضاً يختلف عن الآخر وعلى هذا الأساس قاموا بالتفريق بينهما قال ابن الوراق:

" أما البديل فالغرض منه أن يجمع المخاطب البديل والمبديل منه، على أنه قد يجوز أن يفهم بالمبديل منه وحده، وقد يجوز أن يفهم بهما جميعاً، كقولك: مررت بأخيك زيدٍ فالمخاطب يجوز أن يعرف زيداً باسمه أو بأنه أخ للمخاطب أو بمجموعها.

(1) محمد عيد، النحو المصفي، مكتبة الشباب، 587.

(2) محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، ط1، 2000، دار النهضة العربية، 534.

(3) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 1959، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، 24.

وأما التوكيد: فالغرض منه إثبات الخبر عن المخبر عنه، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه، أخبرت أن الذي تولى المجيء هو بعينه، ولذلك دخل التوكيد في الكلام⁽¹⁾.

أما خليل عمايرة فإنه رأى أن السبب في اعتبار التوكيد من باب التوابع الحركة الإعرابية، وبين أن الحركة الإعرابية لا تحمل قيمة دلالية إنما هي وحدة من وحدات المبنى يحتاجها التركيب، ولا يقتضيها المعنى فقال: " وتأخذ اللفظة الثانية في التوكيد اللفظي، واللفظة الخاصة الواردة عن العرب فيما يسمى بالتوكيد المعنوي حركة اللفظة السابقة عليها لفظاً أو محلاً، أو تقديراً ولكننا نرى أن نشير إلى أن الحركة الإعرابية في هذين القسمين لا تحمل قيمة دلالية، وهي وحدة من وحدات المبنى يحتاجها التركيب، ولا يقتضيها المعنى وهي أساساً لا يجوز تجاوزه؛ لتحقيق سلامة المبنى إن كانت الكلمة الثانية كلمة توكيد مما تظهر عليه الحركة أما إن كانت لا تظهر عليه فيصبح من العبث تقديرها، أو اعتبار الجملة التي ترد توكيداً في محل المفرد لتكون الحركة حركة محل"⁽²⁾.

لقد كانت هذه الآراء من مجمل آراء المحدثين في تناولهم لباب التوكيد بالبحث والدرس من حيث موافقتهم للقدماء أو مخالفتهم.

2. 3 وظيفة التوكيد

يؤدي التوكيد وظائف، وأغراض جمالية هامة في السياق الذي يوجد فيه فهو يدفع عن المتكلم ضرر غفلة السامع⁽³⁾، ويزيل ظن المخاطب من إرادة المجاز فيه⁽⁴⁾، ويدفع توهم السامع من أن المتكلم وضع العام موضع الخاص نحو: "جاء بنو فلان كلهم" ولم يرد أن يخص بالمجيء بعضاً دون بعض ولولا ذلك التوكيد، لأمكن

(1) ابن الوراق، علل النحو، ت381، تح: محمود جاسم الدرويش، د.ط، د.ت، جامعة المستنصرية، 250.

(2) خليل عمايرة، اسلوب التوكيد اللغوي، 7.

(3) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 1 / 328.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 41.

اعتقاد غير ذلك⁽¹⁾. هذا إضافة إلى أنه يؤدي دوراً في تقوية المعاني، ورعاية الانسجام بين المواقف المختلفة⁽²⁾.

2. 4 أقسام التوكيد

ينقسم التوكيد إلى قسمين: لفظي ومعنوي.

2. 4. 1 التوكيد اللفظي

وقد أشار سيبويه إلى هذا النوع فرأى أن اللفظ (الاسم، والظرف، والجملة) إذا كرر كان توكيداً تقول: لقيت عمراً عمراً، فتوكّد الاسم بتثنيته، وتكريره وتوكّد الجار والمجرور: عليك زيدٌ حريص عليك⁽³⁾. وتوكّد الجملة كلها فتقول: قد ثبت زيد أميراً قد ثبت⁽⁴⁾.

وقد عرفه النحاة الذين تبعوه فقالوا: "هو إعادة اللفظ، أو تقويته بموافقة معنى فالأول يكون في الاسم، والفعل، والحرف، والمركب غير الجملة، والجملة"⁽⁵⁾. وبناء على ما تقدم فإن التوكيد اللفظي ينقسم إلى الأقسام الآتية:

توكيد الاسم

إن الاسم قد يؤكد بالاسم.

ومن أمثلة هذا التوكيد قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾⁽⁶⁾

قول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح⁽¹⁾

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 289.

(2) عبد الرحمن المطردي، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، ط1، 1986، الدار الجماهيرية للنشر، 15.

(3) سيبويه، الكتاب، 2 / 125 - 126.

(4) السابق، 3 / 35.

(5) الأشموني، شرح الأشموني، 2 / 344.

(6) سورة المؤمنون، آية 39.

حيث أكدت كلمة " أخاك" بمثلها، والاسم هنا اسم مركب مكون من (أخ) والضمير الذي هو (كاف الخطاب)⁽²⁾ ونرى أن التوكيد في البيت جملة تحويلية أصلها التوليدي:
الزم أنت أخاك.

تمّ التحويل عن طريق حذف الفاعل " أنت" فأصبحت الجملة:
الزم φ أخاك

تمّ التحويل عن طريق حذف الفعل (الزم) فأصبحت الجملة:
φ φ أخاك.

تمّ التحويل عن طريق زيادة التوكيد " أخاك"؛ لإزالة الشك فأصبحت الجملة:

أخاك أخاك
|
توكيد

ومن هذا التوكيد قول علي بن أبي طالب:

تيممتُ همدانَ الذين همُّ همُّ
إذا ناب أمرٌ جُنَّتي وحسامي⁽³⁾

حيث أكد الضمير المنفصل " هم" بمثلها.

توكيد الفعل

أشار النحاة إلى أن الفعل يؤكد بالفعل توكيداً لفظياً.

واستشهدوا على هذا التوكيد بقول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي؟
أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس⁽⁴⁾

حيث أكد الفعل "أتاك" بالفعل "أتاك"، وأكد الفعل "احبس" بالفعل "احبس".

(1) الشاهد في الكتاب، 1/ 256. وفي شرح شذور الذهب 212

(2) فخر قدارة، التوكيد في القرآن الكريم (رسالة ماجستير) جامعة الأزهر، 1978، 13.

(3) الإمام علي بن أبي طالب، ديوانه، تح: رحاب خضر عكاوي، ط1، 1992، دار الفكر، 125.

(4) الشاهد في شرح التسهيل 3/ 303، همع الهوامع، 207/5.

وقد جعل ابن خالويه منه قوله تعالى: ﴿ فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهْلَهُمْ رُؤْيَا ﴾⁽¹⁾
فقال: "أمهلم تأكيداً للأول"⁽²⁾.

ونرى أن التوكيد بالفعل جملة تحويلية جرى فيها التحويل على النحو الآتي:

مثال: قَمْ قَمْ

أصلها التوليدي:

قَمْ أَنْتَ

تمَّ التحويل عن طريق حذف الفاعل "أنت" فأصبحت الجملة:

قَمْ

تمَّ التحويل عن طريق تأكيد الفعل بفعل ثانٍ فأضفنا "قَمْ"؛ لإزالة الشك وتنبية

السامع فأصبحت:

قَمْ قَمْ
ل
توكيد

توكيد الحرف

يؤكد الحرف بالحرف مثله، ومن أمثله قول الشاعر:

لا لا أبوحُ بحُبِّ بثينةٍ إنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعَهُودًا⁽³⁾

حيث أكد الحرف "لا" بالحرف نفسه.

وقد يؤكد الحرف بمرادفه⁽⁴⁾، نحو قول الشاعر:

وقلن على الفردوسِ أولُ مشربٍ أَجَلُ جِيرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ⁽⁵⁾

حيث أكد الحرف "نعم" بمرادفه "جير".

(1) سورة الطارق، آية 17 .

(2) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ط1، 1985، دار ومكتبة الهلال، 53.

(3) جميل بثينة، ديوانه، تح: إميل بديع يعقوب، ط1، 1992، دار الكتاب العربي، 58.

(4) الأشموني، شرح الأشموني، 2/344-346.

(5) الشاهد في الأشموني، 2/347. وفي همع الهوامع 207/5.

وقد اشترط النحاة في توكيد الحروف أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما يتصل
بالمؤكّد نحو: "إن زيداَ إن زيداَ قائم" و"في الدار في الدار زيد" باستثناء حروف
الجواب "نعم" و"بلى" و"جير" و"أجل" و"أي" و"لا" فإنهم أجازوا إعادتها وحدها⁽¹⁾.
أما الزمخشري فقد خالفهم، وأجاز إعادة الحرف الذي ليس من حروف
الجواب وحده⁽²⁾، نحو إن زيداَ منطلق.

واستشهد بقول الشاعر:

إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحُلُّمُ مَالَمُ يَرِيْبُ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيْمًا⁽³⁾

حيث أكّد الحرف "إن" بالحرف مثله دون إعادة ما يتصل به على الرغم من
أنه ليس من أحرف الجواب.

ورد قول الزمخشري هذا ابن مالك؛ لعدم وجود إمام يستند إليه، وسماع يعول
عليه، واعتبر البيت الذي استشهد به من الضرورات⁽⁴⁾.

توكيد الجمل

قد تؤكد الجملة بالجملة نحو: قام عمرو قام عمرو.

وأجازوا أن يفصل بين الجمل المؤكدة بحرف عطف إذا أمن اللبس⁽⁵⁾ نحو

قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾⁽⁶⁾

﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽⁷⁾

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/ 199.

(2) الزمخشري، المفصل، تح: محمد محمد عبد المقصود، وحسن محمد عبد المقصود،
ط1، 2001.

(3) الشاهد في شرح التسهيل 3/ 303، و شرح الأشموني، 2/ 348

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/ 303.

(5) السابق، 3/ 303.

(6) سورة النبأ، آية 4-5.

(7) سورة الانفطار، آية 16-17.

ومنه قول الشاعر:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي ثلاث تحياتٍ وإن لم تكلمي⁽¹⁾

وينبغي التأكيد أن العطف بين الجمل المؤكدة عطف صوري، وأن التبعية بالتوكيد لا بالعطف؛ لأنها حاصلة قبل وجود هذا الحرف وبعد حذفه - لو حذف⁽²⁾ - فهذا الحرف زائد للتوكيد⁽³⁾.

وقد جاء التأكيد بالجملة من غير فاصل بحرف العطف كما في قول الشاعر:
أيا مَنْ لستُ أقلاه ولا في البُعد أنسأه
للك الله على ذلك لك الله لك الله⁽⁴⁾

فالجملة الاسمية " لك الله " أكدت بإعادة لفظها دون وجود حرف عطف.

وكذلك قول الشاعر:

قم قائماً قم قائماً قم قائماً إنك لا ترجع إلا سالماً⁽⁵⁾

حيث أكدت الجملة الفعلية " قم قائماً " بإعادة لفظها دون وجود حرف عطف.
ونرى أن التوكيد بين الجمل جملة تحويلية تم التحويل فيها على النحو الآتي:
مثال:

قال تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾⁽⁶⁾

(1) الشاهد في شرح المفصل، 39/1.

(2) محمد حسين أبو الفتوح، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، ط1، 1995 مكتبة لبنان، 28.

(3) سميرة موسى شحادة، التوابع في اللغة العربية (رسالة ماجستير) جامعة تشرين 2005، 49.

(4) الشاهد في شرح التسهيل، 3/302، وفي همع الهوامع، 5/208.

(5) الشاهد في شرح الاشموني 2/345، همع الهوامع، 5/208.

(6) سورة النبأ، آية 4-5.

أصلها التوليدي:

كلا سيعلمون

تم التحويل عن طريق توكيد الجملة بجملة ثانية فأصبحت:

كلا سيعلمون كلا سيعلمون

تم التحويل عن طريق زيادة حرف العطف "ثم"؛ للربط بين الجملتين، وإفادة

الترتيب مع التمهّل فأصبحت الجملة:

"كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون"

توكيد

ع.ر

2. 4. 2 التوكيد المعنوي

وهو التوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المتحدث عنه بتكرير المعنى دون

اللفظ، وجملة الألفاظ التي يؤكد بها المعنى: (نفسه، وعينه، وكلاهما، وكتلتاهما،

وكلهم، وأجمع، واكتع، وزاد أهل الكوفة أبصع وأهل بغداد أبتع)⁽¹⁾.

من هنا قسم النحاة ألفاظ التوكيد المعنوي إلى⁽²⁾:

1. ألفاظ أصلية في بابها وهي: نفس، وعين، كلا، وكتلتان، وكل، وجميع،

وعامة.

2. ألفاظ ملحقة وهي: أجمع وأخوته، وأكتع وأخواته.

أما المحدثون فإنهم تناولوا هذا الباب بالبحث، والدرس وفقاً لمنهجهم اللغوية

المختلفة.

فقد أشار محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن البنية العميقة في باب التوكيد

المعنوي محوِّلة عن مركب إضافي؛ ولذلك قال جمهور النحاة إن العامل في التوكيد

هو العامل في المؤكد وذلك؛ لأنهما مركب واحد⁽¹⁾.

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 1/ 264.

(2) الأشموني، شرح الأشموني، 2/ 334.

وذهب عبد الجبار توامة، إلى أن التوكيد المعنوي يشكل قرينة معنوية يكون تركيبه فيها بإضافة المؤكدات المعنوية إلى ضمير يناسب المؤكد⁽²⁾.
وقد أشار حربي أمين سليمان إلى التقارب بين الفارسية والعربية في النظرة إلى التوكيد المعنوي فقال: "وأهم الألفاظ المستعملة في التوكيد المعنوي في الفارسية: خود، خويشتن، همه، هودو، تمام، عين، يكسره" ومعناها على الترتيب: نفس، ذات، كل، كلا، تماماً، عين، جميعاً"⁽³⁾.

أما بالنسبة لألفاظ التوكيد المعنوي، وخصائصها، ووظائفها، وشروطها فيمكن إجمالها بما يأتي:
نفس وعين

يفيد التوكيد بهاتين اللفظتين رفع التوهم المضاف إلى المؤكد⁽⁴⁾. وقد ذكر النحاة لهما أحكاماً عامة يمكن إجمالها بما يأتي:
وجوب تقديمهما على غيرهما من ألفاظ التوكيد

أوجب النحاة تقدّم "نفس وعين" على غيرهما من ألفاظ التوكيد.

قال ابن الوراق: اعلم أن الأسماء التي يؤكد به مراتب والنفس والعين: يجب تقديمهما على كل حال، وإنما كانا بالتقديم أولى؛ لأنهما قد يستعملان غير مؤكدين كقولك: نزلت بنفس الجبل، ورأيت عين زيد فلما كانا يستعملان مفردين لغير معنى التوكيد وكان "كل وأجمعون" لا يجوز أن يستعملا إلا تابعين، أو في تقدير التابع وجب أن يقدم ما يقوم بنفسه على التابع⁽⁵⁾.

(1) محمد حماسة عبداللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، 1990، ط1، 61.

(2) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 1995م، 177.

(3) حربي أمين سليمان، التوابع في النحو الفارسي، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ع11، 1985، 41.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/ 191.

(5) ابن الوراق، علل النحو، 250.

اقترانهما بالضمير

يجب اقترانهما بضمير يطابق المؤكد في الإفراد، والتذكير، وفروعهما⁽¹⁾،

نحو:

جاء زيدٌ نفسه

جاءت الهندات أنفسهن

تشبيتهما وجمعهما

ورأى النحاة أنه إذا كان المؤكد بهما مثنى، أو جمع. فيجب أن تأتي على

مثال أفعل⁽²⁾.

نحو: جاء الزيدان أنفسهما.

جاء الزيدون أنفسهم

تأكيد الضمائر بهما

لا يؤكدان ضمير الرفع المتصل، أو المستتر إلا بفواصل⁽³⁾.

نحو: قم أنت نفسك.

قمت أنت نفسك

وقاما هما عينهما.

جرهما بالباء الزائدة

أجاز النحاة جر "النفس والعين" بالباء الزائدة⁽⁴⁾.

ونرى أن التوكيد بـ "نفس وعين" جملة تحويلية تمّ التحويل فيها على النحو

الآتي:

مثال:

جاء زيدٌ نفسه.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/ 193.

(2) السابق، 2/ 192.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 5/ 197.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 65.

أصلها التوليدي:

جاء زيد

تمَّ التحويل عن طريق زيادة التوكيد كلمة " نفس " فأصبحت:

جاء زيد نفس

تم التحويل عن طريق زيادة المضاف إليه كلمة " زيد"؛ ليكمل المضاف

فأصبحت:

جاء زيدُ نفس زيد

ت. ض

تم التحويل عن طريق استبدال الاسم الظاهر بـ " الضمير " فأصبحت:

جاء زيد نفسه

فا ت. ض توكيد

كلا وكلتا

ذكر النحاة أحكاماً عامة تختص بالتوكيد بهما يمكن إجمالها بما يأتي:

اختصاصهما بالمتنى

لقد اختلفت هاتان اللفظتان من ألفاظ التوكيد بتوكيدهما للمتنى⁽¹⁾

نحو:

جاء الطالبان كلاهما

وجوب اقترانهما بالضمير

أوجب النحاة في التوكيد بهاتين اللفظتين أن تقتربا بضمير يطابق المؤكد

وهكذا استعملته العرب،

نحو:

جاءت الطالبتان كلتاها

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 402.

أن يصح حلول الواحد محلها

فلا يؤكد بـ " كلا وكتا" ما لا يصح موضعه "واحد" فلا يقال:

أختصم الرجلان كلاهما.

ولا رأيت أحد الرجلين كليهما، ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه، ولأنه لم يسمع من العرب قط⁽¹⁾.

ونرى أن التوكيد بـ " كلا وكتا" جملة تحويلية جرى فيها التحويل على

النحو الآتي:

مثال:

جاء الطالبان كلاهما

أصلها التوليدي:

جاء الطالبان

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر للتوكيد " كلا"، والمضاف إليه " الطالبين" فأصبحت:

جاء الطالبان كلا الطالبين
توكيد ت.ض

تم التحويل عن طريق إحلال الضمير محل الاسم الظاهر فأصبحت:

جاء الطالبان كلاهما
فا توكيد ت.ض

كل وجميع وعامة

تؤكد هذه الألفاظ الجمع، أو ما في معناه، واشترط النحاة فيها أن تقترن

بضمير يطابق المؤكد⁽²⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 5 / 198.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 402.

نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾⁽¹⁾ ونحو: جاء القوم جميعهم، أو عامتهم.

وقد جوز ابن مالك إضافة "كل" إلى ظاهر مثل المؤكد⁽²⁾ واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزِيَ بِذَكَرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ⁽³⁾

واستشهد أيضاً بقول الشاعر:

أَنْتَ الْجُودُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ
وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمِ يَعْطَى الرِّغَائِبِ لَمْ يَهْمُهُمْ بِإِقْتَارِ⁽⁴⁾

حيث جاءت كلمة "كل" توكيداً على الرغم من أنها مضافة إلى اسم ظاهر الناس" ولم تضاف إلى ضمير، وهذا جائز عند ابن مالك.

وقد رفض هذا الكلام أبو حيان، وعده من باب النعت وعلى تأويل "الناس الكاملين الحسن والفضل"⁽⁵⁾.

ونرى أن كلام ابن مالك أقرب للصواب في إجازته لإضافة "كل" المؤكدة إلى اسم ظاهر؛ لأن التحليل للبنى العميقة لمثل هذه الجمل يكشف عن عدم تغير معنى "كل" في تأديتها لمعنى التوكيد سواء أضيفت إلى ظاهر أم إلى ضمير. ونرى ذلك في المثال الآتي:

مثال:

يا أشبه الناس كل الناس.

(1) سورة الحجر، آية 30.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 293/3.

(3) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ط1، 1984، دار الكتاب اللبناني، 145.

(4) الفرزدق، ديوانه، دار صادر، د.ت، 1/329.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 5/201.

أصلها التوليدي:

أشبه الناس

تم التحويل عن طريق إضافة عنصر النداء " يا " فأصبحت:

يا أشبه الناس

تم التحويل عن طريق زيادة التوكيد " كل " والمضاف إليه " الناس " فأصبحت

الجملة:

يا أشبه الناس كل الناس

ل ل
توكيد ت.ض

الألفاظ الملحقة

أجمع وبابها

ذكر النحاة الألفاظ الملحقة بـ "كل" وهي: "أجمع" وتأتي بعد " كل " وبعد كله

وبـ "جمعاء" "بعد" "كلها" و"أجمعين" بعد "كلهم" و "جمع" بعد "كلهن".

نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾⁽¹⁾.

وقد ورد أن العرب استعملت أجمع" في التوكيد غير مسبوقه بـ "كل"⁽²⁾.

وقد ورد هذا في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَأَغْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽³⁾ وذكر النحاة

أن هناك ألفاظ تلحق " أجمع " وتوازيها هي: "أكتع، وأبصع، وأبتع" نحو: جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع.

5.2 توكيد النكرات

اتفق جمهور البصريين على عدم جواز توكيد النكرة⁽⁴⁾ إلا أن الأخفش

وجمهور الكوفيين أجازوا توكيد النكرة مطلقاً⁽⁵⁾.

(1) سورة الحجر، آية 30.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 294.

(3) سورة الحجر، آية 39.

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى، 284.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 3 / 296.

واستشهدوا بقول الشاعر:
قد صرت البكرة يوماً أجمعاً⁽¹⁾.

حيث أكدت كلمة " أجمع " النكرة " يوماً".

وبقول آخر:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً تحماني الذفء حولاً أكتعاً⁽²⁾

حيث أكدت كلمة " أكتعاً " النكرة " حولاً"

وذهب ابن مالك إلى القول " بجواز توكيد النكرة إذا أفادت معنى جديداً، نحو " صمت شهراً كله" فبذكر " كل" يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر، ولو لم يذكر لاحتمل ألا يراد جميع الشهر، وأما مالا فائدة فيه: نحو: " اعتكفت وقتاً كله" فغير جائز، ومن حكم بالجواز مطلقاً، أو بالمنع مطلقاً فليس بمصيب"⁽³⁾.

لذلك رد ابن مالك استشهاد الكوفيين بقول الشاعر:

عَدَانِي أَنْ أُرُوكَ أَنْ بَهْمِي عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلاً⁽⁴⁾

حيث اعتبر الكوفيون "كلها" توكيداً للنكرة، ورأى ابن مالك أنها مبتدأ مقدم الخبر أو "توكيد لضمير مرفوع "بعجايا"؛ لأنه جمع عجي وهو السيء الغذاء⁽⁵⁾.
وقد وافقهم في الدراسات المعاصرة علي الهروط أيضاً فقال "إني أرى رأي الكوفة؛ لأنّ الغاية من التوكيد تثبيت المعنى في نفس السامع سواء أكان الكلام نكرة أم معرفة فما دامت المعرفة بحاجة إلى توكيد وتوضيح فالنكرة أحوج فنقول:
صمتُ شهراً كله

(1) الشاهد في الكافية في النحو، 1/ 335.

(2) السابق، 1/ 335.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/ 296 - 297.

(4) الشاهد في شرح التسهيل، 3/ 297.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/ 297.

فكله توكيد للشهر مع أنه نكرة وذلك توكيد له، ولرفع توهم عدم الإحاطة بالشهر كله⁽¹⁾.

2.6 توكيد الضمير

تنقسم الضمائر إلى قسمين: ضمائر بارزة، وضمائر مستترة أما الضمائر البارزة فإنها تنقسم إلى قسمين: منفصلة ومتصلة، وأما المنفصلة فتكون ضمائر رفع ونصب، ولا تكون في محل جر.

وأما المتصلة فتكون ضمائر رفع ونصب وجر.

وبناءً على هذا ندرس التوكيد بالضمائر على النحو الآتي:

توكيد الاسم الظاهر بالضمير

إن الاسم الظاهر لا يؤكد إلا باسم ظاهر مثله، ولا يؤكد بضمير؛ لأنه أعرف من الظاهر فلا يجوز أن يكون توكيداً له⁽²⁾.

وقد رأى بعض الباحثين المحدثين أن هذا أمر معياري لا تقره اللغة بل تسيير على خلافه⁽³⁾.

فهذا خليل عمارة رأى أن الضمير في حقيقة أمره هو الاسم من حيث الدلالة ويعود عليه، فالضمير في هذه الحالة يأتي ليؤكد الاسم المتقدم توكيداً لفظياً؛ لأن الفاعل قد تقدم والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته فهو مقدم للعناية والاهتمام، فالسياق سياق توكيد وعناية واهتمام⁽⁴⁾.

وقد وافقه علي الهروط وذهب مذهبه فقال:

(1) علي الهروط، أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر، 182،

رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 42/1.

(3) خليل عمارة، في التحليل اللغوي، 254، سميرة شحادة موسى، والتوابع في اللغة العربية، 61.

(4) خليل عمارة، في التحليل اللغوي، 254 - 255.

إن الظاهر يؤكد بمضمر ويتم بتقديم الفاعل حيث يعود عليه ضمير مؤكّد له ويتم بضمير الفصل الذي يؤكد اسماً ظاهراً يسبقه⁽¹⁾.

ووفقاً لرأي خليل عميرة ولمنهجه التحويلي فإنه يمكن تحويل هذا التوكيد على النحو الآتي:

مثال:

زيدٌ حضر

أصلها التوليدي:

حضر زيدٌ

تمّ التحويل عن طريق تقديم الفاعل

زيدٌ حضر زيدٌ

تمّ التحويل عن طريق إحلال الضمير المنفصل محل الاسم الظاهر

فأصبحت:

زيدٌ حضر هو

فيكون إعرابها:

زيدٌ: فاعل مقدم...

حضر: فعل ماضٍ...

زيد أو هو: توكيد للفاعل المقدم

واعتبر الضمائر المتصلة في مثل:

الزيدان حضرا

المعلمون حضروا

النساء حضرن

مؤكدات للأسماء الظاهرة⁽²⁾.

(1) علي الهروط، أسلوب التوكيد بين المبني والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر، 182.

(2) خليل عميرة، في التحليل اللغوي، 255.

توكيد الضمير المتصل المرفوع أو المستتر

يؤكد ضمير الرفع المتصل، أو المستتر بالنفس والعين بشرط إبراز الضمير المنفصل⁽¹⁾ نحو:

أذهب أنت نفسك

قمت أنت نفسك

لأن النفس والعين كثيراً ما يليان العوامل ويقعان غير توكيد، فالعوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلين، ومفعولين، ومضافين فهما لم يتمكننا في التأكيد لذلك اشترط الفصل⁽²⁾.

وفي الدراسات المعاصرة رفض فيصل صفاً أن يقوم الضمير المنفصل بوظيفة الفصل بين المؤكد ولفظتي "نفس" و"عين" وأظهر استغرابه مما ذهب إليه القدماء فقال:

"إن مسألة حديث النحاة عن التوكيد عموماً بلفظتي "نفس وعين" يحمل على الاستغراب، أولاً؛ لأن ما قالوه عن التوكيد بهذين اللفظين لا ينبني على شيء من الشواهد لكن على تصورات ربما تستند في بعض الأحيان إلى الذوق اللغوي العام، ولأنهم ثانياً، لم يقدموا سبباً مقنعاً بين يدي اختصاصهم هذين اللفظين بضرورة سبق ضمير منفصل عند توكيد ضمير الرفع بهما"⁽³⁾.

ويرى أن الضمير المنفصل في هذه الحالة يحمل وظيفة خطابية غير وظيفة الفصل⁽⁴⁾.

أما إذا أكد ضمير الرفع المتصل بغير النفس والعين فإن النحاة لم يشترطوا وجود ضمير منفصل⁽⁵⁾ نحو: قوموا كلكم.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 42 / 1.

(2) السابق، 43/1.

(3) فيصل صفاً، تأملات في إبراز الضمير المنفصل في سياق كل من العطف والتوكيد، مجلة جامعة البعث، ع10، 1992، 89.

(4) السابق، 84.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 44/1.

ويرى الباحث أن يؤكد الضمير المتصل من غير وجود فاصل؛ لأن الأمثلة التي بنى النحاة حكمهم عليها مصنوعة ولم يرد هذا الفصل في القرآن الكريم.

توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل

يكون تأكيد الضمير المتصل المرفوع، والمنصوب، والمجرور بلفظ الضمير المرفوع⁽¹⁾.

والسبب في ذلك أنه لا يوجد للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع أما المنصوب المتصل فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل⁽²⁾، نحو: رأيتك أنت، ورأيتَهُ هو

توكيد الضمير المنفصل بالضمير المنفصل

أجاز النحاة توكيد الضمير المنفصل بالضمير المنفصل⁽³⁾.

نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾⁽⁴⁾

وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ﴾⁽⁵⁾

وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾⁽⁶⁾

قول الشاعر:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ⁽⁷⁾

حيث أكد الضمير المنفصل المنصوب "إياك" بالضمير المنفصل المنصوب"

"إياك"

(1) ابن يعيش شرح المفصل. 43/1

(2) السابق، 43/1.

(3) السابق، 41 / 1.

(4) سورة النمل، آية 3.

(5) سورة الأنبياء، آية 36.

(6) سورة هود، آية 19.

(7) الشاهد في الكتاب، 1 / 279. وفي مغني اللبيب 864/2

2. 7 تعاطف المؤكدات

منع جمهور النحاة عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض نحو:

قام زيداً نفسه وعينه

جاء القوم كلهم وأجمعهم

بسبب اتحادهما في المعنى وقد أجاز ذلك ابن الطراوة وشذ عنهم⁽¹⁾.

والصحيح هو عدم الجواز؛ لأن التوكيد، يأتي لإزالة الشك وقد زال هذا الشك

بمجرد ذكر الأول، ولا حاجة للعطف.

(1) السيوطي. همع الهوامع، 5 / 206.

الفصل الثالث

عطف البيان

3. 1 مفهوم عطف البيان

عطف البيان، يكاد معظم النحاة يجمعون على هذه التسمية إلا أنه سمي عند الكوفيين بالترجمة⁽¹⁾، لكنهم لم يخصوه بالدراسة كما خصّه البصريون " هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون"⁽²⁾.
أمّا بالنسبة لمفهوم عطف البيان فقد ذكرت كتب النحو له تعريفات كثيرة ومن أبرز هذه التعريفات:

قال ابن جنّي: (ومعنى عطف البيان أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل)⁽³⁾، والذي يدقق النظر في تعريف ابن جنّي يجد عمق العبارة في التمييز بين النعت وبين عطف البيان الذي يوضح متبوعه بنفسه.

وقال العكبري: (وهو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الأوّل)⁽⁴⁾، فالعكبري يذكر أنه جامد وأن الغرض منه الإيضاح.

ومن التعريفات الأخرى: "اسمٌ غير صفة يكشف عن المراد كشفها ويقال اسم غير صفة أتى به لبيان الأوّل"⁽⁵⁾.

وقيل:

"عطف البيان: هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة"⁽⁶⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 191/5.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ص218

(3) ابن جنّي، اللمع في العربية، 70.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/409.

(5) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/453.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 1/294.

وقال ابن مالك: "هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلة"⁽¹⁾.
ومن تعريفاته أيضاً: "عطف البيان: هو تابعٌ موضحٌ أو مخصّصٌ جامدٌ غير مؤوّل"⁽²⁾.

ومن ينعم النظر في هذه التعريفات يجدها متشابهة ومتداخلة وتكاد تجمع أنّ عطف البيان هو التابع الذي يأتي للتوضيح أو للتخصيص ويختلف عن الصفة بأن الصفة تكون مشتقة، أو مؤولةً بمشتق. أمّا عطف البيان فلا يكون إلا جامداً.

3. 2 عطف البيان عند المحدثين

أمّا بالنسبة لتعريف عطف البيان في الدراسات المعاصرة فإنه لم يكن فيه أيّ اختلاف عمّا جاء به القدماء فهذا عباس حسن يكتفي بترداد تعريف القدماء قائلاً: (إنه تابعٌ جامد يخالف متبوعه في لفظه ويوافقه في معناه المراد منه توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها إن كان نكرة)⁽³⁾.
وهذا ريمون طحّان يقول: "وعطف البيان هو تابعٌ جامدٌ أشهر من متبوعه"⁽⁴⁾، وهكذا جاءت معظم التعريفات المعاصرة.

3. 3 سبب التسمية

ذكر العلماء السبب في تسميته عطف بيان فقال ابن السراج: (وسمّوه عطف البيان؛ لأنه جيء به وهو مفرّق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه)⁽⁵⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 325/3.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث، ط11، 1963، ص267.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، ط4، دار المعارف، 54/3.

(4) ريمون طحّان، الألسنية العربية، 77.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 45/2.

"قال أبو حيان وسمي به؛ لأنه تكرر الأوّل أو زيادة بيان فكأنك رددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيد والبدل"⁽¹⁾. فالسبب من التسمية بهذا الاسم؛ لأنه يوضّح ويبين ما قبله.

3. 4 فوائد عطف البيان

لعطف البيان فوائد عديدة يمكن إجمالها بما يأتي:

التوضيح

"يفيد توضيح المتبوع إن كان معرفة"⁽²⁾، وقد استشهد النحاة على ذلك بقول

الشاعر:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ⁽³⁾

فقد جاء عطف البيان (عمر) موضحاً لمتبوعه وهو (أبو حفص).

أصلها التوليدي:

أقسم أبو حفص بالله

تمّ التحويل عن طريق تقديم القيد المخصّص الجار "بالله" وتأخير الفاعل "أبو حفص" فأصبحت:

أقسم بالله أبو حفص

تمّ التحويل عن طريق إضافة عطف البيان "عمر"؛ لإيضاح المتبوع فأصبحت:

أقسم بالله أبو حفص عمر

(ع . ب)

التخصيص

إذا كان متبوعه نكرة (فقد يكونان "عطف البيان ومتبوعه" نكرتين؛ لأنّ النكرة

تقبل التخصيص بالجامد)⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 191/5.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 406.

(3) ابن الحاجب، الشاهد في الكافية في النحو، 343/1. وفي شرح شذور الذهب 406

(4) الأشموني، شرح الأشموني، 356/2.

ومثال التخصيص قوله تعالى: (أو كفارةً طعامُ مساكين)⁽¹⁾، حيث جاء عطف البيان (طعام) مخصّصاً لمتبوعه وهو (كفارة).

أو كفارةً طعام مساكين

أصلها التوليدي:

أو كفارة

تمّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "طعام" وزيادة "مساكين" فأصبحت:

أو كفارةً طعام مساكين

(ع. ب)

وقد وضّح عطف البيان متبوعه.

التوكيد

وذلك إن كان مكرراً (توضيحاً وتخصيصاً وتوكيداً، والثالث في المكرر

بلفظه)⁽²⁾.

وقد استشهد النُّحاة على ذلك بقول الشاعر:

لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرًا⁽³⁾.

فجعلت (نصر) الثاني عطف بيان على الأوّل باعتبار لفظه، و(نصرًا) الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله.

3. 5 مطابقة عطف البيان لمتبوعه

ذكر النُّحاة عناصر المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه "لما كان عطف البيان

مشبهاً للصفة لزم فيه موافقة المتبوع في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه"⁽⁴⁾.

(1) سورة المائدة، آية 53.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 5/190.

(3) الشاهد في شرح شذور الذهب 408.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 5/191.

المطابقة في الإعراب

من المعلوم أن عطف البيان تابع والتوابع تتبع ما قبلها في إعرابها رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً.

المطابقة في التعريف والتنكير

ذهب النحاة إلى القول بالمطابقة بين عطف البيان، ومتبوعه في التعريف، والتنكير وقد منع البصريون جريانه على النكرة، وقالوا: "لا يجري إلا في المعارف، وهذا ما نقله عنهم الشلوبين⁽¹⁾."

وهذا الرأي ليس بصحيح، بل إن كبار النحاة مثل: ابن مالك، وابن هشام وغيرهم من أئمة النحو في البصرة ردّوا هذا القول قال ابن مالك معلقاً على هذا الرأي:

"ويتوافقان أيضاً في التعريف والتنكير وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجد هذا النقل من غير جهته"⁽²⁾.

فهو يعترف بأنه لم يسمعه إلا منه ويرد هذا القول، وقال ابن هشام: "ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابِعاً لنكرة والصحيح الجواز"⁽³⁾.

وقد خرّج على ذلك قوله تعالى:

﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾⁽⁴⁾.

القضية إذن لم تثبت عند البصريين، بل إن البصريين يجيزون الاتفاق بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير ولا يمنعون ذلك ولا نرى اختلافاً بينهم وبين الكوفيين في هذه المسألة حيث إن الكوفيين حالهم حال أغلب البصريين في القول بجواز تنكيرهما.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 5/191.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/236.

(3) ابن هشام، شرح قطر الندى، 298.

(4) سورة إبراهيم، آية (16).

"وذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري إلى جواز تنكيرهما"⁽¹⁾.

﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾

أصلها التوليدي:

ويسقى من ماءٍ

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "صدید" فأصبحت:

يُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ
لِ
(ع. ب)

وقد ذهب الزمخشري إلى جواز تخالفهما في التعريف والتنكير: "فإنه أجاز العطف والإبدال في (مقام) من قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽²⁾، فجعله عطف بيان مع كونه معرفة و(آيات) نكرة وقوله هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه"⁽³⁾.

وحسب رأي الزمخشري المخالف للكوفيين والبصريين يمكن تحليل الآية

كالآتي:

﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾

أصلها التوليدي:

فيه آياتٌ بيّنات

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "مقام" والمضاف إليه.

فيه آياتٌ بيّناتٍ مقام إبراهيم

(ع. ب)

المطابقة في التنكير والتأنيث

من عناصر المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه المطابقة في التنكير

والتأنيث:

(1) السيوطي، همع الهوامع، 191/5.

(2) سورة إبراهيم، آية (16).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 326/3.

ومن أمثلة التذكير:

رأيتُ أخاك زيداً

أصلها التوليدي:

رأيتُ أخاك

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "زيداً؛ لإيضاح المتبوع.

رأيتُ أخاك زيداً

(ع. ب)

ومن أمثلة التأنيث:

رأيتُ أختك هنداً

أصلها التوليدي:

رأيتُ أختك

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "هنداً" فأصبحت:

رأيتُ أختك هنداً

ع. ب

المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع

"إنَّ عطف البيان يطابق متبوعه من حيث عدده فإذا كان مفرداً كان مفرداً وإذا كان متبوعه جمعاً كان جمعاً وإذا كان متبوعه مثنى كان عطف البيان (1) مثنى. ومن خلال ما تقدّم نجد عطف البيان يطابق متبوعه في أربعة أمور في حركته الإعرابية وفي التعريف أو التذكير، وفي التأنيث وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع.

3. 6 بين البدل وعطف البيان

كان موضوع التشابه والاختلاف بين البدل وعطف البيان من الموضوعات التي تناولها النحاة بالدرس وأولوها اهتماماً خاصاً، وقد كثرت آراء النحاة فيه وتعدّدت.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 325/3.

وكانت عبارة النُحاة كلّ ما كان عطف بيان جاز أن يكون بدلاً هي المنطلق في دراستهم لهذا الموضوع.

والمقصود بالبدل هنا حتى نكون أكثر تحديداً هو بدل (كل من كل) كما قال النُحاة قال ابن هشام: (جاز إعرابه بدلاً، أعني بدل كل من كل)⁽¹⁾. وقد استثنى العلماء من هذه القاعدة ما يأتي:

1. إذا كان التابع مفرداً معرفة والمتبوع منادى:

"أن يكون التابع مفرداً معرفة والمتبوع منادى نحو: يا غلام يعمرأ فيتعين أن يكون يعمرأ عطف بيان لا بدل؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمرأ على الضم⁽²⁾.

يا غلامُ يعمرأ

أصلها التوليدي:

يا غلامُ

تمّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "يعمرأ" فأصبحت:

يا غلامُ يعمرأ

(ع. ب)

2. ألا يقترن بأل بعد المنادى:

فكل عطف بيان يجوز جعله بدلاً إلا إذا قرُن بأل بعد منادى نحو: يا أخانا الحارث⁽³⁾.

أصلها التوليدي:

يا أخانا

تمّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "الحارث" فأصبحت:

يا أخانا الحارث

(ع. ب)

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 407.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 204/2.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 327/3.

3. أن يكون التابع الاسم الثاني ولا يمكن وضعه محل الأول:

أو جرُّ متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه إن كان صفة مقترنة بأل و التابع خالٍ منها⁽¹⁾.

وقد استشهد النُّحاة على ذلك بقول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بشرٍ عليه الطَّيْرُ تَرَقُّبُهُ وَقُوعًا⁽²⁾

حيث إنَّ كلمة (بشر) جاءت عطف بيان، ولا يصح أن تكون بدلاً؛ لأنها لا

تصح أن توضع موضع (البكري) فيقال:

أنا ابن التارك بشر

لأنه يترتب عليه إضافة الوصف المفرد المتصل بالألف واللام للخالي منها.

أصلها التوليدي:

أنا ابن التارك

تمَّ التحويل عن طريق زيادة " البكري " فأصبحت:

أنا ابن التارك البكري

ن

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "بشر" فأصبحت:

أنا ابن التارك البكري بشر

(ع.ب)

4. أفعال التفضيل مضافة إلى عام

أفعل التفضيل مضافة إلى عام متبع بقسمية والمفضل أحدهما نحو: زيدٌ

أفضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير: زيد أفضل الرجال والنساء وهذا لا يسوغ⁽³⁾.

زيدٌ أفضل النَّاسِ الرجالِ والنِّساءِ

(1) السيوطي، همع الهوامع، 194/5.

(2) الشاهد في الكافية في النحو، 1/343. وفي شرح التسهيل 3/327، وهمع الهوامع 5/

194

(3) السيوطي، همع الهوامع، 194/5

أصلها التوليدي:

زيدٌ أفضل الناس

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "الرجال" وحرف العطف الواو والاسم المعطوف "النساء" فأصبحت:

زيدٌ أفضل الرجال والنساء

(ع. ب) ع

5. أي أو كلا مفضلاً ما بعدهما⁽¹⁾

نحو أيُّ الرجلين زيدٌ وعمرو أفضل وكلا أخويك زيدٍ وعمرو أفضل.

أيُّ الرجلين زيدٍ وعمرو أفضل

هذه أبرز المواضع التي لا يجوز أن تكون بدلاً، ويجب فيها أن تكون عطف بيان وبذلك استطعنا أن نوضح العلاقة بين البديل وعطف البيان من خلال عبارة النحاة كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً.

أوجه الاختلاف بين عطف البيان والبديل

شاعت في كتب النحاة عقد المقارنات بين عطف البيان والبديل ويمكن إجمال

الاختلافات بينهما بما يأتي:

1. عطف البيان لا يكون مضمراً، ولا تابعاً لمضمراً؛ لأنه في الجوامد نظير

النَّعْتِ فِي الْمَشْتَقِ. وأمَّا البديل فيكون مضمراً وتابعاً لمضمر. ولقد ذكر هذا

ابن هشام⁽²⁾.

وإنَّ هذا الكلام ليس صحيحاً وقد سبق أن أشرنا إلى أن ابن مالك رفض هذا

واعتبره توكيداً وكذلك منعه الكوفيون و منعه أبو حيان في بدل البعض من كل وبديل

الاشتغال وبناءً على ذلك نستطيع ردّ هذا الفرق بينهما.

2. أنه لا يكون جملة بخلاف البديل⁽³⁾، وهذا يكاد يكون متفقاً عليه عند القدماء إلا

أن فيصل إبراهيم صفا في الدراسات المعاصرة رفض هذا الفرق واعتبره

(1) السيوطي، همع الهوامع، 194/5

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/526.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 359/2.

تفريقاً تحكيمياً، "إن القول بأنّ عطف البيان لا يكون جملةً بخلاف البديل ليس إلا تفريقاً تحكيمياً لا يسنده من الواقع، والمنطق اللغويين شيء" (1).

3. عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتكثير بينما البديل يخالف متبوعه في التعريف والتكثير، "فيكونان عطف البيان ومتبوعه معرفتين كما يكونان نكرتين" (2).

4. عطف البيان لا يكون تابعاً لجملةً بخلاف البديل فإنه يكون تابعاً لجملة (3) نحو ﴿اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً﴾ (4).

5. أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل أمّا البديل فإنه يكون فعلاً تابعاً لفعل.

6. عطف البيان لا يصح أن يحل محلّ الأوّل بينما البديل يصح أن يحل محلّ الأوّل (والفرق بين عطف البيان والبديل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأوّل والبديل تقديره أن يوضع موضع الأوّل) (5). لذلك امتنع يا زيد الحارث وغيرهما من الأمثلة أن تكون بدلاً.

7. أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل "ولهذا امتنع أيضاً في البديل وتعين البيان في نحو قولك: "هذّ قام عمرو وأخوها"، ونحو "مررتُ برجلٍ قام عمرو وأخوه ونحو "زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه" (6).

الفرق بينهما عند المحدثين

وفي الدّراسات المعاصرة رفض بعض الدراسين الفصل بين عطف البيان والبديل ونادوا باعتبارها باباً واحداً.

(1) فيصل صفا، عطف البيان والبديل باب واحد أم بابان، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع49، ص 65.

(2) الأشموني، شرح الأشموني، ج2/357.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/527.

(4) سورة يس، آية (20-21).

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 2/46.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/529.

يقول مهدي المخزومي: "على أن هذا التمثل في التخريج كان مما ارتكبه المتأخرون، أمّا المتقدمون ومنهم سيبويه والفرّاء فلم يفرّقوا بينهما وكان الرضي يقول: "أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل كما هو ظاهر عند سيبويه"⁽¹⁾.

ومن يدقق النظر في رأي المخزومي يجد أنه يستدل على أنه لا فرق بين بدل الكل من كل، وعطف البيان بأراء القدماء، ويجد أن مسألة التفريق هذه ما هي إلاّ من تكلف المتأخرين وأنها غير موجودة عند المتقدمين ونراه يتحدّ نفسه مع نفس الرضي فيلهج لسانه برأي الرضي مردداً انعدام وجود الفرق بينهما.

وقد ذهب عباس حسن إلى انعدام الفرق بينهما، وحاول إرجاع هذا التفريق إلى التخيّل، وذكر أنهما باب واحد "والأحسن القول بأن المشابهة بينهما (عطف البيان والبدل) كاملة فيما سبق لا غالبية إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم فمن الخير توحيدهما لما في هذا من التيسير ومجاراة الأصول اللغويّة العامة.

أمّا الرأي الذي يفرّق بينهما في بعض حالات فرأي قام على التخيّل والحذف والتقدير من غير داعٍ ومن غير فائدة ترتجى ومن السداد إهماله وإغفاله"⁽²⁾.

وهذا عبده الراجحي دعا إلى توحيد عطف البيان مع البدل قائلاً: "يعترف النحاة بأنّ عطف البيان يصح إعرابه بدلاً؛ بدل كل من كل، لكنهم يُقرّون أن هناك مواضع لا يصح أن يكون فيها بدلاً والحق أنّ هذه المواضع التي قرروها ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي ومن الأفضل طرح عطف البيان وتوحيده مع البدل"⁽³⁾.

ويرى فيصل إبراهيم صفا توحيد هذين البابين (عطف البيان) و(البدل) وتسميتهما بباب البيان "كل من (عطف البيان) و(البدل) تابعٌ يوضّح حقيقة ذات

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق) 193.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، 546/3.

(3) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ط1، 1988، دار النهضة العربية، 393.

المتبوع بما يساويها أو يوضِّح المتبوع بما يشتمل هو عليه أو بجزء منه والمصطلح اللائق بهذه الوظيفة والذي يستعاض به عنهما هو مصطلح البيان⁽¹⁾.

وإلى هذا ذهب جمعة الخبَّاص ورأى أن عطف البيان جزء من بدل الكل من الكل ولا داعي لاستقلاله؛ لأن المسائل التي رأى النحاة فيها أنها تعرب عطف بيان لم ترد في الاستعمال⁽²⁾.

ومن خلال استعراض آراء المحدثين السابقة الذكر نجد أن هناك دعوات كثيرة لضمِّ عطف البيان مع البديل، وقد رأى كلُّ منهم أن السبب في هذا أن الفصل بينهما لا يستند على أساس لغوي دقيق، بل إنَّ عباس حسن قال إنَّ عملية الفصل بينهما عمليَّة تخيليَّة، ومن هنا أودُّ التأكيد أنَّ كلاً من الآراء السابقة التي ذُكرت هي الآراء التخيلية؛ لأنَّها استخدمتُ أحكاماً عامة دون أيَّ تعليل أو إثبات فهم يقولون أنَّ عملية الفصل لا تستند إلى أي أساس لغوي أو أي أصل لغوي وإني لأسألهم ما المقصود بالأساس اللغوي هذا الذي تتحدثون عنه؟ أم أنَّ هذه أحكام عامة تطلقونها دون أن تثبتوها.

ويخالف الباحث الذين دعوا إلى دمج عطف البيان مع البديل، ويؤكد على أنه من خلال دراسته لآراء القدماء في التفريق بينهما وجد أن كلامهم لم يكن عبارة عن تنظير لغوي فحسب، وإنَّما كان كلامهم يستند إلى أداءات لغوية تطبيقية مستخدمة لا يستطيع أحد أن ينكرها، وقد وصلوا إلى درجة عالية من الدقَّة وإلى غاية قصوى من العمق في التفكير بهذه المسألة.

ولقد تحدَّث محمد حماسة عبداللطيف عن هذه الفروق بينهما، وأثبت عن طريق التطبيق للقواعد التحويلية بأنَّ القدماء وصلوا إلى معانٍ دقيقة في هذه المسألة لا يستطيع أحد أن يهرب مما وصلوا إليه ووجدنا في كلامه ردّاً على مَنْ يتذرعون بقول القدماء كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً؛ للدمج بينهما، ويبين أن هذا يتعلق بالبنية السطحيَّة للجملة

(1) فيصل صفا، عطف البيان والبديل باب واحد أم بابان، ص 65.

(2) جمعة عوض الخبَّاص، ظاهرة البديل في العربية، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية،

"وعبارة النحويين التي تقول: (كل ما صحّ...) تعني بوضوح أن البنية السطحية لكل من البديل وعطف البيان واحدة (مع البديل المطابق)، ولكن الذي يختلف هو "التقدير"، أو البنية العميقة وتعني أيضاً أن البنية السطحية في أحيان كثيرة تشير إلى بنيتها العميقة حيث لا يمكن إحلال الثاني محل الأول في التقدير وهنا يكون التركيب عطف بيان لا بدلاً"⁽¹⁾.

ويشير أيضاً إلى اختلاف عمق الجملة المشتملة على عطف البيان عن عمق الجملة المشتملة على البديل "وقد سبقت الإشارة إلى عمق عطف البيان وهو مختلف عن عمق جملة البديل فعطف البيان في التقدير مختلف عن البديل؛ لأنّ البديل في العمق من جملتين"⁽²⁾.

ويرى الباحث أنّ محمد حماسة عبد اللطيف يحلّ مسألة الفرق بين عطف البيان والبديل تحليلاً توليدياً تحويلياً، ويثبت من خلالها أن قول النحاة متعلق بالبنية السطحية للجملة أمّا إذا تعاملنا مع البنية العميقة للجمل، فإننا نجد الفرق الدقيق بينهما وهذا ما توصلّ إليه نحائنا القدماء بتفريقهم الدقيق بين المصطلحين "ومسألة الفرق بين عطف البيان والبديل تكشف تعامل النحويين مع ما يسمى البنية العميقة في تفسير البنية الظاهرة واعتبارهم إياها في التحليل وعلى أساسها فرقوا بين عطف البيان والبديل مع اشتراكهما في البنية الظاهرة"⁽³⁾.

وبذلك نستطيع القول إنه ليس من الصواب كلام من يدعو إلى توحيد البابين بباب واحد، وإشارتهم إلى عدم وجود فوارق بينهما، وأن هذه الفوارق لا تستند إلى دليل لغويّ ونخلص إلى أنّ ما جاء به القدماء هو تفكير لغوي ينبغي أن نحترمه وأن نتعامل معه بمنتهى الوضوح ولا نستطيع أن ندمج هذين البابين لوجود مثل هذه الفروق التي ذكرناها، والتي لا يستطيع أحد أن ينكرها، أو يغفلها، والتي تثبت وجود حواجز فاصلة بين المصطلحين، تؤكد استقلالية كلّ منهما عن الآخر.

(1) محمد حماسة عبداللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، 70.

(2) السابق، 69.

(3) السابق، 71.

3. 7 بين عطف البيان والنعت

ذكر النحاة أوجه التشابه بين عطف البيان والنعت وأوجه الاختلاف ويمكن

إجمالها بها يأتي:

أوجه التشابه

1. أنه يفيد ما يفيد النعت من إيضاح متبوعه وتخصيصه⁽¹⁾.
2. العامل فيه هو العامل في الاسم الأول (ووجه شبهه للوصف أن العامل فيه هو العامل في الاسم الأول والدليل على ذلك أنك تحمله تارة على اللفظ وتارة على الموضع)⁽²⁾.
3. يشتركان في ظهور المتبوع: (وشارك عطف البيان النعت في ظهور المتبوع فلا يتبعان ضميراً وقياس مذهب الكسائي جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياساً على النعت)⁽³⁾.

الفروق بينهما

1. إنه يكشف متبوعه بنفسه أمّا النعت فإنه لا يكشف ذلك إلا بمعنى في المتبوع أو في سببه، "فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه"⁽⁴⁾.
2. النعت يقصد به في حالة المعرفة إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك.
- أمّا عطف البيان فإنه يقصد به إزالة الاشتراك في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك⁽⁵⁾.
3. أنه يكون جامداً أو بمنزلة، أمّا النعت فهو مشتق أو منزل منزلة⁽⁶⁾.

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى، 298.

(2) ابن الأنباري، أسرار العربية، 262.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 323/3.

(4) الأشموني، شرح الأشموني، 356/2.

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ، 295/1.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، 323.

3. 8 الحالات التي يكون فيها عطف البيان

حصر النحاة بعض الحالات التي يقع فيها عطف البيان ويمكن إجمالها بما

يأتي⁽¹⁾:

1. الاسم العلم مع الكنية:

وخصّه بعضهم بالعلم بأن يجري على الاسم كنيته.

جاءني محمد أبو عبدالله

حيث جاء عطف البيان (أبو عبدالله) كنية لـ(محمد).

أصلها التوليدي:

جاءني محمد

تمّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "أبو عبدالله" فأصبحت:

جاءني محمد أبو عبدالله

(ع.ب)

2. الاسم العلم مع اللقب:

قال ذو النورين عثمان

أصلها التوليدي:

قال ذو النورين

تمّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "عثمان" فأصبحت:

قال ذو النورين عثمان

(ع.ب)

3. المعرفّ بالألف واللام بعد أيّها:

يا أيّها الرجلُ

أصلها التوليدي:

يا أيّها تمّ التحويل عن طريق زيادة عطف البيان "الرجل" فأصبحت:

يا أيّها الرجلُ

(ع.ب)

(1) محمد عيد، النحو المصفى، 605-606.

الفصل الرابع

البدل

1.4 مفهوم البدل

البدل لغةً

جاء في لسان العرب: "وبدل الشيء: غيره وبدله وبديله الخلف منه"⁽¹⁾.
وقيل: "البدل من الشيء: الخلف والعوض وواحد الإبدال عند الصوفية"⁽²⁾.

البدل اصطلاحاً

تعددت تعريفات النحاة لمصطلح البدل لعل أشهرها ما يأتي:

قال ابن هشام: "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"⁽³⁾.

وقيل في تعريفه:

"تابع مقصود بالذكر، وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد، وقولنا تابع يجمع التوابع كلها، وقولنا المقصود بالذكر يفصل الصفة والتأكيد وعطف البيان، وقولنا ذكر المتبوع إلى آخر يفصله عن المعطوف فإنه لم يذكر للتوطئة"⁽⁴⁾.

"تابع مقصود دون متبوعه ولفظ التابع يتناول تابع الاسم وغيره لعدم اختصاص البدل بالاسم فإنه يجوز أن يقع للاسم المشتق بدلاً من الفعل"⁽⁵⁾.

ومن خلال هذا نرى أن القدماء يكادون يجمعون على أن البدل هو تابع مقصود بالنسبة، أو بالذكر بلا واسطة.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (بدل).

(2) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، (بدل).

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 410.

(4) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 449.

(5) محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج،

مكتبة لبنان، 1/315.

4. 2 البديل عند المحدثين

جاءت الدراسات الحديثة في أغلبها موافقةً للقدماء في تعريف البديل: تابعٌ قصد بذكره بيان المتبوع على وجه التمهيد⁽¹⁾.

إلا أن مهدي المخزومي رفض هذا التعريف وحاول أن يردّه "أما البديل عندهم تابع بلا واسطة وهو عندهم المقصود بالحكم وظاهرٌ ما في هذا القول من تعارض، فكونه تابعاً يعني أن المقصود بالحكم هو المتبوع فإذا كان البديل هو المقصود بالحكم فينبغي أن يكون هو المسند إليه وإذا كان هو المسند لم يكن تابعاً"⁽²⁾.

وقد ذهب أيضاً إلى توزيع هذا الباب على أبواب التوابع الأخرى فقال: "إن موضوعات البديل ليست كلها من باب واحد وإنما هي من أبواب متفرقة وإن بعض موضوعات البديل يؤدي وظيفة النعت في الكلام؛ بياناً وتوضيحاً وهو بدل الكل من كل، وإن بعضها يؤدي ما يؤديه التوكيد من وظيفة وهو ما سمّي ببدل البعض من كل وما سمّي ببديل الاشتمال"⁽³⁾.

ومن ينظر في الرأي السابق يجده يدعو إلى ضمّ بدل الكل إلى النعت، وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال إلى التوكيد.

وقد دعا إبراهيم مصطفى إلى اعتبار التوكيد نوعاً من أنواع البديل فقال: "وليس بوجيه أن يفرّق بين التوكيد والبديل فإنه أسلوب واحد أن تقول: "جاء القوم بعضهم"، أو "جاء القوم كلهم"، فالأول عندهم بدل والثاني توكيد وكل ما يمكن أن يبرّر به عدُّ التأكيد تابعاً خاصاً وأن يفرد باب لدرسه هو أنه نوعٌ من البديل جاء بكلمات خاصة لزم أن تعدّد وتحدّد فكان تفصيلاً لأنواع وتفسيراً لجزء منه لا تميّزاً لتابع جديد له أحكام خاصة"⁽⁴⁾.

(1) حسن محمد حسين، البديل في الجملة العربية، ط1989، 1، دار المعرفة الجامعية، ص2

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، 195.

(3) السابق، 196.

(4) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 124.

ولم يخالف رفعت فتح الله القدماء في تعريفه للبدل إلا أنه خالفهم في أقسامه فقال: "وصفوة ما نراه في (البدل) أنه التابع المقصود بالحكم قصداً أصلياً غير مقترن بحرف العطف، وأن أقسامه ثلاثة فقط: بدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل مباين⁽¹⁾.

كانت هذه مجمل آراء المحدثين التي تميّزت، واختلفت عن آراء القدماء أمّا ما تبقى من آرائهم فإنها كانت عبارة عن تكرار وترداد لما قاله القدماء ولم يكن فيها على الأغلب شيء جديد.

4. 3 تسميات البدل

يكاد مصطلح البدل أن يكون المصطلح الشائع عند النحاة كوفيين وبصريين وقد وردت له تسميات أخرى أقل شهرة، قال الأخفش: يسمونه التبيين وقال ابن كيسان: التكرير⁽²⁾.

4. 4 أحكام البدل

إن للبدل أحكاماً عامة يمكن إجمالها بما يأتي:

الجمود

أن يكون جامداً في الأغلب، وبذلك ميّزه النحاة عن الصفة التي تكون مشتقة، أو مؤولة بالمشتق⁽³⁾.

الإيضاح

إن الحكم الآخر من أحكام البدل أن يكون للتوضيح، ورفع الالتباس، وإزالة التوسّع والمجاز⁽⁴⁾.

(1) رفعت فتح الله، البدل وعطف البيان، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج23، 1968، 139.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 210/5

(8) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 410.

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية، 264.

حلولة مكان المبدل منه

من أحكام البديل الأخرى أنك إذا حذف المبدل منه، وأبقيت البديل لم يختل المعنى، بل يقوم البديل مقامه.

"اعلم أن البديل في جميع العربية يحل محل المبدل منه"⁽¹⁾.

وعلى الرغم من تأكيد القدماء على هذه المسائل إلا أن فيصل إبراهيم صفا في العصر الحديث رفض هذه الحدود، وقال: "إن الافتراض التصوري بأن (البديل) كما سبقت الإشارة هو المقصود بالنسبة وهذا ما كرسته تسمية الباب باسم البديل وهذا يعني صحة إحلاله محل المتبوع وبأن عامله على نية التكرار قبله هذا افتراض لا سند له من الواقع اللغوي على الإطلاق"⁽²⁾.

ومن ينعم النظر في الرأي السابق يجد فيصل صفا يعتبر هذه الحدود حدود تصورية، ويقترح رفضها؛ لأنها لا تستند إلى الواقع اللغوي في دراسة باب البديل، ومن المعلوم أن الدراسات اللغوية الحديثة بمجملها ترفض قضية النية في تكرار العامل.

4. 5 أنواع البديل

يمكن إجمال أنواع البديل بما يأتي:

4. 5. 1 بديل الكل من كل (المطابق)

لم يستعمل سيبويه هذا المصطلح وإنما أطلق عليه لفظة هو هو⁽³⁾.

وقد أشار إليه أيضاً إشارات سريعة، فقال: "وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁴⁾، فإنما يجيء على البديل"⁽⁵⁾.

(1) المبرّد، المقتضب، 210/4.

(2) فيصل صفا، عطف البيان والبديل باب واحد أم بابان قراءة في ضوء البنية الوظيفية

لمعظم التوابع مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 49، 63.

(3) عدنان محمد سلمان، التوابع في كتاب سيبويه، 58.

(4) سورة الأنبياء، آية 3.

(5) سيبويه، الكتاب، 41/2.

وقال ابن السراج: "البدل على أربعة أقسام إما أن يكون الثاني هو الأوّل وهو ما ابتدئته من الأوّل هو هو"⁽¹⁾.

وقال السيوطي: "ولم يشترط في بدل الكل الضمير لأنّه نفس المبدل منه في المعنى"⁽²⁾.

وبذلك نستطيع أن نخلص بأنّ البدل المطابق هو بدل الشيء من الشيء نفسه وهو الذي يطابق المبدل منه، ويتحد معه في نفس المعنى، ولا يشترط فيه الضمير الذي يعود على المبدل منه.

وفي الدراسات المعاصرة قام مهدي المخزومي برفض هذا النوع وعدم قبوله من أنواع البدل فقال: "أمّا خالد في قولنا: جاء أخوك خالد وهو مثال النوع الأوّل وإنّما جيء به؛ لبيان ما قبله، وتوضيحه فلم يكن بدلاً"⁽³⁾.

ولعلنا نرى ما في هذا الرأي من تناقض فهو يرى أنّ كلمة "خالد" هنا جاءت للتوضيح، ثم يقول إنها ليست بدلاً، وقد كنا أشرنا فيما سبق أنّ الغرض من البدل الإيضاح، وبذلك نوّكد أنّ هذا النوع من البدل ولا داعي للقول بحذفه بناءً على هذه الحجّة.

ورأى رفعت فتح الله ضرورة إسقاط هذا النوع من أنواع البدل، ودعا إلى جعله عطف بيان فقال: "وأما التابع الذي يعد (بدلاً) من المتبوع فهو الذي يجيء مقصوداً أصلياً بعد متبوع مطروح في المعنى ويتمثل هذا في الأقسام الثلاثة غير ذلك القسم الذي أسقطناه، ولعلنا قد خففنا بإسقاط ما يُسمى (البدل المطابق) من حسابنا؛ لأنه مستبعد عن تعريف البدل"⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أنّ هذا الرأي قد جانب الصواب؛ لأنّ تعريف البدل يشمل هذا النوع فعند ما نقول: "جاء الطالبُ أنس" فإنّ البدل "أنس" مقصود بالحكم كما عرفه

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 46/2.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 213/5.

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي "قواعد وتطبيق"، 195.

(4) رفعت فتح الله، البدل وعطف البيان، 139.

القدماء وقد أتى؛ لإيضاح المبدل منه "الطالب" الذي ذُكر للتوطئة فهذا النوع ليس مستبعداً من تعريف البدل، بل إنه يضرب جذوره في هذا التعريف.

ومن شواهد البدل المطابق في العربية:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ (1).

أصلها التوليدي:

أهدنا الصراط.

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عنصر التبعية النعت (المستقيم).

اهدنا الصراط المستقيم.

تمَّ التحويل عن طريق زيادة البدل فأصبحت:

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

بدل

ومن أمثله كذلك قوله تعالى:

﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (2).

أصلها التوليدي:

كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ

تمَّ التحويل عن طريق زيادة النعت "كاذبة" والنعت "خاطئة" فأصبحت الجملة:

كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ

بدل

4. 5. 2 بدل بعض من كل

وقد ورد هذا النوع عند سيبويه وضرب عليه أمثلة منها: "رَأَيْتُ قَوْمَكَ

أَكْثَرَهُمْ، وَرَأَيْتُ بَنِي زَيْدٍ ثَلَاثِيهِمْ، وَرَأَيْتُ بَنِي عَمِّكَ نَاسًا مِنْهُمْ" (3).

(1) سورة الفاتحة، آية 6-7.

(2) سورة العلق، آية 15-16.

(3) سيبويه، الكتاب، 1/150.

وقال: "مثله قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (1)؛ لأنهم من الناس. ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر قوله تعالى:

﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (2)، (3).

وكان ابن مالك أكثر تحديداً في ذكره لهذا النوع فقال: "ويسمى البديل بدلاً بعض من كل إن دلّ على بعض ما دلّ عليه الأوّل نحو: مررتُ بقومك ناسٍ منهم" (4).

إذن بديل بعض من كل: هو الذي يكون فيه البديل جزءاً من المبدل منه، واشترط النحاة فيه أن يقترن بضمير يعود على المبدل منه (5).

وحاول مهدي المخزومي رفض هذا النوع أيضاً ولم يعتبره من أنواع البديل، فقال: "وأما نصفها في قولنا: أثمرت الشجرة نصفها، فإنما جيء به؛ لإزالة ما قد يطرأ على الحكم من شك" (6).

ومن ينعم النظر في حجة المخزومي يجدها ضعيفة، ولا نستطيع بناءً عليها أن نرفض بديل البعض من كل من باب البديل، ولا يخفى على أحد أن المقصود بالبديل في هذه الجملة التي استشهد بها المخزومي هو الإيضاح فهذا البديل يوضح مقدار ما أثمر من هذه الشجرة.

ولعلّ أبرز شواهد هذا البديل في العربية ما يأتي:

﴿قَمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نَضْفَهُ﴾ (7).

أصلها التوليدي:

قَمِ أَنْتَ اللَّيْلَ

(1) سورة آل عمران، آية 97.

(2) سورة الأعراف، آية 75،

(3) سيبويه، الكتاب، 151/1.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 335/3.

(5) ابن الأنباري، أسرار العربية، 64.

(6) مهدي المخزومي، في النحو العربي، (قواعد وتطبيق)، 195.

(7) سورة المزمل، آية 2-3.

تمّ التحويل عن طريق حذف "أنت" فأصبحت:
قمّ الليل.

تمّ التحويل عن طريق زيادة أداة الحصر "إلا" والاستثناء "قليلاً": فأصبحت:
قم الليل إلا قليلاً

تمّ التحويل عن طريق زيادة البديل (نصف) وإضافته إلى الضمير فأصبحت:
"قم الليل إلا قليلاً نصفه"

(بدل)

4. 5. 3 بدل الاشتمال

أمّا النّوع الثالث من أنواع البديل فهو بدل الاشتمال، واختلف في تسميته الاشتمال فقيل: لأنّ الأوّل مشتمل على الثاني، وقيل: لأنّ الأوّل مشتمل على الثاني وقيل: لاشتمال المعنى عليه، فإنك إذا قلت: أعجبنى زيدٌ حسنه، فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الإعجاب إلى الحسن والمشتمل عليه في المعنى هو البديل، ولذلك سمي بدل الاشتمال، وهذا هو الصحيح⁽¹⁾.

وقد اشترطوا فيه الضمير الذي يعود على المبدل منه⁽²⁾. وعلى الرغم من تأكيد النحاة استقلالية هذا النوع عن باقي أنواع البديل إلا أنّ السهيلي دعا إلى اعتبار بدل البعض من كل، وبدل الاشتمال من البديل المطابق فقال: "وهما جميعاً (البعض الاشتمال)، يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة"⁽³⁾.

ورفضه أيضاً مهدي المخزومي ورأى أنه جيء به؛ لإزالة ما قد يطرأ في ذهن السامع من تعلق بصفة أخرى من صفاته، أو بصفاته كلها⁽⁴⁾.

(1) الكافية في النحو، 339/1.

(2) ابن الأنباري، أسرار العربيّة، 265.

(3) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: محمد إبراهيم البنا، 307.

(4) مهدي المخزومي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، 196.

ومن شواهد في العربية: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾⁽¹⁾.

أصلها التوليدي:

"يسألونك عن الشهر الحرام.

تمَّ التَّحوِيلُ عن طريق زيادة البدل "قتال" وزيادة الجار والمجرور فأصبحت:

يسألونك عن الشهر الحرام، قتال في الشهر الحرام.

تمَّ التَّحوِيلُ بإحلال الضمير محل الاسم الظاهر "الشهر الحرام".

يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

(بدل)

وقد عاد الضمير على المبدل منه

وقول الشاعر:

إنَّ السِّيفَ غَدَوَّهَا ورواحها تركتُ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ⁽²⁾

أصلها التوليدي:

السيف تركت هوازن

تمَّ التَّحوِيلُ عن طريق زيادة "إنَّ" وزيادة البدل بين المبتدأ والخبر فأصبحت:

إنَّ السِّيفَ غَدَوَّ السِّيفَ ورواحها "تركت هوازن".

تمَّ التَّحوِيلُ: بإحلال الضمير محل الاسم الظاهر (السيف).

إنَّ السِّيفَ غَدَوَّهَا

(بدل)

4. 5. 4 البديل المباين

ذكر هذا النوع سيبويه فقال: "باب المبدل من المبدل منه فذلك قولك: مررتُ

برجلٍ حمارٍ فهو على وجهٍ محال، وعلى وجهٍ حسن فأما المحال فأن تعني أن

(1) سورة البقرة، آية 217.

(2) الأخطل ديوانه، صنعة السكري، تح: فخر الدين قباوة، ط4، 1996، دار الفكر

المعاصر، 74.

الرجل حمار، وأمّا الذي يحسن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثمّ تبدل الحمار مكان الرجل فنقول: (حمار).

وإمّا أن تكون غلطت، أو نسيت فاستدركت، وإمّا أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد أن كنتَ أردتَ غير ذلك من مررت برجلٍ بل حمارٍ⁽¹⁾.

البديل المبين إذن يشتمل على الأنواع الآتية:

1. بدل الغلط.

2. بدل النسيان.

3. بدل الإضراب (البداء).

"ما يقصد متبوعه كما يُقصد هو ويسمى الإضراب، وما لا يقصد متبوعه بل، يكون المقصود البديل، ويسمى بدل الغلط والنسيان"⁽²⁾.

واعتبر مهدي المخزومي هذا النوع بأنه الوحيد الذي يمكن أن يسمى بدلاً "الظاهر أن مصطلح البديل إنما ينطبق على النوع الرابع، وهو البديل المبين أمّا الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغي أن تسمى بدلاً"⁽³⁾.

وعلى الرغم من تأكيد النحاة على هذه الأنواع إلا أنه ظهر قسم آخر منهم ردّ بدل البداء والغلط، فقال السيوطي: "وأنكرهما. أي بدل البداء والغلط (قوم)، وقالوا في الأوّل: إنه ممّا حذف فيه حرف العطف وفي الثاني أنه لم يوجد"⁽⁴⁾.

هل يرد بدل الغلط في القرآن الكريم وفي الشعر العربي؟

رأى جمهور النحاة أن هذا البديل لا يرد في القرآن، ولا في الشعر،

وقد ذهب إلى هذا المبرّد فقال: "لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولا كلام

مستقيم"⁽⁵⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 439/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 228/2.

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي، (قواعد وتطبيق)، 195.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 5 / 215.

(5) المبرّد، المقتضب، 297/4.

وابن السراج فقال: "بدل الغلط والنسيان: وهو البديل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر"⁽¹⁾.

وابن جني فقال: "وهذا البديل لا يقع مثله في قرآن ولا شعر"⁽²⁾.
وبالرغم من هذا الإجماع إلا أننا نجد في المقابل من النحاة من رأى أنه وقع في الشعر العربي وإلى هذا ذهب ابن السيد⁽³⁾، واستشهد على ذلك بقول ذي الرمة:
لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللّثاتِ وفي أنيابها شَنَبٌ⁽⁴⁾

حيث اعتبر "لعس" هنا بديل غلط لأن "الحوة" السواد بعينه واللّس سواد مشربّ بحمرة وردّ بأنه من باب التقديم والتأخير
وقد ذكر السيوطي العلة من عدم وقوعه في الشعر، ووقوعه في غيره "وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر، ومنعه في الشعر" لوقوعه غالباً عن تروء، فلا يُقدَّر فيه الغلط، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره"⁽⁵⁾.

هذه مجمل الآراء التي ذكرها النحاة في وقوع بديل الغلط في كلام العرب والذي أذهب إليه هو ترجيح رأي جمهور النحاة في أنه لا يقع في كلام الله تعالى، ولا في الشعر، ولا في الفصحح الوارد عن العرب؛ لأنه أقرب إلى الاستعمال اللغوي.

أمّا إذا جئنا لتطبيق البديل المبين على القواعد التحويلية فإننا نجد أنّ بنيته العميقة مكونة من جملتين "على أن كون البديل محولاً من جملتين أوضح في البديل المبين"⁽⁶⁾.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 48/2.

(2) ابن جني، المع، 69.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 215/5.

(4) ديوان ذي الرمة، رواية ثعلب: تح عبد القدوس أبو صالح، ط2، 1982، مؤسسة الإيمان بيروت. 33/1

(5) السيوطي، همع الهوامع، 215/5.

(6) محمد حماسة عبداللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، 71.

مثال:

مررتُ برجلٍ حمارٍ

أصلها التوليدي:

مررتُ برجلٍ

تمَّ التحويل عن طريق زيادة البدل "حمار". فأصبحت:

مررتُ برجلٍ حمارٍ

(بدل)

وعلى الإضراب:

أصلها التوليدي:

مررتُ برجلٍ مررتُ بحمارٍ

تمَّ التحويل عن طريق زيادة "بل" فأصبحت:

مررتُ برجلٍ مررتُ بحمارٍ

تمَّ التحويل بحذف (بل) والعنصر المكرر (مررت) وحرف الجر "الباء" فأصبحت:

مررتُ برجلٍ حمارٍ

(بدل)

وهذا ما يثبت أن جملة البدل محوَّلة من جملتين.

5.4.5 بدل التفصيل

ذكر سيبويه أمثلة هذا النوع فقال: "مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ ما جمعت الاسم وفرقت النعت وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً كأنه أجاب من قال: بأي ضربٍ مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب؛ لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته"⁽¹⁾.
من خلال الرأي السابق نستطيع أن نستنتج تعريف بدل التفصيل فهو ذلك البدل الذي يأتي تفصيلاً لحكمٍ عامٍ سابقٍ عليه.

(1) سيبويه، الكتاب، 431/1.

وقد درس عبدالله كناعنه هذا النوع في ضوء نظرية الصراع، ورأى أن هذه الأمثلة منبئة عن شيء من الصراع الاستعمالي بين الإتياع على هذا النوع من البديل، أو الرفع على الخبر⁽¹⁾.

"وقد أورد سيبويه في هذا الموضع صراعاً ثلاثياً بين الرفع على الإبتداء، والإتياع، أو على الصفة، أو البديل⁽²⁾، مستشهداً بقوله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الثَّقَاتِ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾⁽³⁾.

4. 6 مطابقة البديل والمبديل منه

من المعلوم أن النحاة لم يشترطوا المطابقة بين البديل والمبديل منه، فقد أجازوا إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، وأجازوا إبدال الظاهر من المضمرة والمضمرة من الظاهر.

ويمكن إجمال حالات التطابق بين البديل والمبديل منه بما يأتي:

من حيث التعريف والتنكير

بديل المعرفة من المعرفة

والمقصود بهذا أن يكون البديل والمبديل منه معرفتين⁽⁴⁾.

ومن شواهد في العربية:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁵⁾،

(1) عبدالله كناعنه، صراع التراكيب النحوية في كتاب سيبويه (رسالة دكتوراه)، جامعة

اليرموك، ص 171.

(2) السابق، 172.

(3) سورة آل عمران، آية 13.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 331/3 .

(5) سورة الفاتحة، آية.

وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ (1).

مثال:

﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾

أصلها التوليدي:

جعل الله الكعبة.

تمّ التحويل عن طريق زيادة البديل "البيت" فأصبحت:

"جعل الله الكعبة البيت الحرام"

(بديل)

وقد جاء البديل هنا مطابقاً للمبدل منه في تعريفه.

بديل النكرة من النكرة

وهو أن يكون البديل والمبدل منه نكرتين (2).

ومن أمثلة هذا النوع من البديل:

﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ (3).

أصلها التوليدي:

مفازٌ للمتقين

تمّ التحويل عن طريق زيادة "إن" وتقديم الخبر على المبتدأ فأصبحت:

"إنّ للمتقين مفازاً"

تمّ التحويل عن طريق زيادة البديل "حدائق" فأصبحت:

"إنّ للمتقين مفازاً حدائق"

(بديل)

وقد جاء البديل هنا مطابقاً للمبدل منه في تنكيره.

(1) سورة المائدة، آية 97.

(2) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 1/340.

(3) سورة النبأ، آية 31-32.

بدل المعرفة من النكرة

وهو أن يكون البديل معرفة، والمبدل منه نكرة (1).

ومن أمثلته قوله تعالى:

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (2).

أصلها التوليدي:

وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيم

تمّ التحويل عن طريق زيادة البديل "صراط" والمضاف إليه "الله" فأصبحت:

"وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيم صراطِ الله"
(بدل)

وقد جاء البديل هنا معرفة، والمبدل منه نكرة.

بدل النكرة من المعرفة

وهو أن يكون البديل نكرة، والمبدل منه معرفة (3).

ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنُسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (4)، وقوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (5).

واشترط معظم النحاة أن يكون البديل النكرة موصوفاً؛ لأنّ المعرفة أبين من

النكرة فإذا لم تصف النكرة انتقض البديل، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن

في المعرفة (6).

(1) المبرّد، المقتضب، 295/4.

(2) سورة الشورى، آية 52-53.

(3) المبرّد، المقتضب، 296/4.

(4) سورة العلق، آية 15-16.

(5) سورة البقرة، آية 217.

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 482/1.

الخلافة في بدل النكرة من المعرفة

اختلف النحاة في هذا البديل فبينما نرى أنّ الجمهور يجيزون هذا البديل مطلقاً سواء أكانت النكرة موصوفة أم لا⁽¹⁾، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

فصدوا من خيارهن لقاحاً يتقاذفن كالغصون غزار⁽²⁾

حيث جاءت "غزار" بدل من الضمير في يتقاذفن.

وقول الآخر:

فإلى ابن أمّ إياس أرّحل ناقتي عمرو ستتجح حاجتي أو ترّجفُ
ملك إذا نزل الوفود ببابه غرّفوا غوارب مُزبدٍ لا يُنزفُ⁽³⁾

حيث جعلت كلمة "ملك" بدل من عمرو.

نجد هناك قسماً من النحاة رفضوا هذا البديل وحجتهم في ذلك أنه لا فائدة منه، وقد أُجيبوا على ذلك بأنّ الفائدة منه تتمثل برفع اللبس⁽⁴⁾.

وقد اعتبر أهل الكوفة، وبغداد الوصف شرطاً أساسياً في هذا البديل، ووافقهم على ذلك السهيلي؛ لأنّ النكرة إذا لم توصف لم تتم الفائدة من البديل، واشترط أهل بغداد زيادة على ذلك بأن يكون من لفظ الأوّل⁽⁵⁾.

ومن خلال هذه الآراء نرى أنّ القضية خلافية بين النحاة، ولعلنا رأينا أنّ أهل البصرة كانوا أكثر تساهلاً في إجازة إبدال النكرة من المعرفة حتى لو لم توصف بينما اشترط الكوفيون، والبغداديون الوصف في ذلك، وإنّي لأميل لترجيح رأي أهل الكوفة وبغداد في هذه المسألة للأسباب الآتية:

(1) السيوطي، همع الهوامع، 5/ 218.

(2) الشاهد في همع الهوامع، 5/ 218.

(3) ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، تح: عزة حسن، ط2، 1973، وزارة الثقافة "دمشق"، 155.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 5/ 219.

(5) السابق، 5/ 218.

1. لو استعرضنا أمثلة القرآن الكريم التي استشهد بها النحاة على هذه القاعدة لوجدناها موصوفة. قال تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾⁽²⁾، ففي الآية الأولى وصف البديل (ناصية) بنعتين وفي الآية الثانية وصف البديل (قتال)، بشبه الجملة.

2. لو استعرضنا أمثلة ابن السراج، وابن جني المصنوعة في هذا الباب لوجدناها لم تستخدم عندهما إلا موصوفة.
قال ابن السراج: "أما إبدال النكرة من المعرفة فنحو قولك: "مررتُ بزید رجلٍ صالحٍ"⁽³⁾، فقد جاء بها مقيدة بالوصف (صالح).
وقال ابن جني: "والنكرة من المعرفة نحو ضربتُ زیداً رجلاً صالحاً"⁽⁴⁾.
وكفى بهذين العالمين وبأمثلتهما حجة على ذلك.

3. قررنا فيما سبق أنّ الغرض من البديل الإيضاح فكيف يمكن أن نوضح المبدل منه بما نكرّ؟ وهذا محال إذ لا يوضح التام بما هو أنقص منه؛ لذلك لابدّ من الإتيان بالصفة حتى يتمّ التعادل بين البديل والمبدل منه.

4. إنّ ما يُقال في الشواهد الشعرية التي استشهد النحاة بها أنّها شواهد قليلة وهي لم تردّ إلا في الشعر ويمكن أن ينطبق عليها قولهم الذي نادوا به وطبقوه "يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره"⁽⁵⁾.

(1) سورة العلق، آية 15-16.

(2) سورة البقرة، آية 217.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 46/2 .

(4) ابن جني، اللمع في العربية، 68.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 216 / 5.

المطابقة من حيث الإضمار والإظهار

وقد جاءت هذه المطابقة على صور مختلفة تتمثل بما يأتي:

بدل الظاهر من المضمّر

وهو أن يبدل الاسم الظاهر من المضمّر الغائب دون المتكلم أو المخاطب⁽¹⁾.
وقد حدّد ابن عقيل كغيره من النحاة أنواع البدل التي تنطبق على هذا النوع:
فقال: "لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا كان البدل بدل كل من كل واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بعض من كل"⁽²⁾.

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذا البدل يجوز مطلقاً، ولم يلتزموا بعدم جوازه في الخطاب والمتكلم وقد قال به الأخفش، والكوفيون قياساً على الغائب؛ لأنه لا لبس فيه أيضاً، ولذا لم ينعته ولو كان البدل لإزالة اللبس لامتنع في الغائب، كما امتنع أن ينعته، قال تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾⁽³⁾، فالذين بدل من ضمير الخطاب، وأجيب بأنه مستأنف⁽⁴⁾.

ومن النحاة من منع ذلك مطلقاً: "وكل الأسماء يصلح أن يبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب"⁽⁵⁾.

بدل الظاهر من الظاهر

وهو أن يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر.

ومن أمثله في العربيّة:

1. ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾⁽⁶⁾.

2. ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾⁽⁷⁾.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 229/2.

(2) السابق، 229/2.

(3) سورة الأنعام، آية 12.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 218/5.

(5) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 412/1.

(6) سورة البروج، آية 4-5.

(7) سورة المؤمنون، آية 45.

3. ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾⁽¹⁾.

مثال:

﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾.

أصلها التوليدي:

شروه بثمن

تمّ التحويل عن طريق زيادة النعت "بخس" فأصبحت:

وشروه بثمنٍ بخسٍ
ن

تمّ التحويل عن طريق زيادة البدل "دراهم" فأصبحت:

"وشروه بثمنٍ بخسٍ دراهمٍ معدودة"
(بدل)

وقد جاء البدل هنا مطابقاً للمبدل منه من حيث كونهما مظهرين.

وهناك نوعان آخران يندرجان تحت هذا الباب يكاد يجمع النحاة على

رفضهما ولكن لا بدّ من ذكرهما:

بدل المضمّر من المضمّر

وهو أن يكون البدل مضمراً، والمبدل منه مضمراً، ومنعه بعض النحاة مطلقاً

فهذا ابن هشام تحدّث عن إسقاط ابن مالك لهذا النوع⁽²⁾.

ومنعه فريق آخر من النحاة من بدل البعض والاشتمال، وإلى هذا ذهب أبو

حيان وقوم آخر من النحاة حيث قاموا "برفض ثلث التفاحة أكلتها إياه"، "وحسن

الجارية أعجبتني هو"⁽³⁾.

وقام الكوفيون بمنعه من بدل الكل إذا كان منصوباً، ولذلك حملوا (رأيتك

إيّاك) على التأكيد⁽⁴⁾، وقد ذهب مذهبهم ابن مالك فقال: "ويبدل المضمّر من الظاهر

(1) سورة يوسف، آية 20.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 412.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 219/5.

(4) السابق، 219 / 5.

نحو "رأيتُ زيداً إيّاه"، والمضمر من المضمر نحو: "رأيتك إيّاك"، ولم أمثّل بهذين المثالين إلا جرياً على عادة المصنفين المقلدّ بعضهم بعضاً، والصحيح عندي أنّ نحو: "رأيتُ زيداً إيّاه" لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان عندي توكيداً لا بدلاً، وأمّا "رأيتك إيّاك"، فقد تقدّم في باب التوكيد وأنّ البصريين يجعلونه بدلاً، وأنّ الكوفيين يجعلونه توكيداً وإن قول الكوفيين عندي أصح⁽¹⁾. ويرى الباحث أنّ هذا النوع يعتبر من باب التوكيد ولا يعتبر من باب البدل طبقاً لرأي الكوفيين وابن مالك؛ لأنه لم يرد في القرآن الكريم، ولا في الفصح الوارد عن العرب.

بدل المضمر من المظهر

وهو أنّ يبدل الضمير من الاسم الظاهر، وأجازه ابن هشام ولم يقبل رفض ابن مالك له فقال: "وإبدال المضمر من الظاهر نحو: "ضربتُ زيداً إيّاه"، وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البدل وزعم أنّه ليس بمسموع وقال: لو سُمِعَ لأعرب توكيداً لا بدلاً وفيما ذكره نظر؛ لأنّه لا يؤكّد القوي بالضعيف وقد قالت العرب: "زيدٌ هو الفاضل، وجوزّ النّحويون (هو) أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلاً⁽²⁾". ويرى الباحث أنّ هذا النوع جائزٌ أن يأتي بدلاً وإنما القول بأن الضمير ضمير فصل جاء للتوكيد في نحو: زيدٌ هو الفاضل. أحسن وأكثر تماشياً مع طبيعة اللغة.

مثال:

ضربتُ زيداً إيّاه

أصلها التوليدي:

ضربتُ زيداً

تمّ التحويل عن طريق زيادة البدل "إياه" فأصبحت:

ضربتُ زيداً إيّاه

(بدل)

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/332.

(2) ابن هشام، شرح شنور الذهب، 412.

4. 7 حالات البديل

للبدل حالات كثيرة فقد يقع بين الأسماء، وقد يقع بين الأفعال ويمكن إجمال حالاته بما يأتي:

بدل الاسم من الاسم

كما في الشواهد السابقة الذكر في هذا الفصل ومن أمثله أيضاً:

﴿وَحَاقَ بِأَلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ﴾ (1).

واشترط النُّحاة في البديل من اسم الاستفهام وجوب دخول همزة الاستفهام

على البديل نحو: مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ وَمَا تَفْعَلُ أَحْيَرًا أَمْ شَرًّا؟(2).

بدل الفعل من الفعل

قد يبديل الفعل من الفعل وليس من الفعل شيء يتبع الثاني الأول في الإعراب

إلا البديل والعطف(3).

"ومن التوابع قسمٌ يشترك فيه الاسم والفعل وهو العطف والبديل(4). واستشهد

النُّحاة على ذلك:

ومن أمثله قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ (5).

وقول الشاعر:

إِنَّ عَلِيًّا اللَّهُ أَنْ تَبَايَعَا تَوَخَّذْ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا(6)

(1) سورة غافر، آية 45-46.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 231/2.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 231/2.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تح: صاحب أبو جناح، د.ت، 192/1.

(5) سورة الفرقان، آية 68-69.

(6) الشاهد في الكتاب، 156/1.

وقول الشاعر:

متى تأتينا تُلْمَم بنا في ديارنا تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وناراً تَأْجَباً⁽¹⁾

حيث جعلت: تلمم" بدل من الفعل الأول.

وقد ذكر هذا النوع سيبويه قائلاً: "وسألتُ الخليل"، عن قوله جَلَّ وعزَّ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾، فقال: هذا كالأول؛ لأنَّ مضاعفة العذاب هي لقي الأثام⁽²⁾.

وقد أجمع النحاة على أن هذا البديل يقع في بدل الكل من كل بلا خلاف، وأجمعوا أنه لا يقع في بدل البعض من كل، أما في جوازه في بدل الاشتمال فقد اختلفوا في ذلك. أمَّا بالنسبة لوقوعه في بدل الغلط فجوزّه سيبويه وجماعة من النحاة⁽³⁾.

بدل الجملة من الجملة

قد تبدل الجملة من الجملة⁽⁴⁾.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنِينَ﴾⁽⁵⁾. وقوله تعالى:

﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾⁽⁶⁾. "بكسر إن"

بدل الجملة من المفرد

وقد تبدل الجملة من المفرد⁽⁷⁾، ومن أمثله قوله تعالى:

﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽⁸⁾.

(1) الشاهد في الكتاب، 86/3، وفي شرح التسهيل 341/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 87/3.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 221/5.

(4) السابق، 221/5.

(5) سورة فصلت، آية 43.

(6) سورة المؤمنون، آية 221.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، 489/2.

(8) سورة فصلت، آية 43.

وقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى فكيف يلتقيان⁽¹⁾

حذف المبدل منه:

يحذف المبدل منه من جملة البديل⁽²⁾، ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾⁽³⁾. فقالوا: إنَّ الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أي: لما تصفه. وبقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾⁽⁴⁾.

وقد منع بعض النحاة حذف المبدل منه، وإليه ذهب السيرافي واحتجَّ بأن البديل يأتي للإسهاب، والحذف ينافيه⁽⁵⁾.

4. 9 الفرق بين البديل والنعته

يتميز البديل عن النعت بمميزات، ويمكن إجمالها بما يلي:

1. النعت مشتق، أو مؤول بمشتق، أمَّا البديل فهو جامد غير مشتق.
2. النعت يطابق المنعوت في التعريف والتكثير، أمَّا البديل فإنه يخالف المبدل منه في التعريف والتكثير.
3. البديل يكون بعضاً، أو اشتمالاً، أو غلطاً أمَّا النعت فإنه لا يكون كذلك.
4. البديل على نيّة تكرار العامل فهو في تقدير جملتين، أمَّا النعت فليس فيه نيّة التكرار، بل هو تابع لما تشمله الجملة الواحدة.
5. النعت أكثر ارتباطاً بالمنعوت من البديل والمبدل منه لكونه هو المنعوت كاسم واحد وهذا بعكس البديل إذ هو قائم بذاته منفرد، وهو المعتمد بالحديث⁽⁶⁾.

(1) الشاهد في شرح التسهيل، 3/340. ومغني اللبيب 1/232.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/722.

(3) سورة النحل، آية 116.

(4) سورة البقرة، آية 151.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 5/222.

(6) مروان مصطفى حسن، البديل عند المفسرين والنحاة، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح،

الفصل الخامس

عطف النسق

1.5 مفهوم عطف النسق

من الموضوعات التي تدرس في باب التوابع عطف النسق، وقد اختلفت تسمياته عند النحاة، فبينما يطلق عليه فريق منهم "عطف النسق"، مثل: ابن جنى⁽¹⁾، والعكبري⁽²⁾، وابن عصفور⁽³⁾، وابن مالك⁽⁴⁾، والصنعاني⁽⁵⁾.

وجد فريقاً آخر من النحاة أطلقوا عليه مصطلح "العطف بالحرف"، مثل: ابن السراج⁽⁶⁾، والسيوطي⁽⁷⁾، وقد سمّي عند بعض النحاة بمصطلح "العطف" فقط وهذا ما نجده عند: السهيلي⁽⁸⁾، وابن الأنباري⁽⁹⁾، والحيدرة اليمني⁽¹⁰⁾.

وعلى الرّغم من اختلاف هذه المصطلحات إلاّ أنّ ابن يعيش ذهب إلى القول

الفصل في تسمية هذا المصطلح فقال:

"قالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين"⁽¹¹⁾.

وقد كثرت تعريفات عطف النسق في كتب النحاة ولكنها كانت في الأغلب

متقاربة من ناحية اللفظ والمعنى ولعلّ أشهرها ما يأتي:

- (1) ابن جنى، اللمع في العربية، 70.
- (2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 416/1.
- (3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 223/1.
- (4) ابن مالك، شرح التسهيل، 243/3.
- (5) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 159.
- (6) ابن السراج، الأصول في النحو، 55/2.
- (7) السيوطي، همع الهوامع، 223/5.
- (8) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 241.
- (9) ابن الأنباري، أسرار العربية، 267.
- (10) الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، 623.
- (11) ابن يعيش، شرح المفصل: 88 / 6.

"هو ردُّ آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأوّل إن رفعاً ورفعاً، وإن نصباً فنصب، وإن جرّاً فجر، وإن جزماً فجزم"⁽¹⁾.
نحو: جاءني زيدٌ وعمرو، ورأيتُ زيداَ وعمراً، ومررت بزيد وعمرو، ولم
يقم زيدٌ ويضرب عمراً.

أما ابن يعيش فإنه انطلق من فكرة الاشتراك التي يؤديها مفهوم العطف إلى
الدعوة إلى تسمية جميع التوابع باسم العطف فقال: "فإن قيل: إذا كان العطف إنما هو
اشتراك الثاني في إعراب الأوّل، فيلزم من هذا أن تسمّى سائر التوابع عطفاً؛
لمشاركتها الأوّل في الإعراب قيل: لعمرى لقد كان يلزم ذلك إلا أنهم خصوا هذا
الباب بهذا الاسم، للفرق كما قالوا: خابئة لأنه يخبأ فيها ولم يقل ذلك لغيرها مما يخبأ
فيه، وكما قيل: لأناء الزجاج قارورة؛ لأنّ الشيء يقرُّ فيها ولا يقال لكل ما استقرَّ
فيه شيء قارورة"⁽²⁾.

وعرّفه ابن عقيل بأنه التابع المتوسطّ بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف
وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأمّ، وأو، وبل، ولا، ولكن، فخرج بقوله:
"المتوسطّ إلى آخره"، بقية التوابع"⁽³⁾.

وعرّفه محمد التهانوي: "تابعٌ يقصد مع متبوعه متوسطاً بينهما إحدى
الحروف العشرة، وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وإمّا، وأمّ، ولا، وبل،
ولكن. وقد يجيء إلا على قلة"⁽⁴⁾.

ومن خلال هذه الإشارات التي تحدّث فيها النُّحاة عن مصطلح العطف
ومفهومه نرى عدم وجود اختلاف بينهم في هذا المصطلح فهو التابع الذي يتبع ما
قبله بواسطة أحد أحرف العطف، ولكنهم اختلفوا في عدد هذه الحروف وسنناقش هذا
في مبحث مستقل من هذا الفصل.

(1) الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، 624.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 88/6.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 206/2.

(4) محمد التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1187/2.

5. 2 عطف النسق عند المحدثين

أما في العصر الحديث فقد اختلفت نظرة الدراسين إلى هذا المصطلح تبعاً للمنهج اللغوي الذي ساروا عليه فنجد منهم من ذهب مذهب القدماء في هذا التعريف.

"المعطوف بالحرف: هو تابعٌ يتوسّط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف"⁽¹⁾.

وقيل في تعريفه:

"إرجاع الاسم التابع على المتبوع (أي المعطوف عليه)، بدلاً من تقدّمه إلى الأمام وتعلّقه بمعلقاتٍ أخرى"⁽²⁾.

وقيل: "تابعٌ بواسطة أحد أحرف العطف"⁽³⁾.

وقيل: "عطف النسق فمعناه أنك تتضمّ المعطوف، والمعطوف عليه في نسقٍ واحدٍ من الكلام إعراباً، أو معنى"⁽⁴⁾.

فمن خلال هذه الآراء نرى أنه لا يوجد خلاف بينها وبين آراء القدماء، بل إنها جاءت موافقة لهم.

وفي المقابل وبالرغم من هذا الاتفاق إلا أننا نجد من الدراسين المحدثين من دعا إلى إخراج عطف النسق من باب التوابع، وقد قاد هذه الدعوة إبراهيم مصطفى فقال:

"أما عطف النسق فإنك إذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو وجدت أن الاسمين متحدّث عنهما ولو أنك أخرت الحديث، أو المسند نقلت: "زيدٌ وعمرو جاء" من هنا استحق كل من الاسمين الرفع على الأصل الذي قررنا، ولم يكن الأول أحقّ بهذا النوع من الإعراب، ولا الثاني متحدّث عنه وكلاهما له إعراب المتحدّث عنه وهو الرفع"⁽⁵⁾.

(1) مصطفى الغلاييني، جامع التروس العربية، ط18، 1985، 245/3.

(2) عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، ط1، 1981، دار النهضة، 52.

(3) محمود مغالسة، النحو الشافي، ط3، 2001، مؤسسة الرسالة، 403.

(4) فاضل فتحي والي، النحو الوظيفي: ط2، 1997، دار الأندلس، 281.

(5) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 115.

ويرى " أنّ باب العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يُعدّ من باب التوابع، ولا أن يفرد باب لدرسه هذا من ناحية الإعراب.

أمّا من ناحية معاني الحروف العاطفة المشتركة، ومواضع استعمالها فهذا مكان الدرس، ولم نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عمّا أعده النُّحاة لها من أثر في الإعراب"⁽¹⁾.

فهو يدعو إلى إخراج العطف من باب التوابع، كما يدعو إلى دراسة حروف العطف ببابٍ مستقل خارج عن باب التوابع كغيرها من الأدوات النحوية.

وقد لقي هذا الرأي تأييداً من بعض الباحثين، فهذا مهدي المخزومي ينحو هذا المنحى، ويتبنّى هذه الدعوة قائلاً: "والنتيجة التي ننتهي إليها من هذا أنّ عطف النّسق أو العطف بالحروف ليس من التوابع؛ لأنّ ما بعد الحرف شريكٌ لما قبله إسناداً أو إضافة"⁽²⁾.

أمّا الاتجاه الآخر الذي سلكه المعاصرون في دراسة باب "عطف النّسق"، فيتمثّل برأي المنهج الوصفي فهذا ريمون طحّان نظر إلى هذا الباب من منظارٍ وصفي معاصر فرأى أنّ أحرف العطف تقوم بدورٍ مهمّ في تنسيق الجمل المركبة فقال:

"ومن وسائل تنسيق الجملة المركبة دور حروف العطف، وإنّ الذي يهمننا هنا دورها في عطف الجمل، أو المقاطع الجمليّة مع بعضها البعض، وتقوم حروف العطف حتى في مجال عطف الجمل بوظيفة دلاليّة هامة فيجمع بعضها مقطعي الجملة المتعاطفين في حكم واحد"⁽³⁾.

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، 115.

(2) مهدي المخزومي، في النّحو العربي (قواعد وتطبيق)، 193.

(3) ريمون طحّان، الألسنيّة، 100.

ويكاد يقترب رأي التحويليين من هذا الرأي فقد درس التحويليون أدوات العطف على أنها عناصر رابطة تربط بين المفردات، والجمل كما هو عند تشومسكي⁽¹⁾، و خليل عمايره⁽²⁾، وإيمان الكيلاني⁽³⁾.

وعلى الرغم من هذا التعدد والتنوع في الفكر اللغوي الذي قاد لهذه الآراء فإننا نخلص إلى أن حروف العطف تلعب دوراً هاماً في الربط والتنسيق بين المفردات والجمل وهذا ما يؤكد أهمية وظيفتها التركيبية والدلالية في السياق الذي توجد فيه.

5. 3 حروف العطف

5. 3. 1 عددها

اختلف النحاة في عدد حروف العطف فبينما رأى فريق من النحاة أن حروف العطف عشرة يتبعن ما بعدهن بما قبلهن من الأسماء والأفعال في الإعراب⁽⁴⁾. وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن الخفيفة، وأم، وإمّا المكسورة والمكررة، وحتى⁽⁵⁾.

رأى فريق آخر من النحاة أنها تسعة، فقال ابن الأنباري: "إن قال قائل كم حروف العطف؟ قيل: تسعة الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى"⁽⁶⁾، وقد أهمل في هذا الرأي "إمّا" من أحرف العطف، ولم يذكرها.

(1) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ط1، 1985، دار المعرفة الجامعية، 153.

(2) خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها، 146.

(3) إيمان الكيلاني، الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية، ط1، 2003، دار عمار، 159.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 55/2.

(5) ابن جني، اللمع في العربية، 70.

(6) ابن الأنباري، أسرار العربية، 267.

ورأى ابن مالك في شرح التسهيل أنها ثمانية واستثنى منها "لكن" وفاقاً ليونس ابن حبيب، و"أما" وفاقاً ليونس، ولابن كيسان، ولأبي علي الفارسي⁽¹⁾.
وقد رأى ابن درستويه أنها ثلاثة فقط. "الواو والفاء وثم"؛ لأنها تشرك بين ما بعدها، وما قبلها في معنى الحدث والإعراب⁽²⁾.

3. 5. 2 أشهر حروف العطف ومعانيها

إن أشهر حروف العطف عند النحاة تتمثل بما يأتي:

1. الواو

عدّ النحاة الواو أصل حروف العطف، وأكثرها أهميّة؛ لأنها توجب الاشتراك بين الشيئين في حكم واحد⁽³⁾، وبذلك يمكن إجمال معانيها بما يأتي:
الجمع والمشاركة

يعتبر هذا المعنى هو الأصل في الواو، كما تقدّم قال العكبري: "الواو أصل حروف العطف؛ لأنها لا تدل إلا على الاشتراك عند المحققين"⁽⁴⁾.
وأشار الجرجاني إلى إفادة الواو لهذا المعنى فقال: "وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعته فيه الثاني الأول، فإذا قلت: جاءني زيدٌ وعمرو، لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك "عمرو" في المجيء الذي أثبتّه لزيد، والجمع بينهما، ولا يتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه"⁽⁵⁾.

وإلى هذا ذهب ابن يعيش، ورأى أنّ "الواو" تدل على الجمع المطلق، ورأى أنّ دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف⁽⁶⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/343.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 6/89.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، 267.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/416.

(5) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، علق عليه محمد رشيد رضا، ط2، المكتبة التوفيقية، 154.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 6/90.

الترتيب

ومن المعاني الأخرى التي ذكرها النحاة للواو معنى "الترتيب"، وإلى هذا ذهب قطرب، وثلعب، وأبو جعفر الدينوري؛ لأنّ الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً؛ ولأنّ الترتيب في الوجود صالحٌ فوجب الحمل عليه⁽¹⁾.
وأشار الصنعاني إلى معنى الترتيب، وإفادة الواو له⁽²⁾، واستشهد على هذا بقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾.

وعلى الرغم من تأكيد هؤلاء النحاة على إفادة الواو لهذا المعنى إلا أنه ظهر فريق آخر من النحاة رفضوا وجوده فهذا السهيلي⁽⁴⁾، عقد فصلاً كاملاً في كتابه "نتائج الفكر في النحو"، للرد على من قال بهذا المعنى وأثبت عدم وجوده في الواو. وأشار ابن الأنباري إلى أن الواو تدل على الجمع دون الترتيب، واستدل على ذلك بقول العرب: "المال بين زيد وعمرو"، وقولهم: "اختصم زيد وعمرو" إذ إنه لو كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز أن تقع ههنا؛ لأنّ الفعل لا يقع إلا من اثنين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما⁽⁵⁾.

وقد أكد ابن مالك⁽⁶⁾ وابن يعيش، عدم صحة وجود الواو للترتيب حتى قال ابن يعيش: "لا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أنّ الواو تفيد الترتيب"⁽⁷⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 224/5؛ وانظر محمد عاشور، قطرب وأثره في الدراسات

النحوية، ط2، 1992، المكتبة المحمدية، القاهرة، 166.

(2) الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 161.

(3) سورة آل عمران، آية 33.

(4) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 266.

(5) ابن الأنباري، أسرار العربية، 268.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، 349/3.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، 91/6.

أما السيوطي فأشار إلى أنّ النُّحاة رتّوا هذا المعنى بسبب لزوم التناقض⁽¹⁾ في قوله تعالى:

﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾⁽²⁾.

﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾⁽³⁾.

وهكذا فإنه من خلال ما تقدّم نرى أنّ النُّحاة اختلفوا في إفادة الواو لهذا المعنى فبينما رأى جماعة من النُّحاة أنّ الواو تفيد الترتيب ذهبت جماعة أخرى لنفي هذا المعنى عن الواو وهذا هو رأي جمهور النُّحاة وإني لأرى أنّ الواو لا تفيد الترتيب بدليل الآيات القرآنية السابقة الذكر، وبدليل اشتراك المعطوفين بالواو في الفعل الواحد دون مراعاة للترتيب نحو: اختصم زيدٌ وعمرو.

التأكيد بزيادتها

ذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها، وإلى هذا ذهب الأخفش، والمبرد، وابن برهان من البصريين.

أما جمهور البصريين فقد منعوا زيادتها⁽⁴⁾، وقد احتجّ الكوفيون بقوله تعالى:

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾⁽⁵⁾.

ورأى البصريون أنّ هذا الواو عاطفة وليست زائدة⁽⁶⁾.

وذهب الحريري إلى أنّ الواو في آية سورة الزُّمَر (واو الثمانية) وهي الواو التي تلحق بالثامن من العدد وعدّها من خصائص لغة العرب واستدلّ على ذلك بأنّ -الله جلّ وعلا- حينما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير واو، لأنّها سبعة ولما ذكر

(1) السيوطي، همع الهوامع، 224/5.

(2) سورة البقرة، آية 58.

(3) سورة الأعراف، آية 161.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 456/2.

(5) سورة الزمر، آية 73.

(6) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 459/2.

أبواب الجنة ألحق بها الواو ولكونها ثمانية⁽¹⁾ قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتَأْتَبُوهَا﴾⁽²⁾.

والصحيح أنّ الواو لا تزداد كما رأينا عند جمهور النحاة البصريين وإنّ ما قيل في الآية الكريمة بزيادتها هو رأي جانب الصواب وإنّ ما قيل عنها بأنها واو العطف على تأويل محذوف أيضاً هو رأي جانب الصواب إذ إنها لو كانت عاطفة لكان استخدامها في الآية الأولى (آية جهنم) أولى بالذكر.

وإني لأرى أنّ رأي الحريري في هذه المسألة على الرغم من أنه رأي عقلي أقرب للصواب وليس هناك إشكال بالقول بوجود واو الثمانية التي تدل على العدد الثامن وبذلك نخرج من هذا الخلاف ونظير ورود هذه الواو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽³⁾. وقوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِنُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽⁴⁾.

مميزات واو العطف

تحدّث النحاة عن مميزات للواو العاطفة تمتاز بها عن غيرها من حروف العطف ويمكن إجمالها بما يأتي⁽⁵⁾:

1. أنها تقترن بأمّا نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾⁽⁶⁾.
2. أنها تقترن بـ (لا) إن سبقت بنفي ولم يقصد بها المعية⁽⁷⁾ نحو: "ما قام زيدٌ ولا عمرو".

(1) الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفان مطرجي، ط1، 1998، مؤسسة الكتب الثقافية، 31.

(2) سورة الزمر، آية 73.

(3) سورة الكهف، آية 22.

(4) سورة التوبة، آية 112.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 409/2.

(6) سورة الإنسان، آية 3.

(7) السيوطي، الأشباه والنظائر، 210/3.

3. عطف مالا يستغنى عنه، إذ اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يُعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه نحو: "اختصم زيدٌ وعمر"، ولو قلت: اختصم زيدٌ لم يجز ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا غيرها من حروف العطف⁽¹⁾.

4. اختصت بعطف ما حقه التثنية أو الجمع⁽²⁾، واستشهد النحاة على ذلك بقول الفرزدق:

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ مِثْلَهَا لِلنَّاسِ فَقَدْ مِثْلَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ⁽³⁾

فقد اختصت الواو هنا بعطف اسمين حقهما التثنية على بعضهما البعض وهما (محمدٍ ومحمدٍ).

5. اختصت بعطف العام على الخاص وبالعكس، واستشهد النحاة على ذلك بقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾⁽⁴⁾.

حيث عطف في هذه الآية العام وهو قوله "لوالدي" على الخاص وهو الياء في قوله (لي)...الخ.

واستشهدوا بقوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾⁽⁵⁾.

حيث عطف في هذه الآية الخاص على العام وهو "منك"، ومن نوح على قوله "النبيين". هذه أبرز آراء القدماء في الواو من حيث معانيها ومميزاتها وأحكامها.

أمّا إذا جننا إلى الدراسات المعاصرة وجدناها تختلف في بعضها عن آراء القدماء فهذا فهدي المخزومي رفض جعل الواو من أحرف العطف فقال: "فإذا قلت:

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/209.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 5/226.

(3) ديوان الفرزدق، 1/161.

(4) سورة نوح، آية 28.

(5) سورة الأحزاب، آية 33.

جاء زيدٌ وعمرو. فقد جعلت الواو الفعل شركة بين زيد وعمرو فكل منهما مسند إليه وكل منهما فاعل وارتفع الثاني ليس لأنه تابع لمسند إليه بل لأنه مسند إليه حقيقة⁽¹⁾.
ورأى ريمون طحّان أنّ الواو من وسائل تنسيق الجملة وأنها تقوم بوظيفة دلالية هامة من حيث أنها تجمع بين مقطعي الجملة المتعاطفين تحت حكم واحد⁽²⁾.
أمّا أتباع النظرية التوليدية التحويلية فإنهم رأوا أنّ الواو تؤدي وظيفة الربط⁽³⁾
مثال:

اختصم زيدٌ وعمرو

أصلها التوليدي:

اختصم زيدٌ اختصم عمرو

تمّ التحويل عن طريق حذف العنصر المكررّ (اختصم) فأصبحت الجملة:

اختصم زيدٌ ϕ عمرو

تمّ التحويل عن طريق زيادة عنصر الربط (الواو) فأصبحت الجملة.

اختصم زيدٌ وعمرو
 $\begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ر} \\ \text{ع} \end{array}$

وكذلك في المثال:

أكلوا وشربوا

أصلها التوليدي:

أكلوا شربوا

تمّ التحويل عن طريق زيادة عنصر الرابط (الواو)؛ لإفادة الجمع والمشاركة

فأصبحت:

أكلوا و شربوا
 $\begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ر} \\ \text{ع} \end{array}$

ومنه قوله تعالى:

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، 191.

(2) ريمون، طحّان، الألسنية، 100.

(3) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، 153، في نحو اللغة وتراكيبها، 146.

﴿يَمْرِيْمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاَسْجُدِي وَاَرْكَعِي مَعَ الرَّاَكِعِيْنَ﴾⁽¹⁾.

أصلها التوليدي:

يَمْرِيْمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ اسْجُدِي ارْكَعِي مَعَ الرَّاَكِعِيْنَ

تمَّ التحويل عن طريق زيادة عنصر لربط الجمل بعضها ببعض وهو (الواو)

فأصبحت:

يَمْرِيْمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاَسْجُدِي وَاَرْكَعِي مَعَ الرَّاَكِعِيْنَ
ع! ر ع ع! ر ع

2. الفاء

من أحرف العطف التي ذكرها النحاة "الفاء" ولقد ذكروا أنها تفيد معاني ثلاثة

هي:

الترتيب

قال ابن جنى: "ومعنى الفاء التفرُّق على مواصلة أي: الثاني يتبع الأوّل بلا

مهلة تقول: قام زيدٌ فعمرو أي: يليه لم يتأخر عنه"⁽²⁾.

وقال ابن يعيش: "الفاء: فإنها ترتب بغير مهلة"⁽³⁾.

ومن شواهد الفاء التي تفيد الترتيب.

قوله تعالى:

1. ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾⁽⁴⁾.

2. ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾⁽⁵⁾.

(1) سورة آل عمران، آية 43.

(2) ابن جنى، اللمع في العربية، 70.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 6/95.

(4) سورة البقرة، آية 36.

(5) سورة النساء، آية 153.

وقد رفض الفراء إفادة "الفاء" لمعنى الترتيب⁽¹⁾، والغريب في رأيه هذا أنه أجاز أن تفيد "الواو" معنى الترتيب بينما نفاه عن "الفاء" على الرغم من أنه أصل فيها كما نصَّ جمهور النحاة. واستشهد بقوله تعالى:

﴿أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً﴾⁽²⁾.

وأجيب بأن معنى قوله تعالى: "أهلكناها حكمنا عليها بالهلاك فجاءها بأسنا، فمجىء البأس من قبل الهلاك"⁽³⁾.

ورفض الجرمي إفادتها للترتيب في الأماكن والمطر، ورأى أنه من الزعم القول: عفا موضع كذا فموضع كذا فكذا، وإن كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقت واحد، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا وإن كان المطر إنما نزل في وقت واحد⁽⁴⁾. وإلى هذا ذهب الأخفش واستشهد بقول امرئ القيس.

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقط اللوى بين الدخولِ فحومل⁽⁵⁾

ورأى أن "الفاء" في هذا البيت بمعنى الواو⁽⁶⁾.

أي: هي للجمع وليس للترتيب؛ لأنّ هذه الأماكن قد اشتركت في أنها حدثت منزل المرأة الحبيب دون أن يسبق أحدهما الآخر⁽⁷⁾.

وقد وافقهم في العصر الحديث صبحي سعيد في مقالة نشرها في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعنوان: "المستدرك من معاني فاء العطف"، فذهب إلى أنّ فاء

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 183/1.

(2) سورة الأعراف، آية 4.

(3) الهروي، الأزهية في علم الحروف، تح: عبدالمعین الملوحی، 1987، ط2، 245.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 229/1.

(5) امرئ القيس، ديوانه، تح: أنور أبو سويلم ومحمد الشوابكة، ط1، 2000، مركز زايد للبحوث، 164/1.

(6) الهروي، الأزهية في علم الحروف، 245.

(7) صبحي سعيد، المستدرك من معاني فاء العطف، مجلة اللغة العربية، القاهرة، 1990،

العطف مختصةً دون "الواو" بعطف المكان على المكان إذا أراد المتكلم أن يضم الآخر إلى الأوّل، ويجمعهما في ملابسة الحدث جمعاً مطلقاً لا ترتيب فيه ولا تعقيب ويرى أنه عن طريق هذا القول يستطيع أن يخرج قول امرئ القيس بين الدخول فحمول.

واستشهد على صحة ذلك بأن امرأ القيس، والحارث بن حلزة، ولبيد بن رباعة، والنابعة الذبياني، خصّوا "الفاء" دون "الواو" بعطف المكان على المكان وهي برأيه تفيد الجمع ولا تفيد الترتيب⁽¹⁾.

وعلى الجملة فإننا نستطيع القول من خلال ما تقدّم: إنّ الترتيب من أشهر معاني الفاء على الإطلاق، وإنه ليس بصحيح ما ذهب إليه من نفي هذا المعنى أو قنّده، وذلك للأسباب الآتية:

1. إجماع جمهور النحاة على أصالة هذا المعنى في باب الفاء فهذا ابن الوراق يقول: "إن الفاء توجب الترتيب"⁽²⁾.

وهذا ابن الأنباري يقول: "أمّا الفاء فإنها تفيد الترتيب والتعقيب"⁽³⁾.

وهذا ابن هشام يقول: "الفاء للترتيب والتعقيب"⁽⁴⁾.

ولم يردّ عندهم أي استثناء لإفادة الفاء لهذا المعنى لا في الأماكن، ولا المطر ولا غير ذلك.

2. لما في كلام الفراء من تناقض فهو أجاز معنى الترتيب للواو على الرغم من منع الجمهور له ومنعه في الفاء على الرغم من أنه أصل فيها والأصل أحقُّ بالتطبيق من الفرع.

2. لما في مثال الجرمي "نزل المطر مكان كذا فمكان كذا" من احتمال كون المطر نزل أولاً في منطقة ثم بعد فترة نزل في منطقة أخرى فبهذا يحتمل معنى الترتيب.

(1) المستدرك من معاني فاء العطف، 137.

(2) ابن الوراق، علل النحو، 241.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، 269.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 417.

3. رأى صبحي سعيد أنّ "الفاء" مختصة بعطف الأماكن دون "الواو"، وتفيد الجمع المطلق، ولا تفيد الترتيب كما ذكرنا رأيه سابقاً.
وكلامه هذا يحتاج إلى رجوع نظر من هنا نوّد التأكيد أنّه مما اعتمد عليه في قاعدته هذه قول امرئ القيس "بين الدّخولِ فحومل".
ومن يمعن النظر في رواية الأصمعي يجدها بالواو دون "الفاء" وهذا ما يؤكّد بطلان ما ذهب إليه صبحي سعيد.
ققا نبك من ذكر حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدّخولِ وحومل⁽¹⁾

وقد قال المبرّد عن هذه الرواية: "إنها أصح الروايات"⁽²⁾.
ثم إنّ من ينظر أيضاً في كلام الهروي حين قال: "ولو جنّت بالواو مكان الفاء فقلت: 'داري بين الكوفة والمدينة' وما بين الكوفة والمدينة" و"جلست بين الكوفة والمدينة" كان جائزاً حسناً⁽³⁾.

يجد رداً آخر على صبحي سعيد في قوله باختصاص "الفاء" بعطف الأماكن دون الواو فهذا الهروي جعل استبدال "الفاء" بالواو في عطف الأماكن جائزاً، بل عدّه من الوجوه الحسنة.

وما ذكرناه من رأي الأخفش في الصفحات السابقة الذي رأى فيه أن الفاء بمعنى الواو في قول امرئ القيس السابق الذكر يؤكّد عدم اختصاص الفاء بعطف الأماكن.

من هنا يتبين لنا أصالة معنى الترتيب في الفاء وإفادتها له دون قيد، أو شرط وبطلان مقولة من قال بأنها مختصة بعطف الأماكن دون الواو، ونرى أن كلاً من الاستعمالين جائز وحسن، ولا يجوز حصر أحدهما دون الآخر بالاستعمال.

ونرى أن العطف بـ " الفاء " جملة تحويلية جرى فيها التحويل على النحو

الآتي:

(1) أثبت هذه الرواية محمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيقه لديوان امرئ القيس، 8.

(2) المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ت، 249/1.

(3) الهروي، الأزهية في علم الحروف، 245.

مثال:

جاء زيدٌ فعمرُو

أصلها التوليدي:

جاء زيدٌ جاء عمرو

تمّ التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر (جاء) فأصبحت الجملة:

جاء زيدٌ ϕ عمرو

ثم تم التحويل عن طريق زيادة عنصر الربط " الفاء " فأصبحت الجملة:

جاء زيدٌ فعمرُو
ع . ر . ع
ع

وكذلك مثاله:

زرت معاذاً فمحمدأ

أصلها التوليدي:

زرت معاذاً. زرت محمدأ

تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر (زرت) وإضافة عنصر الربط

(الفاء) الدال على الترتيب فأصبحت الجملة:

زرت معاذاً فمحمدأ
ع . ر . ع
ع

التعقيب

من المعاني التي ذكرها النحاة للفاء معنى التعقيب، وقد أوردوا عليه الشواهد

العديدة حتى أن السهيلي عده الأصل في معاني الفاء ما تبقى من المعاني فرع عليه

فقال:

" وأما الفاء فهي موضوعة للتعقيب وقد تكون للتسبب، والترتيب وهما راجعان

إلى معنى التعقيب لأن الثاني بعدهما أبداً إنما يجيء في عقب الأول"⁽¹⁾.

(1) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 250.

واستشهد النحاة على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾⁽¹⁾

دخل البصرة فبغداد.

ويتمثل التحليل التوليدي لهذه الجملة بما يأتي
أصلها التوليدي:

دخل البصرة ϕ دخل بغداد ϕ

تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر (دخل) وزيادة عنصر الربط
(الفاء) فأصبحت الجملة:

دخل البصرة فبغداد
ع
↓
ع.ر

وقد أفادت الزيادة هنا معنى التعقيب.

وكذلك مثاله:

قوله: ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾.

أصلها التوليدي:

أنزل من السماء ماءً تصبح الأرض مخضرة.

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر الربط "الفاء"؛ لإفادة التعقيب بين
الجملتين. فأصبحت:

"أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة"
ع
↓
ع.ر

السببية

ويقع هذا المعنى في عطف الجمل قال ابن هشام: "وذلك غالباً في العاطفة
جملة أو صفة"⁽²⁾.

ومن أمثلة هذا العطف:

(1) سورة الحج، آية 63.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى، 303، ومغني اللبيب، 1/185.

1. قال تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾⁽¹⁾.

2. ﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾⁽²⁾.

2. ﴿ لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُقُومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾⁽³⁾.

ونرى أن العطف بالفاء في هذه الحالة جملة تحويلية تم فيها التحويل على

النحو الآتي:

مثال:

سها فسجد.

أصلها التوليدي:

سها سجد

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر للربط بين الجملتين فأصبحت:

سها فسجد
ع ع
 ↓
 ع.ر

وقد أفادت الزيادة هنا بيان السبب.

مميزات الفاء

1. عطف ما لا يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير⁽⁴⁾. نحو: "الذي يطير

فيغضبُ زيدُ الذباب".

2. عطف المفصل على المجرم⁽⁵⁾.

3. تأتي بمعنى "ثم" في بعض الأحيان⁽⁶⁾.

(1) سورة القصص، آية 15.

(2) سورة البقرة، آية 37.

(3) سورة الواقعة، آية 52، 53.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 209/2.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 5 / 233.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 84/1.

واستشهد النحاة على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾⁽¹⁾.

قال ابن هشام معلقاً على هذه الآية "والفاءات بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها"⁽²⁾

3. ثمّ

من أحرف العطف التي ذكرها النحاة

وذكروا أنها تفيد معنى الترتيب مع التمهّل " ثمّ".

قال ابن السراج: "ثمّ مثل الفاء إلا أنها أشدّ تراخياً وتجيء لتعلم أن بين الثاني

والأول مهلة نحو: ضربت زيداً ثمّ عمراً"⁽³⁾.

وقال العكبري: "ثمّ كالفاء في التشريك والترتيب إلا أنها تدل على المهلة لذا

كانت أكثر حروفاً من الفاء"⁽⁴⁾.

ويكاد معنى الترتيب مع التراخي هو المعنى المشهور عند معظم النحاة لـ "

ثمّ" وعلى الرغم من هذا إلا أن الكوفيين والأخفش زعموا أنها تقع زائدة ولا تكون عاطفة ألبتة⁽⁵⁾.

ونقل النحاة عن الفراء قوله:

"إنها لا تفيد التمهّل وإنها تقع للاستئناف نحو: أعطيتك ألفاً ثمّ أعطيتك قبل

ذلك مالاً"⁽⁶⁾

ومن يرجع إلى كتابه معاني القرآن يجده يناقض ما ذكره⁽⁷⁾.

ونرى أن العطف بـ "ثمّ" جملة تحويلية جرى فيها التحويل على النحو الآتي.

(1) سورة المؤمنون، آية 14.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 84/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 55/2.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 422/1.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 153/1.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 237/5.

(7) الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ط2، 1988، دار

الكتاب العلمي، 1/ 396.

مثال:

جاء زيدٌ ثم عمرو

أصلها التوليدي:

جاء زيدٌ جاء عمرو

قمنا بحذف العنصر المكرر (جاء)، وأضفنا عنصر الربط "ثم" فأصبحت

الجملة:

جاء زيدٌ ثم عمرو
ع ر ع فا

ومثاله كذلك:

حزمت أمتعتي ثم سافرت

أصلها التوليدي:

حزمت أمتعتي سافرت.

ثم قمنا بزيادة عنصر للربط "ثم" فأصبحت الجملة:

حزمت أمتعتي ثم سافرت
ع ر ع

وقد أفادت الزيادة هنا الترتيب مع التمهّل.

4. أو

ومن أحرف العطف أيضاً "أو"، ولها معاني كثيرة يمكن إجمالها بما يأتي:

الشك

ومعنى أو الشك: يقول: قام زيدٌ أو عمرو⁽¹⁾.

وقال ابن يعيش:

" الشك وذلك يكون في الخبر " نحو: ضربت زيداً أو عمراً⁽²⁾.

(1) ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، 70.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 6 / 98.

فأصل الجملة التوليدي:

ضربت زيدا ضربت عمراً

ثم قمنا بحذف العنصر المكرر (ضربت) فأصبحت الجملة:

ضربت زيدا ϕ عمراً

ثم أضفنا عنصر الربط "أو"؛ لإفادة التشكيك.

فأصبحت:

ضربت زيدا أو عمراً
ع ع.ر
↓
ع

التخيير

ومن المعاني الشهيرة لـ "أو" إفادتها معنى التخيير⁽¹⁾.

ومثال هذا المعنى: تزوج هنداً أو أختها.

فهذه الجملة جملة تحويلية أصلها التوليدي:

تزوج هنداً تزوج أختها

تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر "تزوج"، وإضافة عنصر الربط

"أو" فأصبحت الجملة:

تزوج هنداً أو أختها
ع ع.ر
↓
ع

وقد أفادت الزيادة هنا التخيير.

الإباحة

أشار النحاة إلى إفادة "أو" لمعنى الإباحة، وفرقوا بينه وبين التخيير في أن

التخيير يمنع الجمع بين البدلين أما في الإباحة فإنه يجوز الجمع بينهما⁽²⁾.

ومن أشهر أمثله في كتب النحاة:

"جالس الحسن أو ابن سيرين".

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى، 305.

(2) الأشموني، شرح الأشموني، 2/ 378.

وقد رفض السهيلي هذا المعنى، ولم يعتد به، ورأى أن الإباحة لم توضع في شيء من الكلام ولكنها ثابتة في بابها، وقام بالرد على النحاة الذين استشهدوا بمثال: "جالس الحسن أو ابن سيرين"؛ لإفادة معنى الإباحة برفض كلامهم وذلك؛ لأن الشخص المجالس للحسن، أو لابن سيرين، غير جامع بينهما معاً في آنٍ واحد علماً بأنه لو جمع بين الشئيين المباحين لم يكن عاصياً وبذلك رأى أن هذا المعنى غير معتمد، ولا يعتد به⁽¹⁾.

ومن الباحثين المحدثين من دعا إلى إخراج "أو" في إفادتها لمعنى الإباحة من دائرة جمل الطلب إلى دائرة القضايا الحملية وبناءً على هذا يصير المثال السابق "جالس الحسن أو ابن سيرين" في حالة البحث عن فترة الطلب في حياة مفكر عاش في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، قضية حملية مركبة فتقول: "جالس صاحبنا فيمن جالسهم الحسن أو ابن سيرين"⁽²⁾.

وعلى الجملة فإنني أرى أن رأي السهيلي أقرب إلى الصواب وهو الرأي الذي ينبغي أن يؤخذ به؛ لأن التخيير هو الأصل في معاني "أو" ولأن معنى الإباحة لا يضيف شيئاً جديداً على معنى التخيير.

الإضراب

وهو أن تأتي "أو" بمعنى "بل" وقد أجاز بعض النحاة العطف بها شرطين⁽³⁾:

1. أن تسبق "أو" بنفي أو نهي.
2. أن يعاد العامل.
3. نحو: ما قام زيداً أو ما قام عمرو.

(1) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 245.

(2) أديب نايف الحافظ، "أو" من وظيفتها النحوية إلى دالتها المنطقية، أبحاث اليرموك، مج2، ع2، 1984، 31.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 76/1.

وعلى الرغم من هذا إلا أن الكوفيين، والفارسي، وابن جني، وابن برهان، قالوا بأنها تأتي للإضراب مطلقاً دون أي شروط⁽¹⁾.

واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ آلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽²⁾.

أي: بمعنى "بل"

وبقول الشاعر:

ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهم لم تُخصَ عدتُّهم إلا بعدادٍ
كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤك قد قتلتَ أولادي⁽³⁾

أي: بل يزيدون

وقد رفض هذا المعنى جمهور البصريين؛ لأن الأصل في كل حرف أن يدل على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر فـ"أو" تكون لأحد الشئيين على الإبهام بخلاف "بل" التي تأتي للإضراب لذلك عدوا "أو" في الآية الكريمة "أو يزيدون" تفيد معنى التخيير أو الشك⁽⁴⁾.

بمعنى الواو

ذكر بعض النحاة أن "أو" تأتي بمعنى الواو⁽⁵⁾، وقد قال هذا الكوفيون والأخفش والجرمي⁽⁶⁾، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

وقد زعمت ليلي بأني فاجرٌ لنفسي تقاها أو عليها فجورها⁽⁷⁾

أي: لنفس تقاها، وعليها فجورها.

وقول جرير:

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 71/1.

(2) سورة الصافات، آية 47

(3) محمد إسماعيل الصاوي شرح ديوان جرير، د.ت، مكتبة الحياة، 156/1.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 481/2.

(5) الهروي، الأزهية في علم الحروف، 113.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 75/1.

(7) الشاهد في همع الهوامع 248/5.

جاء الخِلافةَ أو كانت له قدراً كما أتى ربّه موسى على قدرٍ⁽¹⁾

وفي المقابل رفض البصريون مجيء "أو" بمعنى "الواو" وذلك؛ لأن الأصل عندهم أن يدل كل حرف على ما وضع له⁽²⁾.

ومن الباحثين المحدثين من تناول هذه القضية بالبحث عند النحاة، وعند الأصوليين، وانتهى إلى أن إبقاء "أو" في بابها أولى من جعلها بمعنى "الواو" وذلك؛ لأنها لو أجريت مجرى الواو لم يعدم الفرق بينهما من حيث إن "الواو" تفيد إباحة الجمع، والواو تفيد وجوبه. وبهذا تظل "أو" محافظة على معناها الأصلي وهو الدلالة على أحد الشئيين⁽³⁾.

وعلى الجملة فإني أميل إلى رأي جمهور البصريين في رفض مجيء "أو" بمعنى "الواو" وذلك؛ لتأكيد أصالة استقلالية كل حرف من حروف العطف عن غيره في تأديته لوظيفة الربط التركيبي، والدلالي بين المفردات، والجمل، وبذلك يصبح لكل حرف وظيفته المخصصة، والمحددة، وتطرح قضية التناوب جانباً.

التقسيم

تحدث النحاة عن إفادة "أو" لمعنى التقسيم⁽⁴⁾.

نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف.

وهي جملة تحويلية أصلها التوليدي:

الكلمة: اسم فعل حرف

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر الربط وهو "أو" فأصبحت الجملة:

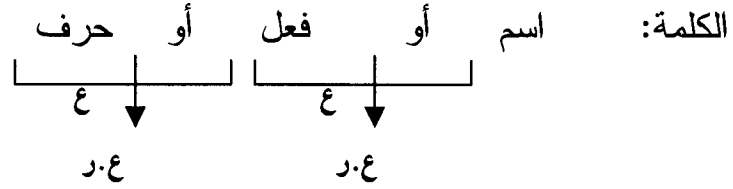
(1) هكذا تداولته كتب النحاة، وهو لجريير وفي ديوانه "نال الخِلافة"، 275/1.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 481/2.

(3) محمد خير الدين بن أمان رزالي، دلالة حروف العطف والجر عند النحاة والأصوليين

وأثرها في فهم النص التشريعي، والأصوليين. في جامعة آل البيت، 2000، 135.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 213/2.



وقد ذهب ابن مالك⁽¹⁾ إلى أن استعمال "الواو" فيما هو تقسيم أولى من استعمال "أو".

نحو: الكلمة اسم، وفعل، وحرف.

والاسم: ظاهر، ومضمر.

والفعل: ماضٍ، وأمر، ومضارع.

ونحو قول الشاعر:

وننصرُ مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرومٌ عليه وجارمٌ⁽²⁾

والتقدير مع الواو "منهم مجروم عليه، ومنهم جارم".

5. أم

من أحرف العطف التي تحدث عنها النحاة "أم"، وقد أنكرها بعضهم كما ذكر ذلك السيوطي فقال:

"وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن مسعود صاحب البديع فقال:

ليست بحرف عطف، بل بمعنى همزة الاستفهام"⁽³⁾.

ولكنها عند جمهور النحاة حرف عطف قال الهروي: "تكون عطفاً بعد ألف

الاستفهام وبعد ألف التسوية"⁽⁴⁾.

ويمكن إجمال أوجهها بما يأتي:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/363.

(2) الشاهد في شرح التسهيل، 3/363.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 5/232.

(4) الهروي، الأزهية في علم الحروف، 124.

1. المتصلة:

وتفيد الاتصال إذا تقدمت عليها همزة التسوية، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأمر التعيين وهي في هذه الحالة تكون بمعنى أي⁽¹⁾.

1. ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽²⁾.

2. ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾⁽³⁾.

4. ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾⁽⁴⁾.

وقول حسان بن ثابت:

ما أبالي أنبَّ بالحزنِ تيسٌ أم لحاني بظهرِ غيبٍ لئيمٍ⁽⁵⁾

ونرى أن العطف بـ"أم" جملة تحويلية جرى فيها التحويل على النحو التالي:

مثال: سواء علينا أدرسنا أم لم ندرس.

أصلها التوليدي:

سواء علينا أدرسنا سواء علينا لم ندرس.

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر الربط (أم)، وحذف العنصر المكرر

(سواء علينا) فأصبحت الجملة:

سواء علينا أدرسنا أم لم ندرس

ع

ع.ر

وقد تحذف الهمزة التي تسبق "أم"⁽⁶⁾، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 51/1.

(2) سورة البقرة، آية 6.

(3) سورة إبراهيم، آية 21.

(4) سورة النازعات، آية 27.

(5) عبدالرحمن البرقوق، شرح ديوان حسان بن ثابت، د.ت، دار الأندلس، 434.

(6) السيوطي، مع الهوامع، 241/5.

لعمرك ما أدري وإنه كنت دارياً بسبع رميتُ الجمرَ أم بثمان⁽¹⁾

أي: "أب سبع".

وقرى قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽²⁾

وقد تحذف أم، والمعطوف بها⁽³⁾، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابِهَا⁽⁴⁾

أي: "أم غي" فحذفت أم، ومعطوفها.

2. المنفصلة

وتفيد "أم" همزة التسوية، ولا همزة مغنية عن أي⁽⁵⁾ وتكون في هذه الحالة

بمعنى "بل"⁽⁶⁾.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ • أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءُ﴾⁽⁷⁾.

وقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾⁽⁸⁾.

3. زائدة وقد تقع "أم" زائدة⁽¹⁾ ومن قال هذا الرأي استشهد بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا

تُبْصِرُونَ • أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾⁽²⁾. والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير.

(1) هكذا تداولته كتب النحاة والشاهد لـ "عمر بن أبي ربيعة وفي ديوانه"

فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ بسبع رميتُ الجمرَ، أم بثمان

ط1، 1984، دار بيروت، 399.

(2) سورة البقرة، آية 6.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 380/3.

(4) الشاهد في مغني اللبيب، 20/1، وجمع الهوامع 241/5.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2.

(6) الهروي، الأزهية في علم الحروف، 127.

(7) سورة السجدة، آية 2-3.

(8) سورة الأعراف، آية 195.

وبقول الشاعر:

يا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ⁽³⁾

فـ"أم" زائدة هنا والتقدير: يا ليت شعري هل يندم أحد على أن يعيش بعد الشيب.

6. بل

من أحرف العطف التي تحدث عنها النحاة، وقالوا أنها تفيد معنى الإضراب "بل" إذا تقدمها نفي أو إثبات⁽⁴⁾.
نحو: ما قام زيد بل عمرو.

وقد رفض خليل عمارة العطف بـ(بل) فقال: "وفي الحقيقة ليس هناك من عطف ببل ولا بلكن، وإنما يريد المتكلم بأي منها أن يعرض عن خبر ذكره وأن يضرب عنه وقد ورد في جملة تقدمت عليها، أو رده هو ذاته ليبرز الخبر الذي جاء في الجملة بعدها مقابلاً بالمتقدم ليؤكد الثاني أو يلفت الانتباه إليه تقول: "ما حضر زيد بل عمرو" فهو يريد أن يلفت الانتباه إلى حضور زيد فقدم له بعدم حضور عمرو⁽⁵⁾.
ومن لازمة القول هنا: أنه لا داعي للدعوة بحذف "بل" من أحرف العطف لأنها تؤدي وظيفة هامة تؤكد أهميتها في الربط بين الجمل في السياق الذي ترد فيه ثم إن من يمعن النظر في رأي خليل عمارة يجد عدم وجود خلاف بينه وبين القدماء الذين أثبتوا العطف بـ"بل" فكلا الطرفين يتفقان على تأدية "بل" لمعنى الإضراب: أي صرف النظر عن الأول، وإثباته للثاني وبالتالي لا نستطيع القول بحذف "بل" من حروف العطف بناءً على هذا النفي الذي قدمه عمارة، ووافق فيه كلام القدماء.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 59/1.

(2) سورة الزخرف، آية 51-52.

(3) الشاهد في مغني اللبيب، 59/1، وشرح الأشموني 377/2.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 226/1.

(5) خليل عمارة، في التحليل اللغوي، 240.

ونرى أن العطف بـ"بل" جملة تحويلية جرى فيها التحويل على النحو الآتي:

مثال:

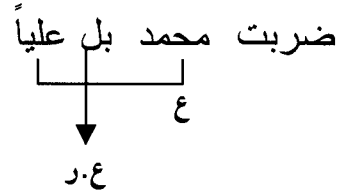
ضربت محمداً بل علياً

أصلها التوليدي:

ضربت محمداً ضربت علياً

تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر (ضربت)، وإضافة عنصر

الربط "بل" للإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني فأصبحت:



7. حتى

يشترط في العطف بـ"حتى" شروطاً:

1. أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً⁽¹⁾.
2. أن يكون معطوفها جزءاً من المعطوف عليه⁽²⁾.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/146.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/358.

من شواهد العطف بها قول الشاعر:

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاة فأنتم تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأصَاغِرَا(1)

حيث جاءت "حتى" هنا عاطفة، ونرى أن العطف بـ"حتى" جملة تحويلية تم التحويل فيها على النحو الآتي:

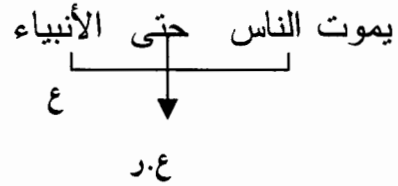
مثال:

يموت الناس حتى الأنبياء.

أصلها التوليدي:

يموت الناس يموت الأنبياء.

تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر (يموت)، وأضافنا عنصر الربط "حتى" فأصبحت الجملة:



وقد ذكر السيوطي أن العطف بها قليل، وبسبب قلته أنكره الكوفيون وقالوا: "لا يعطف بها ألبتة"(2).

أما في الدراسات المعاصرة فقد حاول عباس علي السوسرة إثبات كثرة العطف بـ"حتى" في الاستخدامات اللغوية التي تلت عصور الاحتجاج فقال: "إن العطف بـ"حتى" في عربيتنا المعاصرة ليس قليلاً، ودونك الصحف، والمجلات، والكتب، ولتنتظر في أمثلتها الكثيرة وقد تفرع عن هذا العطف بـ"حتى" على غير مذكور سابق في الجملة نحو: لم يستطيعوا حتى شراء ملابس لأولادهم"(3).

(1) الشاهد في مغني اللبيب، 146/1، وشرح الأشموني 396/2.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 261/5.

(3) عباس علي السوسرة، حتى العاطفة على غير مذكور، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع36، 172.

وقال: "رأينا أن ظاهرة العطف بـ"حتى" قليلة في عصر الاحتجاج باللغة، ولم نعثر في كتابات هذا العصر على شاهد للعطف على غير مذكور ثم لاحظنا بعد عصر الاحتجاج أن هذه الظاهرة بدأت تبرز شيئاً فشيئاً عند كثير من المؤلفين في شتى فنون التأليف في كل القرون السابقة على قرننا وهي الآن ليست بالظاهرة القليلة الورد، بل هي شائعة لا يكاد ينجو أحد من استخدامها"⁽¹⁾.

ومن خلال تتبع هذه الآراء نجد عباس علي السوسرة أراد إثبات شيوع العطف بـ"حتى" في العصر الحديث وقد رأى أن أكثر العطف بها يتم على شيء غير مذكور في الجملة.

8. لا

يعطف بـ"لا" إذا توافرت فيها شروط منها⁽²⁾:

1. أن تأتي بعد إيجاب.
 2. أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما جاء بعدها.
- نحو: جاءني رجل لا امرأة.
فهذه الجملة جملة تحويلية أصلها التوليدي:
جاءني رجل جاءتني امرأة.
تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر (جاءتني)؛ لدلالة الأول عليه فأصبحت الجملة:

جاءني رجل ϕ امرأة

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر الربط "لا"؛ لإفادة النفي عن الثاني، وإثباته للأول فأصبحت:

جاءني رجل لا امرأة
ع
↓
ع.ر

(1) حتى العاطفة على غير مذكور، 182.

(2) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، 258.

9. لكن

اشترط النحاة في العطف بـ"لكن" المخففة شروطاً منها:
1. أن تأتي بعد نفي، أو نهي وهذا شرط البصريين⁽¹⁾.

نحو:

ما ضربت زيدا لكن عمراً.

ونحو:

لا تضرب زيدا لكن عمراً.

أما الكوفيون فقد أجازوا العطف بها في حالة الإيجاب⁽²⁾.

1. ألا يكون معطوفها جملة فإن وقع بعدها جملة أصبحت حرف ابتداء

وخرجت، من باب العطف ويكون معناها الاستدراك⁽³⁾.

2. ألا تقترن بالواو⁽⁴⁾.

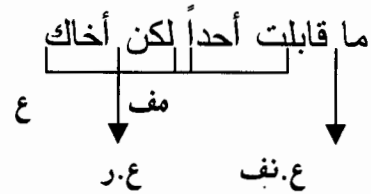
ونرى أن العطف بـ"لكن" جملة تحويلية تم فيها التحويل على النحو الآتي:

مثال:

ما قابلت أحداً قابلت أخاك.

قمنا بحذف العنصر المكرر "قابلت" وزدنا عنصر النفي "ما" وعنصر الربط

"لكن" فأصبحت الجملة:



وقد رفض العطف بـ"لكن" يونس بن حبيب وابن مالك قال ابن مالك في

سياق ذكره لحروف العطف "وليس منها لكن وفاقاً ليونس"⁽⁵⁾، وكما رفض خليل

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 216/2.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 484/2.

(3) ابن عصفور، شرح الجمل في النحو، 225/1.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 322/1.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 343/3.

عمارة العطف بـ"بل" رفض العطف بـ"لكن" واعتبرها أداة من أدوات التوكيد تأتي لتوكيد الثاني ولا علاقة لها بالعطف⁽¹⁾.

10. إما

ذكرها بعض النحاة من حروف العطف قال ابن السراج: "وإما في الشك والخبر بمنزلة الأول"⁽²⁾.

وقد حذفها بعضهم ولم يقبلوها من حروف العطف قال ابن الأنباري: "إن قال قائل: كم حروف العطف؟ قيل: تسعة الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى"⁽³⁾، فقد أهمل منها "إما".

وقال ابن مالك: "وليس منها 'إما' وفقاً ليونس، ولا ابن كيسان، ولأبي علي"⁽⁴⁾، وقال: "ونفيت أن تكون 'إما' حرف عطف؛ لأنها أيضاً لا يليها معطوف إلا قبلها واو"⁽⁵⁾.

وكذلك رأى ابن هشام أنها غير عاطفة⁽⁶⁾.

أما الذين قالوا: إنها عاطفة فأشاروا إلى أنها تفيد معاني كثيرة يمكن إجمالها

بما يأتي:

الشك

نحو: لديك من العبيد إما تسعة، وإما عشرة.

الإبهام

وذكر ذلك السيوطي⁽⁷⁾ كغيره من النحاة واستشهد عليه بقوله تعالى:

(1) خليل عمارة، في التحليل اللغوي، 240.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 6/2.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، 267.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 343/3.

(5) السابق، 344/3.

(6) ابن هشام، شرح قطر الندى، 308.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 253/5.

﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾

الإباحة

نحو: تعلم إما الفقه وإما النحو، وإني لأرى أن هذا المعنى من التخيير.

التخيير

نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾⁽²⁾.

التفصيل

نحو: الكلمة: إما اسم، وإما فعل، وإما حرف.

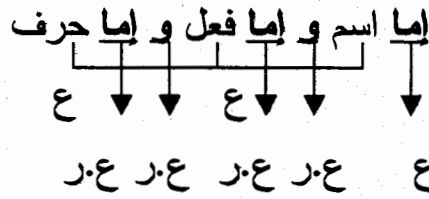
فالأصل التوليدي لهذه الجملة:

الكلمة: اسم فعل حرف

ثم قمنا بزيادة عنصر للتفصيل "إما" فأصبحت:

الكلمة: إما اسم إما فعل إما حرف.

ثم قمنا بزيادة "الواو" للربط بين هذه الأقسام فأصبحت الكلمة:



وعلى الرغم من هذا إلا أنني أود التأكيد هنا أن "إِذَا" ليست عاطفة كما رفضها بعض النحاة فهذا ابن هشام يقول: "وقد تضمن سكوتي عن "إِذَا"؛ لأنها غير عاطفة، وهو الحق، وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: عدها في حروف العطف سهو ظاهر"⁽³⁾. ولأن النحاة أجمعوا على أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض⁽⁴⁾، وفي أغلب الأمثلة التي وردت على العطف بها إن لم يكن كلها لم تستخدم إلا مصحوبة مع الواو فهي قاصرة عن العمل وحدها وهذا ما يؤكد رفضها

(1) سورة التوبة، 106.

(2) سورة الكهف، 86.

(3) ابن هشام، شرح قطر الندى، 3-8.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 59/2.

العطف، وبذلك ومن خلال هذه الدراسة لأحرف العطف يرى الباحث أن أحرف العطف تسعة فقط.

5. 3. 3 أحرف عطف مختلف عليها

إن المنتبج لآراء النحاة في أحرف العطف يجد في بطون الكتب أحرف عطف أخرى ذكرها بعض النحاة على شكل إشارات سريعة، ولم يجمع عليها جمهور النحاة، بل ردوها ويمكن إجمالها بما يأتي:

1. لولا ومتى

أثبت الكسائي العطف بـ"لولا"، و"متى" نحو: مررت بزيد فلولا عمرو، أو فمتى عمرو بالجر، وقد رفض هذا العطف البصريون، ورفضه الفراء⁽¹⁾.

2. كيف

ذكر ابن هشام أن قوماً من النحاة زعموا أن "كيف" تقع حرف عطف⁽²⁾، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

إذا قلَّ مالُ المرءِ لانتَ قناتُه وهانَ على الأدنى فكيفَ الأبعادِ⁽³⁾

وقد خطأ ابن هشام هذا الرأي، وهذا الشاهد؛ لاقتزان كيف بالفاء.

3. ليس

أجاز الكوفيون استعمال "ليس" حرفاً عاطفاً⁽⁴⁾ نحو: قام زيد ليس عمرو واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

أين المعز والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب⁽⁵⁾

فجعلوا "ليس" حرف عطف كما يقال: والأشرم المغلوب لا الغالب.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 265/5.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 232/1.

(3) الشاهد في مغني اللبيب، 232/1. وهمع الهوامع 266/5.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 343/3.

(5) الشاهد في مغني اللبيب، 232/1، شرح التسهيل 346/3، وهمع الهوامع 263/5.

4. هلاً وأين

زاد الكوفيون على أدوات العطف "أين" و"هلاً"⁽¹⁾، نحو: هذا زيد فأين عمرو.
وضربت زيدا فهلاً عمرو.

وهذا رأي غريب لم يجمع عليه النحاة وقد دخل على هذه الألفاظ حروف العطف وهذا ما يجعلها تمتنع أن تكون حروف عطف "فأين" في المثال الأول اسم استفهام وليس حرف عطف، والعطف تم بالفاء فقط.

5. إلاً

أثبت الكوفيون العطف بـ"إلاً"⁽²⁾ وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾⁽³⁾.

أي: وما شاء ربك

ونفاه ابن مالك فقال: "وليس منها "إلا" خلافاً للأخفش والفراء"⁽⁴⁾.

وقد رد النحاة هذا الرأي قال السيوطي: "ورد بقولهم: ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل"⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أن "إلا" ليست عاطفة هنا، بل هي في الآية السابقة "إلا ما شاء ربك" أداة استثناء وبذلك نتعامل معها حسب السياق الذي ترد فيه غير معتدين برأي العطف بها.

6. أي

أثبت الكوفيون أيضاً العطف بـ"أي" نحو: رأيت الغضفر أي الأسد، والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى؛ لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه⁽⁶⁾.

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 225/1.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 343/3.

(3) سورة هود، آية 107.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 343/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 265/5.

(6) السابق، 264/5.

5.7 العطف على الضمائر

من المعلوم في العربية أن الضمائر تنقسم إلى قسمين: ضمائر بارزة، وضمائر مستترة، والبارزة تكون منفصلة، وملتصقة، والمنفصلة تكون: ضمائر رفع، وضمائر نصب.

أما الملتصقة فتكون: ضمائر رفع، وضمائر نصب، وضمائر جر. وقد تحدث النحاة عن قضية العطف على الضمائر، وذكروا لها أحكاماً تبعاً لنوع الضمير يمكن إجمالها بما يأتي:

العطف على ضمير الرفع المتصل

اشترط بعض النحاة في مثل هذا النوع من العطف أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل، وذكروا أن هذا الفاصل قد يكون تأكيداً بضمير رفع منفصل⁽¹⁾.

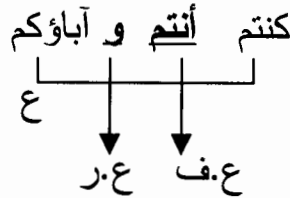
نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽²⁾.

فأصلها التوليدي: كنتم كان آباؤكم.

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر الربط "الواو" فأصبحت: كنتم وكان آباؤكم.

تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر "كان" فأصبحت: كنتم وآباؤكم.

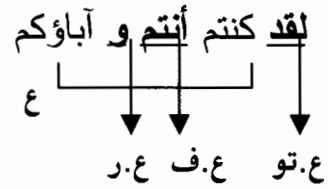
تم التحويل عن طريق الفصل بين المعطوف، والمعطوف عليه بالضمير المنفصل "أنتم" فأصبحت:



(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/217.

(2) سورة الأنبياء، آية 54.

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر للتوكيد "لقد" فأصبحت:



وقد يكون هذا الفاصل "لا" النافية⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾⁽²⁾.
 وقد يكون هذا الفاصل "ضميراً متصلاً"⁽³⁾، نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾⁽⁴⁾.

وأجاز الكوفيون العطف على الضمير المتصل المرفوع دون وجود فاصل في اختيار الكلام⁽⁵⁾.
 نحو قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ مَرَّةً فَاسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾⁽⁶⁾. والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق.

ونحو قول عمر بن أبي ربيعة:
 قلت إذا أقبلت وزهر تهادي كنعاج الملا تعسفن رملاً⁽⁷⁾

أما في الدراسات المعاصرة فقد رفض فيصل صفا هذا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقال: "لو وقع الفصل في الشواهد التي يمكن الاحتجاج بها في سياق العطف على ضمير الرفع، لو وقع الفصل فيها بالضمير البارز المنفصل حسب، لحق للنحاة أن يقولوا جواز العطف أو قبحه من غير فصل، لكن لما العطف قد وقع

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 218/2.

(2) سورة الأنعام، آية 148.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 217.

(4) سورة الرعد، آية 23.

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 474/2.

(6) سورة النجم، آية 6-7.

(7) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، 340.

مع الفصل بالضمير، وبغير الضمير، وبهما ومن غير فاصل حقيقي فإن الشك في الحكم الذي قال به النحاة يغدو سائغاً⁽¹⁾.

ويخلص إلى القول بأن العطف على ضمير الرفع المتصل جائز دون وجود فاصل يفصل بين المعطوفين⁽²⁾.

ويرى الباحث العطف على الضمير المتصل المرفوع دون وجود فاصل وذلك؛ لوروده في كلام الله تعالى، وفي الشعر العربي.

الضمير المستتر

يعطى حكم العطف على الضمير المستتر حكم العطف على الضمير المتصل نفسه⁽³⁾، ومن أمثلة هذا العطف:
قوله تعالى:

﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾⁽⁴⁾.

﴿ انْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَاقْتُلَا ﴾⁽⁵⁾.

وقد أجاز فيصل صفا العطف على المستتر دون وجود فاصل كما أجازته في الضمير المتصل المرفوع⁽⁶⁾، لكن:

ما هي وظيفة الضمير المنفصل في سياق العطف؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن عبدالقادر الفاسي الفهري عدّ الضمير المنفصل في سياق العطف عنصراً مفككاً من حيث بنيته التركيبية

(1) فيصل صفا، تأملات في إشكال إبراز الضمير المنفصل في سياق كل من العطف والتوكيد، 83.

(2) السابق، 84.

(3) شرح ابن عقيل، 218/2.

(4) سورة البقرة، آية 35.

(5) سورة المائدة، آية 24.

(6) فيصل صفا، تأملات في أشكال إبراز الضمير المنفصل في سياق كل من العطف، 78.

وهذا العنصر الذي يحتل البؤرة يقوم بوظيفة خطائيه "مقامية"⁽¹⁾.
ولقد ذهب فيصل صفا مذهباً في اعتبار الضمير المنفصل عنصراً مفككاً
تسند إليه وظيفة لا يؤثر فيها العامل⁽²⁾.

وبناءً على هذا يمكن القول إن الضمير المنفصل في سياق العطف يؤدي
وظيفة هامة تراعي عملية التواصل بين المتكلم والسامع.

العطف على الضمير المنفصل المرفوع

يتم العطف في هذه الحالة دون وجود فاصل بين المعطوفين⁽³⁾.

نحو:

زيد ما قام إلا هو وعمرو.

العطف على الضمير المنصوب المتصل والمنفصل

يُشترط في مثل هذا العطف وجود فاصل⁽⁴⁾.

نحو:

زيد ضربته وعمرو.

وما أكرمتك إلا إياك وعمراً.

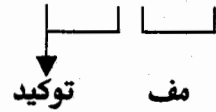
فجملة "زيد ضربته وعمراً" جملة تحويلية تم التحويل فيها على النحو الآتي:

أصلها التوليدي:

ضربتُ زيداً. ضربتُ عمراً

تم التحويل عن طريق زيادة عنصر للتوكيد "زيد" فأصبحت:

ضربتُ زيداً زيداً. ضربتُ عمراً



(1) عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، د.ت، دار

الشؤون الثقافية العامة، 109-122.

(2) فيصل صفا، تأملات في إبراز الضمير المنفصل في سياق كل من العطف والتوكيد، 78

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 219/2.

(4) السابق 219/2.

تم التحويل عن طريق تقديم المفعول به "زيد" للأهمية؛ لأن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته فأصبحت:

زيدٌ ضربتُ زيداً. ضربتُ عمراً

مف + ف + فا + تو
↓
ع.توكيد

تم التحويل عن طريق استبدال الاسم الظاهر بالضمير فأصبحت:

زيدٌ ضربته. ضربتُ عمراً

مف + ف + فا + تو

تم التحويل عن طريق حذف العنصر المكرر (ضربت)؛ لدلالة الأول عليه

وزيادة واو العطف فأصبحت:

زيدٌ ضربته وϕ عمراً
↓ ↓
مف ع.ر

مف + ف + فا + تو + ع.ر + ع

العطف على الضمير المجرور

أجاز الكوفيون⁽¹⁾، وابن مالك⁽²⁾ العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر واستشهدوا على ذلك بقراءة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽³⁾، ويقول الشاعر:

(1) ابن الأباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 463/2.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل 375/3.

(3) سورة النساء، آية 1، "وهذه قراءة حمزة بالخفض على العطف على الهاء في "به"، وهو قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال بعيد عن القياس"، انظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها أو حججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، 375/1.

فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب⁽¹⁾

أما جمهور البصريين فمنعوا العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار؛ لأنهم يعتبرون "الجار والمجرور" بمنزلة الشيء الواحد وردوا على الكوفيين في القراءة القرآنية التي استشهدوا بها بأن كلمة "الأرحام" مجرورة على القسم، أو بحرف جر محذوف غير ملفوظ لدلالة الأول عليه⁽²⁾.

وعلى الرغم من هذا الخلاف إلا أنني أرى أن رأي البصريين أقرب للصواب فالجر في آية ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ "بجر كلمة الأرحام" له بنية عميقة تستدعي وجود حرف الجر ويتضح لنا هذا من خلال التحليل الآتي: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ "بجر كلمة الأرحام".

أصلها التوليدي:

واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام

تم التحويل عن طريق حذف حرف الجر "الباء" لدلالة الأول عليه فأصبحت

"فاتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"

ع.ر.ت.ج

5. 8 حالات العطف

للعطف حالات كثيرة يمكن إجمالها بما يأتي:

عطف الفعل على الاسم

قد يعطف الفعل على الاسم إذا كان مشبهاً للفعل كاسم الفاعل ونحوه⁽³⁾، ومن

أمثله:

(1) الشاهد في الكتاب، 383/2، وشرح التسهيل 376/3، وهمع الهوامع 261/5.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 463/2.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 223/2.

قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ (1).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (2).

عطف الاسم على الفعل

وقد يعطف الاسم على الفعل (3)، نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ

الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ (4).

وقد ورد هذا العطف في القرآن و لم يرد في المعلقات السبع (5).

عطف الماضي على المضارع والمضارع على الماضي

لم يجرز سيبويه عطف الماضي على المضارع، وعطف المضارع على الماضي، كقولك ما أتيتنا فتحدثنا، فالنصب بوجهيه هنا حد الكلام وإن شئت رفعت على معنى القطع: فأنت تحدثنا الساعة وبين أن الذين قدروه بالرفع بعطف المضارع على الماضي نحو ما أتيتنا فتحدثنا، فقد حملة على موضع (أتيتنا) (6).

وأجاز بعض النحاة عطف الفعل الماضي على المضارع والمضارع على

الماضي بشرط اتحادهما في الزمن (7).

نحو قول الله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾ (8)، ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (9).

(1) سورة العاديات، آية 3-4.

(2) سورة الحديد، آية 18.

(3) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 328/1.

(4) سورة الأنعام، آية 95.

(5) مشهور اسبتان، التوابع في المعلقات السبع رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2003، 171.

(6) سيبويه، الكتاب، 31/3.

(7) شرح التسهيل، 383/3.

(8) سورة الفرقان، آية 10.

(9) سورة الشعراء، آية 4.

وذكر ابن خالوية أن الماضي يعطف على المضارع إذا كان الأخير بمعناه⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۖ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾⁽²⁾. ويرى الباحث جواز عطف الماضي على المضارع؛ لوروده في كتاب الله تعالى.

عطف الجملة على الجملة

وقد تعطف الجملة على الجملة سواء أكانت فعلية أم اسمية. قال ابن يعيش: "وعطف جملة على جملة، نحو: قام زيد وخرج بكر وزيد منطلق وعمرو ذاهب والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمونها"⁽³⁾.

عطف المفرد على الجملة والجملة على المفرد

وقد يعطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل. نحو: زيدٌ أبوه كريم وعالم أخوته لكنهم رأوا أن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس؛ لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب⁽⁴⁾.

العطف على المحل

وهو أن يعطف الاسم على المحل الإعرابي للاسم السابق له نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً" حيث تعطف كلمة "قاعداً" بالنصب على المحل الإعرابي لخبر ليس. وقال ابن هشام إنه جائز عند المختصين بثلاثة شروط⁽⁵⁾:

1. أن يظهر في الفصيح من كلام العرب.
2. أن يكون الموضوع بحق الأصالة فلا يجوز "هذا ضارب زيداً وأخيه؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.
3. وجود الطالب لذلك المحل.

(1) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 191.

(2) سورة الفيل، آية 2-3.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 90/6.

(4) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 328/1.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 547-545/2.

العطف على التوهم

أول من استخدم مصطلح "التوهم" الخليل كما نقل عنه تلميذه سيبويه⁽¹⁾. وهو أن يتوهم الشخص دخول الباء على الخبر فيجر المعطوف بناءً على ذلك نحو: "ليس زيداً قائماً ولا قاعاً". ورأى ابن هشام أن شرط جوازه صحة دخول العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك⁽²⁾، ولهذا حسن قول زهير:
بدا لي أنني لستُ مدركٌ ما مضى
ولا سابقٌ شيئاً إذا كان جائئاً⁽³⁾

فالشاعر عطف "سابقاً" وهي مجرورة على "مدرك" المنصوبة وكان الأولى أن يقول: ولا سابقاً شيئاً، إلا أنه توهم على جر الخبر بالباء الزائدة. وفي الدراسات المعاصرة تناول رائف السمارة هذه القضية وهذا البيت، وعلق عليه تعليقاً طريفاً يستأهل الوقوف عليه فرأى أن هذا العطف نتج عن تداخل قالبين لغويين في ذهن الشاعر هما "لست مدرك ما مضى" و"لست بمدرك ما مضى" فلما عانى الشاعر حالاً من حالات الاستغراق وقت النظم خيل إليه أنه استعمل التركيب الثاني فألحق بالاسم التابع حركة الجر على ما توهم لا على ما استعمل؛ لأن اللغة عبارة عن مخزونات من القوالب اللفظية التي تتطلب تيقظ الذهن ليعرف كيف يستخدم تلك المخزونات، فإذا غاب قليلاً وقت الكلام سيطرت على النفس قوالب اللغة، وتداخلت، واختلط بعضها ببعض وبذلك يحصل التوهم⁽⁴⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 67/1، 100/3.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 549/2.

(3) البيت ل"زهير بن أبي سلمى، أنظر شرح ديوانه، 136، منشورات دار مكتبة الحياة، ط 1، 1986، قدم له وعلق عليه، سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب.

(4) رائف فرحان السمارة، أسلوب العطف بين النحو والبلاغة (رسالة ماجستير) جامعة حلب 1987، 335، 336.

5. 9 حذف المعطوف

أجاز النحاة حذف المعطوف واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾⁽¹⁾، والتقدير "ومن بعده".
واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا سَكَنَ﴾⁽²⁾.
وبقوله: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾⁽³⁾.

5. 10 حذف المعطوف عليه

قد يحذف المعطوف عليه⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ اضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسْتَ﴾⁽⁵⁾.
أي: "فضرب فانبجست".

5. 11 حذف حرف العطف

ذكر ابن هشام أن بعض النحاة أجازوا حذف حرف العطف في الشعر⁽⁶⁾،
واستشهدوا بقول الحطيئة:
إِنْ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنزِلُهُ بِرَمَلٍ يَبْرِينِ جَارًا شَدًّا مَا اغْتَرَبَا⁽⁷⁾
أي: "ومنزلة برملى بيرين"
قال ابن هشام معلقاً على هذا البيت: "كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة"⁽⁸⁾.

(1) سورة الحديد، آية 10.

(2) سورة الأنعام، آية 13.

(3) سورة النحل، آية 81.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 722/2.

(5) سورة الأعراف، آية 160..

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 730/2.

(7) الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، تح: نعمان محمد أمين طه، ط1، 1987، مكتبة الخانجي، 11.

(8) ابن هشام، مغني اللبيب 730/2.

الخاتمة

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بما يأتي:
1. يؤدي عنصر الزيادة التحويلي دوراً هاماً في سياق كل من النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل، في حين يؤدي عنصر الزيادة والحذف دوراً هاماً في سياق عطف النسق.
 2. إن جهود المحدثين في دراسة باب التوابع تأتي استكمالاً لما جاء به القدماء.
 3. إن عطف البيان مستقل استقلالاً تاماً عن البديل وعن النعت وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض الدارسين من القول بدمجه مع غيره من التوابع.
 4. لا تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت.
 5. لحروف العطف دور هام في التنسيق والربط بين المفردات والجمل تركيباً ودلالياً.
 6. تستثنى " إما " من حروف العطف ونتعامل معها على أنها تسعة أحرف فقط.
 7. لا تؤدي الواو معنى الترتيب ولا تأتي الواو زائدة.
 8. لا تؤدي " أو " معنى الإباحة وإنما تدرس الأمثلة الواردة في هذا الباب ضمن باب التخيير.
 9. إن الرأي القائل باختصاص الفاء في عطف الأماكن دون غيرها من حروف العطف مرفوض من الناحية التداولية للغة.
 10. يعد الترتيب من أشهر معاني الفاء وإن الرأي القائل بنفيه عنها رأي جانب الصواب.

المراجع

الأخطل، 1996 ديوانه، صنعة السكري، تح: فخر الدين قباوة، ط4، دار الفكر المعاصر.

الأسدي، بشر بن أبي خازم، (1973)، ديوانه، تح: عزة حسن، ط2، وزارة الثقافة "دمشق"،

الأشموني، نور الدين علي بن محمد، (1998) شرح الأشموني على ألفية ابن

مالك، ط1، قدم له: حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (د.ت)، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف، (د.

ط)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

الأنصاري، الأحوص، (2001)، ديوانه، تح: محمد نبيل طريقي، ط1، عالم الكتب، بيروت.

البرقوقي، عبد الرحمن، (د.ت)، شرح ديوان حسّان بن ثابت، (د.ط)، دار الأندلس.

البغدادي، (1989)، خزنة الأدب، تح: عبدالسلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البكري، هدى، (2004)، أساليب التوكيد في شعر المفضليات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب.

التهانوي، محمد علي، (د.ت)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان.

توامة، عبد الجبار، (1995)، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر.

الجرجاني، عبدالقادر، (د.ت)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط2، علق عليه: محمد رشيد رضا، المكتبة التوفيقية.

جميل بئينة، ديوانه (1992)، تح: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، اللمع في العربية، (د.ط)، ح: سميح أبو مغلي. الجوارى، أحمد عبدالستار، (1984)، الوصف بالجملة، مجلة المجمع العلمي العراقي. مج 35. 17-3/4

الجوارى، أحمد عبدالستار، (1984)، الوصف بالمصدر، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 35، 14-3/1

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، (د.ت)، الإيضاح في شرح المفصل، (د.ط)، تح: موسى العليلي، مطبعة العاني بغداد.
ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، (1985)، الكافية في النحو، شرح: رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية.
الحافظ، أديب نايف، (1984)، أو من وظيفتها النحوية إلى دالتها المنطقية، أبحاث اليرموك، مج2، ع2. 39-13

الحريري، القاسم بن علي، (1998)، درة الغواص في أوام الخواص، ط1، تح: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
حسن، حسين محمد، (1989)، البديل في الجملة العربية والقرآن الكريم، ط1، دار المعرفة.

حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، ط4، دار المعارف.
حسن، مروان مصطفى، البديل عند المفسرين والنحاة، 1998، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح.

الخطيئة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، (1987)، ط1، تح: محمد نعمان أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة.

حلمي، أحمد كمال الدين، (1993)، مقارنة بين النحو العربي والنحو الفارسي، ط1، جامعة الكويت.

ابن خالويه، الحسين بن احمد،(1985)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

الخرنق بنت بدر، ديوانها،(1990)، تح: يُسرى عبد الغني عبد الله، ط1، دار الكتب العلمية الذبياني، النابغة، ديوانه.

الذبياني، النابغة، ديوانه،(1976) تح: محمد الطاهر ابن عاشور،(د.ط)، الشركة التونسية للنشر.

ذو الرُّمة، ديوانه،(1982)، رواية ثعلب، تح: صالح عبد القدوس، ط2، مؤسسة الإيمان.

الراجحي، عبده،(1988)، التطبيق النحوي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.
رزالي، محمد خير بن أمان،(2005)، دلالة حروف العطف والجر عند النحاة والأصوليين وأثرها في فهم النص التشريعي، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة آل البيت.

الرعيني، محمد بن محمد،(1990)، الكواكب الدرّية على متممة الأجرومية، شرح محمد بن أحمد عبد الباري الأجدل، ط1.

الزمخشري،محمود بن عمر،(2001)، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، تح: محمد عبد المقصود وحسن عبد المقصود، دار الكتاب المصري.
السامرائي، فاضل صالح،(1990)، معاني النحو، (د. ط)، جامعة بغداد.

ابن السراج،محمد بن سهل ،(1988)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة.

سعيد، صبحي،(1990)، المستدرك من معاني فاء العطف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.2/114-147

سلمان، عدنان محمد،(1991)، التوابع في كتاب سيبويه، (د. ط)، جامعة بغداد.
سليمان، حربي أمين،(1985)، التوابع في النحو الفارسي، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ع11. 25-50

- السمارة، رائف فرحان، (1987)، أسلوب العطف بين النحو والبلاغة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب.
- السهيلي، عبد الرحمن عبد الله (د. ت)، نتائج الفكر في النحو، (د. ط)، تح: محمد علي البناء، دار الاعتصام.
- السوسرة، عباس علي، حتى العاطفة على غير مذكور، مجلة اللغة العربية الأردني، ع36. 171-189
- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1991)، الكتاب، ط1، تح: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين، (د. ت)، الأشباه والنظائر، تح: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- السيوطي، جلال الدين (1979)، همع الهوامع، (د. ط)، تح: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث الجامعية.
- شحادة، سميرة موسى، (2000)، التوابع في اللغة العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تشرين.
- الشرقاوي، عفت، (1981)، بلاغة العطف في القرآن الكريم، (د. ط)، دار النهضة، بيروت.
- الصاوي، محمد إسماعيل، (د. ت)، شرح ديوان جرير، (د. ط)، مكتبة الحياة.
- صفا، فيصل، (1992)، تأملات في إبراز الضمير المنفصل في سياق كل من العطف والتوكيد، مجلة جامعة البعث، ع10. 63-89
- صفا، فيصل، عطف البيان والبدل، باب واحد أم بابان دراسة لمعظم التوابع في ضوء البيئة الوظيفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع49. 55-72
- صلاح، شعبان، (2002)، الجملة الوصفية في النحو العربي، ط1، دار غريب، القاهرة.
- الصنعاني، (د. ت)، التهذيب الوسيط في النحو، (د. ط)، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت.
- طحان، ريمون، (1982)، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

عاشور، محمد، (1992)، قطرب وأثره في الدراسات النحوية، ط2، المكتبة
المحمدية، القاهرة.

عبداللطيف، محمد حماسة، (1990)، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط1،
مكتبة الخانجي، القاهرة.

العجاج، ديوانه، (1997)، ط1، تح: سعيد ضناوي، دار صادر، بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (د. ت)، شرح جمل الزجاجي، (د. ط)، تح: صاحب
أبو جناح.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (2003)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2،
تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، المكتبة العصرية، بيروت.

العكبري، عبد الله بن الحسين (1993)، إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب
والقراءات، دار الفكر بيروت- لبنان.

العكبري، (د. ت)، اللباب في علل البناء والإعراب، (د. ط)، تح: غازي مختار
طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت.

علي بن أبي طالب، ديوانه، (1992)، تح: رحاب خضر عكاوي، ط1، دار
الفكر. لبنان

عمارة، خليل، (د. ت)، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج معاصر، (د. ط).

عمارة، خليل، (1984)، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة.

عمارة، خليل، (1987)، في التحليل اللغوي، ط1، مكتبة المنار.

عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، (1984)، ط1، دار الكتاب اللبناني.

عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب. القاهرة.

الغلاييني، مصطفى، (1985)، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه : عبد المنعم
خفاجة ط18، المكتبة العصرية لبنان.

فتح الله، رفعت، (1968)، البدل وعطف البيان، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،
مج 23. 136-141

أبو الفتوح، محمد حسين، (1995)، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، ط1، مكتبة
لبنان.

الفراء، (1988)، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط2، دار الكتاب العلمي.

الفرزدق، (د.ت)، ديوانه (د.ط)، دار صادر بيروت.

الفهري، عبدالقادر الفارسي، (د.ت)، اللسانيات واللغة العربية، (د.ط)، نماذج تركيبية ودلالية، دار الشؤون الثقافية العامة.

القاسم، يحيى، (1984)، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه الى الزمخشري، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

قدّاره، فخر صالح، (1978)، التوكيد في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر.

القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.

الكاتب ، سيف أحمد وأحمد عصام، (1986) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، منشورات دار مكتبة الحياة.

كناعنه، عبد الله، (2004)، صراع التراكيب النحوية في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة اليرموك.

الكيلاني، إيمان، (2003)، الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية، ط1، دار عمار، عمان.

ليونز، جون، (1985)، نظرية تشو مسكي اللغوية، ط1، دار المعرفة الجامعية.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله ، شرح التسهيل، تح عبد الحميد السيد ومحمد بدوي المختون،

المبرّد، محمد بن يزيد، (د.ت)، الكامل في اللغة والأدب، (د.ط)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم.

المبرّد، محمد بن يزيد، (1979)، المقتضب، ط1، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، وزارة الاوقاف المصرية.

المخزومي، مهدي، (1985)، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط3.

مصطفى، إبراهيم، (1959)، إحياء النحو، (د. ط)، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة.

مطرجي، محمود، (2001)، في النحو وتطبيقاته، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.

المطردي، عبدالرحمن، (1986)، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، ط1، الدار الجماهيرية للنشر ليبيا.

مغالسة، محمود، (2001)، النحو الشافي، ط3، مؤسسة الرسالة.

الهروط، علي خلف، (1983) أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك

الهروي، (1987)، الأزهية في علم الحروف، ط1، تح: عبد المعين ملوحي، دمشق
ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، (1986)، شرح جمل الزجاجي، ط2،
تح: علي محسن عيسى، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، (1992)، شرح شذور الذهب، (د. ط)،
تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، (1963)، شرح قطر الندى وبل الصدى،
ط1، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث.

ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف، (1999) مغني اللبيب، ط1، تح: محمد
محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت

والي، فاضل فتحي، (1992)، النحو الوظيفي، ط2، دار الأندلس.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، (د. ط)، تح: محمود جاسم الدرويش،
الجامعة المستنصرية.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصل، (د. ط)، عالم
الكتب، بيروت.

اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، (1984)، كشف المشكل في النحو، ط1، تح: هادي
عطية نهر، مكتبة الإرشاد.